وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات الاستراتيجية و العسكرية

تخصص : إدارة النزاعات الدولية

دور الأمم المتحدة في تسوية القضية الصحراوية التحديات و الأفاق

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة :

- يدو أمينة

إشراف :

- الأستاذ: مكي محمد السعيد

السنة الدراسية

2017-2016

﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا (1) لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا (2) وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا (3) ﴾

سورة الفتح ، الأية (1-3)

إهداء

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم محمد عليهٌ أزكى الصلاة وأفضل التسليم وعلى آله وصحبه أجمعينٌ أما بعد:

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى العائلة ، الأهل ، الاصدقاء

و إلى كل من ساعدني من قريب او من بعيد

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف مكي محمد السعيد على

وقوفه معي أثناء فترة البحث كما أتقدم بجزيل الشكر على الأستاذ الفاضل

تيقامونين ابراهيم على صبره وتوجيهه. .

كما أتقدم بالشكر كل عمال وأساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ملخص الدراسة

تناولنا في هذه الدراسة دور منظمة الأمم المتحدة في تسوية القضية الصحراوية بتطرقنا لأهم المسارات

والمقترحات الأممية الساعية لإيجاد حل سلمي للقضية الصحراوية مع الإشارة لأبرز العراقيل التي واجهت المنظمة ,مما أدى إلى تعقد القضية بشكل كبير .حيث يعتبر نزاع الصحراء الغربية من أقدم النزاعات في إفريقيا بين المغرب وجبهة البوليساريو التي أعلنت رسميا قيام الجمهورية العربية الصحراوية في فبراير 1976واعترف بها منظمة الوحدة الإفريقية.وقد أدرجت قضية الصحراء الغربية على جدول أعمال الأمم المتحدة في ديسمبر 1966 باعتبارها قضية تصفية استعمار, فقد كانت تحت الاحتلال الاسباني منذ 1883 إلى غاية 1975 ثم الاحتلال العسكري المغربي الموريتاني للإقليم انتهى بخروج موريتانيا من النزاع بموجب اتفاقية الجزائر في أوت 1979.ليستمر النزاع المسلح بين المغرب والبوليساريو إلى أن توسطت منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية لوقف إطلاق النار بين الطرفين في سبتمبر 1991و إنشاء بعثة المينورسو لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية لتحديد الوضع النهائي للإقليم بقرار مجلس الأمن رقم 690 في افريل 1991 والذي لم يتم تنفيذه لحد ألان بسبب خلافات الطرفين حول من يحق لهم التصويت في الاستفتاء والآليات المناسبة لعملية تحديد الهوية. وقد حاولت الامم المتحدة من خلال عدة مقترحات لايجاد حل سياسي متفق عليه من خلال مخططي السلام للمبعوث الاممي السابق جيمس بيكر الاول في 2001 والثاني في 2003 أوما يسمى باتفاق الاطار ودلك بمن الاقاليم الصحراوية حكما داتيا موسعا تحت السيادة المغربية,واجراء استفتاء بعد 5سنوات تم قبوله من طرف المغرب لكن تم رفضه من البوليساريو والجزائر.وامام انسداد الوضع قام الامين العام للامم المتحدة السابق كوفي عنان في فبراير 2002 بتقديم أربع خيارا لحل مشكلة الصحراء وهي – تنظيم استفتاء في المنطقة دون اشتراط قبول الطرفين اعطاء حكم داتي للصحراويين ضمن سياد المغرب تقسيم الصحراء بين المغرب والبوليساريو سحب الامم المتحدة للمراقبين الدوليين وترك الأطراف المعنية وشأنها، وقد رفضا الطرفان ذلك ,ليأتي مقترح المغرب باعطاء حكم ذاتي موسع للصحراويين من خلال هيئات تنفيدية وتشريعية وقضائية, مع احتفاظ المغرب بالسيادة على الاقليم وقد رفضته جبهة البوليساريو المتمسكة بخيار الاستفتاء. ليدخل الطرفان في جولات من المفاوضات بمانهاست الامريكية 2007–2011 تحت رعاية الامم المتحدة لم يتم فيها الوصول الي أي نتيجة.

وبدلك لا تزال الصحراء الغربية تعرف حالة من اللاحرب واللاسلم مع تمسك الطرفين بموقفهما. المغرب

ملخص الدراسة

يعتبر الصحراء الغربية جزء من وحدته الترابية ومتمسك بخيار الحكم الذاتي، في حين جبهة البوليساريو تصر على خيار الاستقلال لضمان حق تقرير الشعب الصحراوي لمصيره.

لتكتفي الامم المتحدة عبر مجلس الامن بتمديد بعثة المينورسو لعام اضافي في افريل من كل عام.

مقدمة

تعتبر قضية الصحراء الغربية من أعقد مشكلات حق تقرير المصير والتي تمثّل اخر مستعمرة في افريقيا، وقد عرف إقليم الصحراء الغربية أطماعا استعمارية نظرا لأهميته الاستراتيجية كموقع جغرافي يربط افريقيا بأوروبا إضافة إلى شواطئه الغنية بالثروة السمكية وثروات معدنية وباطنية، وتعرضت الصحراء الغربية للاحتلال الاسباني من 1884 الى 1975 ثم الاحتلال المغربي والذي لازال مستمرا إلى حد الان.

ليبدأ النزاع بين المملكة المغربية التي تعتبر اقليم الصحراء الغربية امتدادا طبيعيا لها مستندة في ذلك على حجج تاريخية واجتماعية، وجبهة البوليساريو باعتباره الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي الذي يطالب باسترجاع الاقليم وحقه في تقرير المصير من خلال القانون الدولي ومختلف القرارات التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة بصفتها المنظمة المهتمة بالقضية بعد أن عجز الاتحاد الافريقي على إيجاد حل سلمي، خاصة بعد انضمام الصحراء الغربية وانسحاب المغرب أنذاك نتيجة الاعتراف المنظمة الافريقية بها سنة 1984، فتبنّت منظمة الامم المتحدة القضية الصحراوية وصنّفتها ضمن الأقاليم الخاضعة لتصفية الاستعمار.

و رغم المساعي المستمرة من قبل منظمة الأمم المتحدة للتوصل الى تسوية مقبولة من طرفي النزاع إلا ان الأوضاع بقيت على حالها باستثناء جمع الطرفين على طاولة المفاوضات، كما عرضت منظمة الامم المتحدة مخططا للتسوية يشمل وقف اطلاق النار سنة 1991 واقتراح تنظيم استفتاء تقرير المصير الذي لم ير النور إلى حد الان.

و لهذا جاءت فكرة الدراسة كمحاولة للوقوف على دور منظمة الأمم المتحدة وأهم الاسباب والعوامل التي عرقلت جهود المنظمة في مساعيها لتسوية النزاع وتمكين الشعب الصحراوي من حقه ي تقرير المصير، مع العلم ان هذه القضية تتزايد تعقيدا وتأثيرا في الوضع المحلي والإقليمي باعتبارها عائقا من عوائق تحقيق تكامل مغاربي وهذا نتيجة لتداخل المواقف سواءا الاقليمية أو الدولية.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

من الأسباب الذاتية التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع هو ارتباطه بحقل تخصصي المتمثل في إدارة النزاعات إضافة إلى انتمائنا لنفس القارة ونفس المنطقة (شمال افريقيا) ممّا يولّد شعور بالفضول للبحث عن الأسباب والدوافع والحلول لهذه القضية خاصة لكون الصحراء الغربية اخر مستعمرة افريقية التي لم تسترجع سيادتها الى حد الان.

أسبابا موضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية للدراسة في كونها تهتم بنزاع يتواجد بالقرب من الحدود الجزائرية، إضافة إلى وجود لاجئين صحراويين بالجزائر بمخيمات تندوف، وكذا لكون القضية الصحراوية محل اهتمام المجتمع الدولي خصوصا بعد تأزم الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء، ناهيك عن عدم الإسراع في حل هذه القضية من قبل الأمم المتحدة والأطراف المعنية والمهتمة بها ممّا ادّى الى عدم استقرار المنطقة من جهة وتعقد مسار التكامل المغاربي من جهة أخرى.

اهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تقديم رؤية تحليلبة عن قضية الصحراء الغربية بصفة عامة، وعن دور منظمة الأمم المتحدة في محاولتها لتسوية النزاع بصفة خاصة، حيث تعتبر المنظمة الوحيدة التي تتبنى القضية لحد الان وذلك من خلال البحث في مسارات التسوية والضغوط والتحديات التي تواجه هذه الأخيرة وتحول دون الوصول إلى حل سلمي يرضي الطرفين المتنازعين ويخدم أمن المنطقة مستقبلا.

اهداف الدراسة:

- الإحاطة بالقضية ومعرفة الخلفية التاريخية للنزاع وجذوره وأسبابه وأبعاده الإقليمية والدولية.
- إبراز تاثير نزاع الصحراء الغربية على العلاقات العربية لكون طرفا النزاع عربيان وبالتالي معرفة الانقسامات بين الدول العربية الناتجة عن هذا النزاع، أو الانقسامات الافريقية باعتبار المغربوالبوليساريو عضوين في الاتحاد الافريقي، بحيث أثر هذا النزاع على العلاقات بين مؤيد ومعرض لطرف على حساب اخر، وبالتالي فإن تسوية النزاع قد يؤدي إلى تحقيق الوحدة المرجوة بين الدول العربية خاصة إقتصاديا بتفعيل الاتحاد الافريقي والنظر الى الى مصالح الشعوب الافريقية بدلا من النظر في تسوية النزاعات والخلافات بين أعضاءه.

- اهتمام الدراسة بموقف الأمم المتحدة باعتبار قضية الصحراء الغربية كأحد قضايا تصفية الاستعمار كونها مستعمرة اسبانية، خاصة بعدما صنفتها بعض الأطراف الدولية أنها إقليم تابع للمغرب بعد اصدار هذا الأخير لمقترح الحكم الذاتي.
- اعتبار قضية الصحراء الغربية امتحان حقيقي لمدى فاعلية ومصداقية دور الأمم المتحدة في فض النزاعات وتسويتها.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

لقد تم التركيز في هذه الدراسة على الفترة الممتدة ما بين 1991 الى يومنا هذا وهي الفترة التي عرفت نقلة نوعية في تاريخ القضية حيث تم تدويلها ففي مختلف المحافل الدولية، إضافة الى استلام منظمة الأمم المتحدة للقضية بعد فشل منظمة الوحدة الأفريقية (سابقا) في تسوية النزاع، إضافة الى وقف اطلاق النار بعد سنوات عديدة من النزاع المسلح، كما تم اقتراح العديد من المشاريع في إطار منظمة الأمم المتحدة التي تهدف إلى الحل السلمي مع جلب الطرفين لطاولة المفاوضات.

هذا دون إغفال المراحل السابقة التي دمجت ضمنيا في الموضوع من خلال فترة الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية (1883-1975) الى الاحتلال المغربي واتفاقية مدريد، أما الحدود المكانية فتشمل إقليم النزاع وهو الصحراء الغربية إضافة إلى دول الجوار، مما يجعلها أطرافا مهتمة بالقضية على غرار الجزائر وموريتانيا.

إشكالية الدراسة:

بالنظر للتحولات الراهنة في قضية الصحراء الغربية وتمادي الاحتلال المغربي في عرقلة مسارات التسوية في إطار منظمة الأمم المتحدة، فإن إشكالية دراستنا جاءت على النحو التالي:

ما هو دور منظمة الأمم المتحدة في تسوية نزاع الصحراء الغربية في ظل الرهانات الإقليمية والدولية؟

وينجر عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

1- ماهي جذور وأبعاد قضية الصحراء الغربية؟

2- كيف كانت المواقف الإقليمية والدولية إزاء تطور القضية الصحراوية؟

3- ماهي أبرز المشاريع التي جاءت في إطار منظمة الأمم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء الغربية؟

4- ماهي التحديات والعقبات التي واجهت منظمة الأمم المتحدة وما مستقبل القضية الصحراوية إزاء هذه التحديات؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- منظمة الأمم المتحدة هي منظمة دولية تتمتع بشرعية افراز اللوائح والقرارات التي تخص قضية الصحراء الغربية، غير ان هذه المنظمة تبقى رهينة الواقع الدولي المليء بضغوطات الدول التي لها مصلحة في تلك القضية.

الفرضيات الفرعية:

- إصرار المغرب على احتلال الصحراء الغربية وسكوت المجتمع الدولي عن ذلك، قد يسمح له كقوة إقليمية من فرض شروطه على الأمم المتحدة بدعم من حلفائه.
- كلما زادت المعوقات وتشابك مصالح الأطراف المعنية (المباشرة وغير المباشرة) بالنزاع، كلما أصبح مسار التسوية غامضا وغير مفعّل.
- لم تستطع الأمم المتحدة أن تطرح خيارات التسوية خارج الاطار الممكن الذي تتبناه القوى الإقليمية والدولية.

أدبيات الدراسة:

لقد تناولت العديد من البحوث والدراسات الأكاديمية نزاع الصحراء الغربية، بحيث تمت معالجته من عدة زوايا، ومن أهم الدراسات التي تناولت الموضوع وكانت قريبة من دراستنا نجد:

- إسماعيل معراف، الصحراء الغربية والأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2010. بحيث تناولت هذه الدراسة الجذور التاريخية للقضية كما تطرقت لدور الأمم المتحدة وراي محكمة العدل الدولية حول القضية إضافة الى تناوله للخيارات المطروحة لحل النزاع في إطار منظمة الأمم المتحدة.
- مسعود شعنان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية – حقوق الانسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والاعلام، الجزائر 2007. وتناولت الدراسة النزاع والأطراف الإقليمية والدولية التي تدخلت في النزاع كما تطرّقت لجهود المنظمات الدولية من اجل حل النزاع ليعطي رأيه في الأخير والمتمثل في ان الحل بسيط ويكمن في قبول جميع الأطراف بالشرعية الدولية وذلك بتطبيق استفتاء حق تقرير المصير.

الاطار المنهجي والنظري للدراسة:

تم الاعتماد في البحث على ما يلي:

- كرونولوجيا الاحداث المستقاة من المنهج التاريخي، وهذا عند تعرضنا الى الجذور التاريخية للنزاع والاحداث والوقائع ومراحل تطور القضية.

- المنهج الوصفي: لوصف احداث القضية بشكل دقيق والالمام بجميع أبعاد القضية ومراحل تطوّرها.

- المنهج التحليلي: لتحليل مواقف الدول المعنية والمهتمة بالقضية، إلى جانب تحليل تقارير الأمناء العامين لمنظمة الأمم المتحدة والخاصة بأوضاع الصحراء الغربية إضافة إلى قرارات مجلس الأمن.

- منهج دراسة الحالة: وهذا لأننا بصدد دراسة حالة الصحراء الغربية وكيفية تعاطي منظمة الأمم المتحدة لهذه الحالة من خلال مسارات التسوية والحل التي تطرحها المنظمة لتسوية القضية.

الاطار النظري:

- **النظرية الواقعية:** وهي من النظريات الكلاسيكية التي تؤمن بما هو كائن وليس بما يجب أن يكون وجاءت كرد فعل على النظرية المثالية، من ابرز روادها هانس مورغانتو وقبله ميكيافيلي، وتعتمد على الدولة كمستوى للتحليل وتعتبرها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية وأن الصراع والحرب وتضارب المصالح هم الأساس في العلاقات الدولية، وأن هناك ثلاثة منطلقات رئيسية لهذه النظرية : المصلحة – البقاء – تعظيم القوة[1] ومن اهم المفاهيم المحورية في النظرية نجد **توازن القوى** الذي يعتبر السبيل الوحيد لتحقيق السلم، بحيث إذا اختل الميزان لصالح دولة ما فإنها تتجه لإعلان الحرب (وهو ما يفسّر موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الصحراوية وذلك باعتمادها على تحقيق توازن القوى في المنطقة منعا لزعزعة الاستقرار لتضمن مصالحها في المنطقة).

القوة: وتعتبرها الواقعية محدد رئيسي للسلوك الدولي، حيث في ظل غياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات فالدول تبقى قوية إما لأنها كذلك او ان دول أخرى تضمن حمايتها والتي يجب أن تضع هدفها الأول الحفاظ على قوتها أو زيادتها، وهو ما يعمل عليه المغرب بتحالفه مع القوى الكبرى كفرنسا والولايات المتحدة الامريكية لتعزيز قوته وموقفه من القضية، فالعلاقات الدولية ماهي إلا علاقات قوة.

---

[1] عبد العالي عبد القادر، محاضرات نظرية العلاقات الدولية "جامعة الطاهر مولاي، السعيدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر، 2009،ص 15-19،

المصلحة القومية: تحقيقها هو الهدف النهائي والمستمر بالنسبة للسياسات الخارجية للدول، من أجل الحفاظ على أمنها الذاتي ولو تطلّب الامر طلب المساعدة من دول أخرى أقوى منها لصيانة امنها.

أما أصحاب المدرسة الواقعية الجديدة وعلى رأسهم كينيث والتز فيؤكدون على سعي الدولة الى المزيد من القوة للحفاظ على الوضع الراهن على المستوى الدفاعي والهجومي والنظام الدولي الذي يتكون من مجموع القوى التي تسعى كل منها للحفاظ على وجودها، كما يتسم هذا النظام بالفوضوية وهذا لافتقاده لسلطة مركزية فوق قومية تحمي كل دولة من عدوان الدول الأخرى، وتؤدي حالة الفوضى هذه الى المعضلة الأمنية (روبرت جيرفس وباري بوزان) dillemasecurity، وهو تعبير عن حالة الخوف والتهديد الدائم ممّا يجعل الدول في حالة استعداد وتأهب دائمين لخوض الحروب حفاظا على امنها.

منه المقاربة الواقعية بشقيها تفسر أيضا تنافس بعض القوى الإقليمية (المغرب) والدولية (فرنسا، الولايات المتحدة الامريكية، اسبانيا) على الصحراء الغربية لما تملكه من ثروات باطنية ومائية إضافة الى البترول كثروة مستقبلية.

<u>بعض المفاهيم المهمة في الدراسة:</u>

الشرعية الدولية: يقصد بها التزام الدول بتنفيذ وتطبيق القرارات والتوصيات التي تصدر عن المنظمات الدولية ومدى انسجام هذه القرارات وتطابقها مع المواثيق الدولية[1] وللشرعية الدولية مفهومين: مفهوم يمثل القواعد والمبادئ القانونية التي تتبناها المعاهدات والقرارات والأعراف الدولية، ومفهوم يمثّل سلوك الكثير من الدول خاصة الدول العظمى ذات النفوذ، التي تضع مصالحها الضيقة فوق القانون الدولي الذي يضمن حقوق ومصالح الدول دون التمييز بينها ويشكل مصدرا أساسيا للشرعية[2]

الحكم الذاتي: ويقصد به تمتع قوميات معينة أو أقليات بحقوق سياسية، اجتماعية، وثقافية، في إطار الدولة الواحدة ويكون لهذه القوميات ضمن إقليمها او مناطق سكنها هيئاتومؤسسات محلية تدير تلك المناطق مع مراعاة خصوصياتها اللغوية والثقافية وغيرها تحت لواء الدولة الواحدة.

---

[1] عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 264.

[2] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 263.

النزاع: يعبر النزاع عن تضارب وتصادم بين اتجاهات مختلفة او عدم التوافق في المصالح بين طرفين او اكثر مما يدفع بالأطراف الى عدم القبول بالوضع القائم، ومحاولة تغييره فيعرف على أنه: وضع تكون فيه مجموعة معينة من الافراد (قبيلة، جماعة، عرقية، دينية، اجتماعية سياسية ...الخ) تنخرط في تعارض واع مع مجموعة معينة أو اكثر، وكل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو كذلك[1]

كما عرّفه ريمون أرون على أنه تنازع بين شخصين او جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف، أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة[2].

كما يذهب إسماعيل صبري مقلد الى استخدام مصطلح الصراع بدلا من النزاع، ويقول أن الصراع في صميمه هو تنازع الارادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي أهدافها وتطلعاتها، وفي مواردها...ممّا يؤدي الى اتخاذ قرارات او أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة.[3]

حل النزاع: تطبق هذه العبارة على كل أنواع الجهود المشتركة والمحاولات المتعمدة الهادفة الى التقليل من خطر الحروب والى التخفيف من النزاعات بين الأطراف وتوسيع إمكانات الصداقة والسلام وبناء الثقة.[4]

وتتضمن عملية حل النزاع مخاطبة الأسباب الذرية للنزاع وحلّها، أي إنهاء حالة العنف دون العودة مرة أخرى الى النزاع.[5]

---

[1]دورتي جيمس روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط1 ، الكويت، (كاظمة للنشر و التوزيع و الترجمة: ديسمبر 1985 ص 140

[2]نفس المرجع، ص 94

[3] مفهوم النزاع الدولي و مستويات التحليل ، من الموقع scjuiripoli. Blogspot.com/2015/12/lilag-post-11html يوم 05-01-2017 على الساعة 23:55

[4]حماد كمال، النزاعات الدولية، دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، ط1 ، لبنان، الدار الوطنية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1998 ، ص 72.

[5]محمد أحمد عبد الغفار، النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية، دراسة نقدية و تحليلية، دار هومة ، 2003، ص 239.

تسوية النزاعات: هي إنهاء النزاع عن طريق اتفاق متبادل بين الأطراف ذات العلاقة[1]و تمثل التسوية تراجع الأطراف عن بعض أهدافهم الأولية ومواقفهم ومطالبهم، وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون التراجع بنفس الحجم لكل الأطراف بل يستلزم بعض التصحيح للمواقف لكل الأطراف، الهدف من التسوية هو إنهاء حالة النزاع المسلح بإيقاف كل الأعمال العسكرية وجعل الأطراف في وضع غير راغبين في الاستيلاء أو تدمير قوة الخصم، ثم إجراء تسوية بالطرق السياسية والدبلوماسية،[2].و غالبا ما يكون السلام الناتج عن هذه التسوية باردا لأنه لا يعكس بالضرورة الاحتياجات للأطراف كما لا يعكس المصالح بعيدة المدى للطرف الضعيف، وإنما يعكس ميزان القوى بين الأطراف المتنازعة،[3] فمعظم النزاعات التي يتم تسويتها تعود لتندلع من جديد من الناحية العملية رغم إنهاء النزاع من الناحية الاتفاقية.[4]

إدارة النـــزاع: وتعني الجهود المشتركة لمنع تفاقم النزاعات الدولية والتدخل لإرجاعها الى المستوى القانوني إذا تفاقمت[5]باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية بما يحقق اهداف دولية ويحفظ المصالح الوطنية، أو كما يراها جون برتون بأنها تحصر النزاع أو تحد منه في حين ان عملية حل النزاع تغوص في الأسباب العميقة للنزاع وتعالجها بصفة نهائية.

مدلولات رئيسية لمفهوم ميزان القوى:

1- **المدلول العلمي لميزان القوى:** ويعني وصف حالة ميزان القوى في نسق دولي معين في وقت معين، وهو واقع يتسم فيه توزيع القوى بين الدول بالتعادل التقريبي، في هذه الحالة لا توجد أي دولة لها القدرة على فرض هيمنتها على بقية الدول، لذلك يحدث التوازن نتيجة انتظام علاقات الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، كما يرى

---

[1]مهنا محمد ناصر، معروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية (مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط)، القاهرة، مصر، مكتبة غريب ص 24.

[2]نفس المرجع ص 320

[3]محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 15

[4]نفس المرجع ص 238.

[5]بوقارة حسين، مفهوم إدارة النزاع، محاضرات حول إدارة الازمات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 03، 2007/12/16

هارتمانوسبيكمان ان التوازن ليس هدفا تسعى إليه الدول وإنما تسع الى تحقيق هامش من التفوق بمحاولة الإخلال بالاتزان الموجود ومن ثم يتحقق الإتزان.

2- **المدلول النمطي السياسي لميزان القوة:** يعني به ميزان القوة السياسية وله برنامج عمل إداري تطبقه الدولة في المجال التاريخي لتحقيق هدفة معين، وهو مقصود ومستهدف، وقد أظهر المدلول ما يعرف بسياسات موازين القوة كأدوات دبلوماسية، كما ان هذا االمدلول يبقي على التوازن الدولي، غذ لا تستطيع أي دولة او أو اكثر أن تهاجم ما عداها دون أسباب مقبولة، ويعتمد هذا المدلول النمطي لتحقيق ميزان القوى على الكثير من التقنيات والسياسات، كسياسة المؤتمرات، التحالف، سياسة المناطق العازلة، سياسة التدخل وعدم التدخل، سياسة الحرب ...الخ.

3- **المدلول الأيديولوجي:**هو وصف السياسات التبريرية والدعائية لدولة ما، فعندما يكون الميزان في صالحها فإنها تدعي وجود توازن للقوى لتبرير المحافظة عليه، وإذا كان العكس فإنها تحاول تبرير سياستها الهادفة إلى تعديل الوضع القائم بالإدعاء باختلال التوازن ووجوب تعديله، فتتخذ الدول في هذه الحالة ميزان القوى كسند للدفاع عن صورة معينة لتوزيع القوة في المجال الدولي أو التنكر لها لمصالحها الوطنية. [1]

الشرعية الدولية: هو الالتزام بمجموعة من المبادئ والقوانين التي تحكم وتوجه العلاقات الدولية من خلال هيئة الأمم المتحدة وبما تصدره هيئاتها المكلفة بحفظ السلم والامن العالميين وعلى رأسها مجلس الامن الدولي.[2]

صعوبات الدراسة:

منأبرز الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه الدراسة عامل الوقت حيث تعتبر مدة إنجاز هذا البحث قليلة جدا مقارنة بحجم الموضوع.

---

[1] www.moquatel.com/opeenshare / bohoth/ siasia 21/ tawazonkiw / seco 3. Doc cvt. Html

[2] الشرعية الدولية – العدل المستحيل، من الموقع www.aljazeera.net/encyclopedia/concepts and terminologie يوم 24-02-2017 على الساعة 00.00

قلة المراجع التي تخص مواقف الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكي او فرنسا من قضية الصحراء الغربية وإن وجدت فمعظمها تأتي في شكل مقالات وباللغات الأجنبية أو في شكل تصريحات رسمية لممثلي هذه الدول.

مقدمة

الفصل الأول: دراسة جيوبوليتيكية للقضية الصحراوية

المبحث الأول: التعريف بالصحراء الغربية

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية للصحراء الغربية

المطلب الثاني: أصل سكان الصحراء الغربية

المطلب الثالث: الثروات الاستراتيجية في الصحراء الغربية

المبحث الثاني: الجذور التاريخية للنزاع الصحراء الغربية

المطلب لأول: الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية

المطلب الثاني: الاحتلال المغربي للصحراء الغربية

المبحث الثالث: البعد الإقليمي والدولي لقضية الصحراء الغربية

المطلب الأول: المواقف الإقليمية وتطورها

المطلب الثاني: مواقف الدول الكبرى تجاه القضية الصحراوية

المطلب الثالث: مواقف المنظمات الإقليمية وتطورها

الفصل الثاني: مسارات تسوية القضية الصحراوية في إطار منظمة الأمم المتحدة

المبحث الأول: بداية الاهتمام الأممي بالقضية الصحرواية

المطلب الأول: مقترحات التسوية ما بين 1988- 1997

المطلب الثاني: اتفاقيات التسوية 1997 – 2002.

المطلب الثالث: مخطط جيمس بيكر الثاني 2003

المبحث الثاني: جولات مفاوضات بين طرفي النزاع والبدائل الممكنة لحل النزاع

المطلب الأول:- جولات المفاوضات 2007-2008

المطلب الثاني: جولات مفاوضات 2010-2011

الفصل الثالث : تحديات و خيارات تسوية القضية الصحراوية في إطار منظمة الأمم المتحدة

المبحث الأول: التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في تسوية القضية الصحراوية

المطلب الأول: سياسات المغرب المعرقلة لمسار التسوية

المطلب الثاني: انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي وتأثير ذلك على القضية الصحراوية

المطلب الثالث: عراقيل دولية على مستوى مجلس الأمن

المبحث الثاني: قراءة استشرافية لخيارات تسوية قضية الصحراء الغربية في إطار هيئة الامم المتحدة

المطلب الأول: سيناريو الحل السلمي

المطلب الثاني: سيناريو الحرب

المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع الراهن

الخاتمة

الفصل الأول

دراسة جيوبوليتيكية للقضية الصحراوية

تمهيد:

من الصعب التحدث عن القضية الصحراوية قبل التطرق إلى دراسة المنطقة دراسة إستراتيجية من حيث الموقع والأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية إلى جذور النزاع والمحاولات الاستعمارية الأولى التي اجتاحت المنطقة وكذلك التطرق إلى المقاومة الصحراوية في مواجهة الاستعمار وتأثير اتفاقية مدريد الثلاثية على المنطقة حيث في هذا الفصل سنتطرق إلى الأهمية الاقتصادية للمنطقة والجذور التاريخية للنزاع والتطرق فيه إلى بوادر الاتفاق المغربي الموريتاني وتأسيس جبهة البوليساريو.

المبحث الأول: التعريف بالصحراء الغربية

الصحراء الغربية بلد عربي ينتمي للمنطقة المغاربية والحديث عن خصائصها يقودنا مباشرة إلى الحديث عن موقعها ومساحتها ، وكذلك ما وفره لها ذلك الموقع من ميزات جعلت لها أهمية استراتيجية ما يمكن في الأخير من فهم جزء كبير من طبيعة النزاع بين الصحراء الغربية والمغرب وإذا تحدثنا عن النزاع أيضا فلا بد من الإشارة إلى جزء هام جدا وهو المتمثل في السكان أو الطيف البشري الذي يكون المجتمع الصحراوي ما يشكل بدوره مدخلا لفهم طبيعة العلاقات الموجودة بين الصحراويين وغيرهم من المجتمعات المجاورة.

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية للصحراء الغربية

تقع الصحراء الغربية في الشمال الغربي لإفريقيا وهي تمتد من الطرفاية شمالاً إلى الكويرة ورأس كنسادو جنوباً، يحدها من الشرق الجزائر، على شريط حدودي يبلغ 41 كلم^2 ومن الشمال المملكة المغربية على مسافة تقدر بـ 460 كلم^2، أما من الجنوب والجنوب الشرقي فتحدها موريتانيا على شريط حدودي يصل إلى 1570 كلم^2، ومن الغرب يحدها المحيط الأطلسي، ويبلغ طول الساحل الصحراوي 1500 كلم^2، وهي تتكون من إقليمين رئيسيين هما الساقية الحمراء ووادي الذهب، وكلمة الصحراء أطلقها الاستعمار الإسباني على الساقية والوادي حيث أراد من خلال هذه التسمية التقليل من أهمية المنطقة[1].

ومثل الكثير من الدول الإفريقية فالصحراء الغربية لم تشكل استثناء من الممارسات الاستعمارية المتمثلة في التقسيم الاعتباطي للحدود بل على العكس كانت هي من أبرز المتضررين من ذلك التقسيم وهو ما تجلى في الحدود حيث أنها مقسمة على حسب الطور والعرض بدلا من الاعتبارات الإثنية والعرقية الخاصة بشعوب المنطقة حيث تم إقرار هذه الحدود في إطار سلسلة من المعاهدات بين الدول الاستعمارية.

وتتكون الصحراء الغربية من 3 أقاليم رئيسية هي كالتالية:

- منطقة سمارة: وتبلغ مساحتها 56 ألف كلم مربع
- منطقة لعيون وتبلغ مساحتها 26 ألف كلم
- منطقة الداخلة وتبلغ مساحتها 184 ألف كلم .

[1] محمد سالم الصوفي، **أزمة الصحراء الغربية تطورها السياسي والاجتماعي والتاريخي، مقاربة من النشأة إلى عتبة التسوية**، د ط (نواكشوط: المركز الموريتاني الدولي للدراسات، 2008) ، ص 09.

المطلب الثاني: أصل سكان الصحراء الغربية.

تشير الدراسات إلى أن الوجود البشري في الصحراء الغربية يعود إلى حقبة تزيد عن 000 700 سنة قبل الميلاد، فهي كانت منطقة أكثر رطوبة، ما هو عليه الحال اليوم، فقد تلاحق العديد من المجموعات البشرية بعضها قادم من مناطق قريبة والبعض الآخر نازح من مناطق بعيدة وتعود أصول القبائل القاطنة حالياً في الصحراء الغربية إلى أصل عربي بربري فالجنس العربي يقول الباحثين أن وجوده جاء على مرحلتين، المرحلة الأولى اختلف فيها الباحثين فمنهم من قال أن العرب قصدوا المنطقة بعد انهيار سد مأرب باليمن ومنهم من يقول أنهم أتوا بعد هزيمة الكنعانيين في معركة طالوت وجالوت بفلسطين، أما المرحلة الثانية وهي مرحلة الفتوحات الإسلامية، تحديداً في القرن التاسع ميلادي حين دخل المسلمون شمال إفريقيا واستقرت القبائل الحسانية فيما يعرف حالياً بالصحراء الغربية وموريتانيا، أما البربر فقد سبقوا العرب إلى المنطقة استقرت القبائل البربرية القادمة من الشمال في الصحراء الكبرى لكن في المنطقة الجغرافية التي تشملها الصحراء الغربية حالياً لم تستقر فيها بصفة دائمة سوى قبيلة السنهاجين، بعد أن تمكنت من طرد الزنوج الذين كانوا موجودين هناك.

وبعد وصول العرب إلى المنطقة من خلال الفتوحات الإسلامية اصطدموا بالوجود البربري في البداية حدث بين الجنسين اللاتوافق لكن بمرور الزمن حدث تزاوج بين الجنسين من خلال التعايش الذي كان موجود بعد عملية التعايش هذه تشكل مجتمع ما يعرف بالبيظان والذي هو موجود حالياً في كل من موريتانيا والصحراء الغربية والقليل في المناطق المجاورة وإن حددنا الدراسة بالمجتمع الصحراوي الذي هو موجود حالياً نجد أنه مكون من جملة قبائل مترابطة فيما بينها.[1]

وفيما يتعلق بعلاقة القبائل الصحراوية يمكن الإشارة إلى أنه من الشيء المؤكد هو أن الاعتماد لإثبات الهوية الصحراوية السياسية أو الإلحاق المغربي للصحراء على أصول القبائل غير موضوعي ولا يؤيد جهة أي من الطرفين، لأن الامتداد القبلي لسكان الصحراء ليس قاصراً على المغرب فقط، بل هو موزع بين أطراف المنطقة العربية كلها.

فأولاد أدليم مثلاً فرع منهم في العراق وفرع في فزان في ليبيا، وفرع في المغرب قرب سيدي قاسم. والركيبات: يوجدون في تندوف ويوجدون في ترهونة بليبيا، كما توجد قبيلة أولاد موسى الركيبات في موريتانيا (الطار والزويرات) .

---

[1] مصطفى الكاتب محمد بادي، **مرجع سابق الذكر**، ص 11.

وآيت لحسن بموريتانيا باسم (إدو لحسن)، وفي ليبيا باسم (الحساونة)، والكراع في موريتانيا وفي التشاد باسم الكر عان.

وأولاد بوسبع في مالي من الطوارق في غرب ليبيا الجبل الغربي، وفي مصر وفي سيدي مختار (شيشاوة بعيداً عن مراكش بـ70 كلم)، والعروسين في ناحية سطات بالمغرب وفي موريتانيا وفي ليبيا وازريقين في تونس قرب منطقة تطاوين باسم الزرقان بغرب ليبيا.

وهكذا نجد أن القبائل الصحراوية كلها تقريباً ذات امتدادات عربية يصعب معها اتخاذها دليلاً على صحراوية الصحراء أو مغربيتها.

في العصور القريبة وحتى قبيل مجيء الاستعمار الاسباني كانت القبائل الصحراوية تقسم الأرض فيما بينها في خلال هذا التقسيم تتولى القبائل حماية ومراقبة الأراضي التي تعنيها على أن يكون هناك تنسيق أعلى (على مستوى هيئة آبت أربعين التي تعتبر السلطة العليا في البلاد).

أما في الحديث عن التركيبة السكانية الحالية للمجتمع الصحراوي سنجد أنه يختلف عن كل المجتمعات المجاورة له، أي أنه من المجتمعات المتجانسة[1] .

فاللهجة الموجودة هي لهجة واحدة تسمى الحسانية تحتوي هذه اللهجة على ما نسبته 77% في العربية الفصحى، والباقي خليط بين البربرية والامازيغية إضافة إلى أن طبيعة البشر حتى وإن اختلفت لم تؤكد على الانسجام الموجود، كذلك المجتمع الصحراوي هو من المجتمعات التي استطاعت أن تواكب العصرنة مع الاحتفاظ بالميزات الموروثة، كما أنه يتميز عن المجتمعات العربية قليلاً بحيث أنه كان مستعمراً من طرف اسبانيا، على خلاف البلدان العربية الأخرى فالصحراء الغربية نجدها تتحدث الإسبانية كلغة ثانية بعد اللغة العربية بينما جميع الدول العربية الأخرى محصورة بين الفرنسية والإنجليزية.

عدد السكان في الصحراء الغربية تم إحصائه من قبل إسبانيا سنة 1975م، إذ قدمت في تلك السنة إحصاء رسمي للسكان قدّر حينها بخمسة وسبعين ألف نسمة في الفترة الحالية لا يمكن إعطاء إحصاء رسمي لعدد السكان، هذا لكون الظروف غير مواتية ذلك فالشعب الصحراوي مقسم بسبب الحرب فنجد جزءاً كبيراً في المناطق التي تحتلها المملكة المغربية وجزءاً آخر في مخيمات اللاجئين جنوب غرب الجزائر، وجزءاً أقل من ذلك لاجئ في موريتانيا، وأقلية أخرى متشتتة في المهجر.

[1] ليلى خليل بديع، **البوليساريو قائد وثورة**، ط2 (لبنان: الدار اللبنانية للتوثيق والنشر والتوزيع، 1982م)، ص 95.

المطلب الثالث: الثروات الاستراتيجية في الصحراء الغربية

مما لا شك فيه هو أن الصحراء الغربية ليست بمعزل عن باقي صحاري إفريقيا، بل تشكل امتداداً لها، فهي تبدو جرداء ويسيطر عليها مناخ يتسم بالقساوة، هذا ما يبدو عليه الحال في ظاهرها، ولكن باطن تلك البقعة من الأرض عبارة عن خزان ثروات من أهمها:

I- الفوسفات:

فهو يعتبر أهم ثروة في الصحراء الغربية تم اكتشاف هذا المعدن من قبل عالم الجيولوجيا الاسباني "مانويل آليا ميدينا" سنة 1947.

تمتد حقول الفوسفات في عمق الأراضي الصحراوية إلى حوالي 800 كم^2 بين منطقة إيزيك وحتى شبه جزيرة الرأس الأبيض ولكن الثروة الفوسفاتية لم تستغل إلا في عام 1963 إذ في هذه السنة بدأت اسبانيا في استغلال منجم بوكراع الذي يعتبر أكبر منجم في العالم يقع إلى الجنوب الشرقي في العاصمة العيون وعلى مسافة تقدر بـ: 100 كم والفوسفات الموجود بمنجم بوكراع يوجد في مساحة لا تتعدى 231 كلم^2 وبعمق يتراوح بين المترين والأربعة أمتار، يعتبر الفوسفات إلى مرفأ العيون عبر سكة حديدية وبمجيء المغرب أصبح يستغل المنجم من خلال شركة فوس بوكراع هذه الأخيرة تقوم بإنتاج حوالي أربعة ملايين طن سنوياً تقوم هذه الشركة بتصدير الفوسفات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وأستراليا في الوقت الذي حذرت فيه الأمم المتحدة المغرب في استهلاكه للثروات الموجودة في الإقليم بحكم أنه إقليم خاضع للاستعمار[1].

وتجدر الإشارة إلى أن احتياط الصحراء الغربية من الفوسفات يبلغ 10 مليار طن كما أن اسبانيا قامت بإنتاج وتصدير ما يزيد عن 45 مليون طن في الفترة الممتدة ما بين 1963 – 1976م، أما المملكة المغربية وبعد احتلالها للصحراء الغربية واصلت في التصدير لكن الغريب في الأمر هو أنها أصبحت تنتج وتصدر الفوسفات في عملية متواصلة، فيحدث تحديث الشريط الناقل للفوسفات أصبح منجم بوكراع يعمل على مدار اليوم مما يعني أن الإنتاج تجاوز بكثير القيمة التي كان يتم إنتاجها سابقاً أي أصبحت شركة فوس بوكراع تنتج ما يزيد عن ثلاثة آلاف طن في الساعة وهو الشيء الذي تعتبره البوليساريو استغلال رهيب إضافة إلى كونه غير شرعي

[1] اسماعيل معراف، الصحراء الغربية والأمم المتحدة وحديث الشرعية الدولية، د.ط(الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2010)ص 49-50.

II – الثروة السمكية:

تعتبر كذلك الثروة السمكية أحد أهم الموارد الاقتصادية في الصحراء الغربية حيث أن شواطئ الصحراء الغربية تخضع لمناخ مشمس حار يساعد على نمو وتكاثر الأعشاب البحرية والتي تعيش عليها الأسماك وكذلك يعتبر وقوع المنطقة تحت تأثير تيار كناري والتي يهب عليها ابتداء في شهر سبتمبر /أيلول حتى مايو/ أيار من كل عام، عامل جعل مياه الساحل الصحراوي بمثابة البيئة التي توفر الشروط المثالية لعيش الأسماك فهي في أغنى شواطئ العالم باعتبار أنها تتوفر على حوض سمكي يبلغ طوله1400 كم يحتوي هذا الحوض على 200 صنف من الأسماك و60 نوعاً من الرخويات إضافة إلى أجناس مختلفة من القشريات وراسيات الأرجل.[1]

من أشهر أنواع الأسماك الموجودة نجد: السلمون، السرطان، التفس، المارو، الإبرميس القرش الحيتان وغيرها، فالثروة السمكية الموجودة في الصحراء الغربية جعلتها تحتل مرتبة متقدمة من حيث أنها تتوفر على ثروة سمكية هائلة وإن تحدثنا عن الإنتاج سنجد أن الصحراء الغربية في فترة الاستعمار الإسباني كانت تمول إسبانيا بالأسماك أما بمجيء الاحتلال المغربي أصبحت هناك عدة موانئ وازداد عدد الصيادين، وقد بلغ إنتاج موانئ العيون" المرسى" الطرفاية وبوجدور من الأسماك 309207 أطنان سنة 1998م، وتضم تجهيزات الصيد في ميناء العيون والطرفاية حوالي 400 وحدة صيد يعمل بها حوالي 7000عامل، وإضافة للاستغلال المغربي نجد الأساطيل الأوروبية التي دخلت في اتفاق صيد مع المملكة المغربية منذ 1995م، هذه الاتفاقية من وجهة نظر القانون الدولي لا تستند على شرعية بحكم أن الاتفاق يشمل مياه الصحراء الغربية التي لازالت محل نزاع بين المغرب والبوليساريو[2]

III – الثروات الطاقوية:

لم تقتصر الثروات الطبيعية على الثروة المعدنية والسمكية بل أنه أجريت دراسة حديثة أكدت أنه يوجد على السواحل الصحراوية كميات هائلة من الغاز والنفط على مقربة من الشواطئ وقد شكل هذا الإعلان

[1] مصطفى الكتاب محمد بادي، **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق**، د.ط (دمشق: دار المختار للطباعة والتحضير ألطباعي، 1998)، ص91.

[2] عبدوني ولد عالي، **مكونات الاقتصاد الصحراوي**، من الموقع: http://www.Aljazeera.net يوم 12-01-2017 على الساعة 18.

محل اهتمام أطراف النزاع المملكة المغربية وجبهة البوليساريو فقد سارعت المملكة المغربية إلى توقيع اتفاقيتين للتنقيب عن النفط مع كبرى شركات التنقيب توتال الفرنسية وكيرماك الأمريكية في أكتوبر/تشيرين الأول2001 لأمر الذي اعترضت عليه قيادة البوليساريو وجعل المغرب من بعد ذلك طلب رأي قانوني من الأمم المتحدة والتي أصدرت بدورها وثيقة قانونية تجيز التنقيب شرط عدم استغلال تلك الموارد دون رضا وموافقة سكان الإقليم المتنازع عليه هذه الوثيقة أعطت سند قانوني للبوليساريو كي تعتد هي الأخرى اتفاقيات مع شركات بترولية منها وفيما يخص الاستشارة القانونية المقدمة حول ذلك اعتبر أحد المسؤولين أنها غير ملزمة لكن من وجهة نظر القانون الدولي تبقى إلزامية حتى يتم حل النزاع القائم، أما عن حدود البحرية بين الصحراء الغربية والدول المجاورة فقد نشئ خلاف عندما قامت إسبانيا بتعزيز تواجدها من خلال إعطاء رخصة تنقيب للشركة الإسبانية الأرجنتينية " ريسول" إذا احتجت المغرب على ذلك واتخذت جبهة البوليساريو خطوة أخرى من خلال إعلان المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للصحراء الغربية.[1]

وعموماً فإنه إذا تم التأكيد على وجود كميات معتبرة من النفط والغاز فسيكون ذلك الإعلان بمثابة نقطة جديدة في إنعاش النزع(بحكم افتقار المغرب للثورة الطاقوية).

وتكمن الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية.

منذ أن تم اكتشاف الموارد الأولية كالفوسفات والحديد والذهب،حيث أصبح للصحراء الغربية أهمية اقتصادية تمثلت في ما ذكرناه سلفاً وهو الفوسفات وهو أهم رهان في القضية، حيث توجد مناجم الفوسفات في منطقة بوكراع وما يميز فوسفات الصحراء الغربية هو قربه من سطح الأرض، وهنا يعني أنه ذو تكلفة سهلة وأقل، وكذلك احتواءه على مادة الأورانيوم وهو الأكثر تركيزاً في العالم وقد وصل احتياطه إلى 10مليار طن.

أشارت بعض الدراسات الإستراتيجية إلى وجود مخزون هام من الغاز والنفط في سواحل الصحراء الغربية، لكن جهود التنقيب لم تظهر أية نتيجة بلغ احتياطي الحديد في إقليم الصحراء الغربية بـ 700 مليون طن، حيث تم المستخرج من باطن الأرض بحوالي 600 مليون طن بغض النظر عن نسبة الحديد في التربة بـ65%.[2]

---

[1] السيد حمدي يحظية، **الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا**، الجزائر:دار الجاحظية، 2001م، ص 08.

[2] خالد بن سلطان بن عبد العزيز، **مشكلة الصحراء الغربية**، من موقع: www.mogatet.com ://:hppt يوم 15-01-2017، على الساعة 12:01

يعتبر القطاع التجاري من أكثر القطاعات جدباً للعمالة، وهو نشاط تقليدي من الأنشطة التي مارسها الصحراويون القدامى، حيث عرفت المنطقة معبراً للقوافل القادمة من المغرب والمتجهة نحو جنوبي الصحراء الكبرى (مالي– موريتانيا – السنغال – النيجر– الجزائر) ورغم اختلاف الظروف الآن عن الوضع السابق مازال الصحراويون مولعون بالأعمال التجارية التي ورثوها عن أجدادهم

إضافة إلى الثروات السالفة الذكر توجد ثروات أخرى منها الثروة الحيوانية، حيث أنها تمثل مصدر أساسي في معيشة السكان وتوجد بأراضي الصحراء الغربية قطعان وافرة من الإبل الأغنام، والماعز، بالرغم من أن الحرب التي ألحقت المنطقة ودمرت جزء من أساسيات البيئة الطبيعية، لازالت توجد أعداد معتبرة من الحيوانات، فنجد أن الصحراء الغربية لازالت بمثابة نقطة عبور للعديد من الطيور المهاجرة التي تبلغ كثافتها في كل عشرين كلم^2 حوالي 700 طير فالبراري لازالت تتوفر على مجموعة من الحيوانات المختلفة المتوحشة منها الضباع، الذئاب الجبلية والساحلية.

المبحث الثاني: الجذور التاريخية للنزاع الصحراء الغربية

المطلب لأول: الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية

بالرغم من صعوبة الظروف الطبيعية وتخلف وسائل الحياة عموماً، فقد قاوم الشعب العربي في الساقية الحمراء وواد الذهب العديد من المحاولات الأجنبية التي سببها الطمع في السيطرة على طرق القوافل التجارية قديماً، والبحث عن مواقع إستراتيجية على شواطئ إفريقيا التي اتجهت إليها الأنظار بعد النهضة الأوروبية، ونظراً للأهمية الإستراتيجية للمنطقة والمتمثلة أساساً في:

- الموقع الجغرافي الذي يربط بين أوروبا وإفريقيا.
- شواطئ أطلسية غنية بمختلف أنواع الأسماك.
- جسر عبور للقوافل التجارية شمالاً وجنوباً.[1]

هذه الأسباب وغيرها التي تفسر المحاولات الاستعمارية المتتالية على الصحراء الغربية على مر القرون الماضية، حيث شهد عام 1478م، بناء أول مركز أجنبي إسباني في المنطقة ويمكن الإشارة إلى أن علاقة إسبانية بالمنطقة تعود إلى سنة 1525م، حيث كان البحارة الكناريون يقومون بالتبادل التجاري (المقايضة) مع سكان الساقية الحمراء وواد الذهب، وبموجب هذا الاحتكاك، أصبح بعض سكان المنطقة

[1] مصطفى الكاتب محمد بادي، **مرجع سابق الذكر**، ص27.

على إلمام نسبي باللغة الإسبانية حتى جاء مؤتمر برلين عام 1884م، ليقسم مناطق النفوذ، ويقرر إلحاق الصحراء الغربية بإسبانية نهائياً لتعرف فيما بعد،(الصحراء الإسبانية"Sahara Espagnole").

وتولت بعد ذلك البعثات الاستكشافية الأوربية بحثا عن الذهب وريش النعام والصمغ العربي، ففي سنة 1572 دخلت المنطقة بعثات استكشافية، حيث احتل الهولنديون إقليم وادي الذهب سنة 1638 وهو الذي سيتحكم فيه الإنجليز بشكل مؤقت عام 1665، لكن الهولنديون ما لبثوا أن سلموا الإقليم للفرنسيين سنة 1927، وفي ظل تلك التحرشات الاستعمارية التي شهدتها المنطقة في تلك الآونة وقع الملك الاسباني " كارلوس الثالث" معاهدة مراكش بينه وبين السلطات المغربي محمد بن عبد الله سنة1767 التي يقر فيها السلطان المغربي بأن " لا سيادة له بعد وادي نون جنوبا" غير أن التكالب الاستعماري على الصحراء الغربية لم ينحصر عند هذا الحد بل كانت هناك عدة محاولات استعمارية أخرى للإيطاليين سنة 1869، والانجليز 1872 والبلجيكيين سنة 1875 وغيرهم.[1]

تم تحديد الساقية الحمراء ووادي الذهب مستعمر إسبانية ابتدءا من 1884م، ففي هذه السنة انعقد مؤتمر برلين، أين أقرت الدول الأوروبية لاسبانية بإقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب.

وبمقتضى اتفاقيات أخرى بين إسبانيا وفرنسا تم ترسيم حدود الصحراء الإسبانية، ففي سنة 1902م، تم ترسيم الحدود الجنوبية مع موريتانيا، وفي سنة 1906م – 1912م، أبرمت كل من إسبانيا وفرنسا اتفاقيتين تم من خلالها ترسيم الحدود الشمالية للصحراء الإسبانية لتكن بعد ذلك المستعمرة الإسبانية، محددة المساحات أي 284 ألف كلم^2، لكن ما يهم في هذه الفترة هو معرفة الكيفية التي دخل بها الاستعمار الاسباني ونمط المواجهة التي قوبل من قبل الأهالي وهل كان لاسبانيا مشاريع استعمارية على غرار بقية القوى الاستعمارية؟[2]

أما بالنسبة لإسبانيا فإنها دخلت الصحراء الغربية عن طريق التجارة، أي أنها قامت بعقد جملة من المبادلات التجارية بينها وبين الصحراويين، أصبحت تتطور تلك المبادلات، إلى أن تمكنت اسبانيا من إقامة عدة مراكز تجارية على السواحل الصحراوية وفي الحقيقة تلك المبادلات التجارية ليس الهدف منها ترويج المنتجات الإسبانية أو جلب الصمغ العربي، الصوف، الذهب وغيرها من المنتجات التي كان يتوفر عليها الصحراويين، وإنما كان هدفها هو الدخول بطريقة مغايرة عن الدول الاستعمارية، وبصيغة

[1] **الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية حقيقة لا رجعة فيها**، محاضرة من إعداد مجموعة إطارات في جبهة البوليساريو، الجزائر:2006.

[2] مصطفى الكتاب محمد بادي، **مرجع سابق الذكر**، ص 27.

أخرى هو أن إسبانيا كانت تعتقد أنها ستفشل في الصحراء الغربية إذا دخلت بطريقة عدائية، لأنها جربت سابقاً هي وعديد القوى الأوروبية، فكل المحاولات الاستعمارية التي عرفتها المنطقة توجت بالفشل نتيجة للرفض الشعبي الذي كان يقابلها دائماً، كما أن وصول اسبانيا إلى السواحل الصحراوية جاء نتيجة عدم وجود مراقبة دائمة للساحل الصحراوي الذي يمتد إلى حوالي 932,06 ميل.

وإن تحدثنا عن المقاومة الشعبية التي عرفتها المنطقة سنجد أن اسبانيا تعرضت للهجوم غداة وصولها السواحل الصحراوية كان ذلك في مارس /آفريل 1884م، بل أن فرنسا التي لم تكن تدير أقاليم الصحراء الغربية تعرضت هي الأخرى إلى هجمات المقاومون الصحراويين، بحكم أن فرنسا كانت تحاول الاستيلاء على الأجزاء الشرقية لإقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، حتى يكون هناك ربط مباشر بين مستعمراتها الثلاث(الجزائر – المغرب –موريتانيا).

وعلى غرار الشعوب المستعمرة قادت المقاومة الصحراوية عدة معارك ضد القوى الاستعمارية، لكن حالة الصحراء الغربية – الظروف الاستعمار– اتخذت ميزة مغايرة عن المستعمرات المجاورة في إفريقيا، هذا لكونها تعرضت لاستعمار مزدوج اسباني – فرنسي[1]

فأول شرعي لوجوده من خلال مؤتمر برلين أما الثاني فقد دخل من أجل القضاء على المقاومة الشعبية التي أصبحت تؤثر على مصالحه في مناطق نفوذه حتى أصبح المحارب الأول قبل إسبانيا، إذ أن المقاومة الصحراوية واجهت فرنسا في الكثير من المعارك جرى بعضها داخل الأراضي الصحراوية، وجرى بعضها الآخر في المناطق الجنوبية والشرقية المتاخمة، وقد وصلت المعارك بين المقاومة الصحراوية والجيش الفرنسي في سنة 1908م، إلى 125 معركة.

وفي الحديث عن المقاومة الصحراوية لا يمكن تجاهل الدور الكبير الذي لعبه الشيخ ماء العينين ولد محمد فاضل، والذي قام بتنظيم وتوحيد المقاومة الصحراوية ضد الاستعمار الإسباني – الفرنسي، الذي لحق بالمنطقة، كما أنه قام بتأسيس مدينة السمارة سنة 1895م، التي احتلها الفرنسيون في 28 مارس /آذار1913م، وقاموا بحرق مكتبتها.

خلف الشيخ ماء العينين نجله الهيبة الذي تولى بدوره قيادة المقاومة فيما بعد، اتهم الهيبة سلطان المغرب بالتآمر ضد والده مع القوات الفرنسية، وهو الشيء الذي دفعه للانتقام من السلطان، وذلك باحتلال فآس لبعض الوقت قبل أن تجليه عنها القوات الفرنسية في معركة "سيدي بوعثمان" سنة

[1] بن عامر تونسي، **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**، د ط (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987م)، ص 247.

1916م، ومع تصاعد حدة التوتر بين القوات الفرنسية والمقاومة الصحراوية، انتهزت فرنسا الفرصة لتعبر عن إدانتها واستنكارها لما يحصل ببعض الصحراويين، وإعطاء وجه مخادع جديد لكن لم يدوم طويلاً ذلك الهدوء الذي نشأ بين إسبانيا وسكان الإقليم، فبعد قيام الثورة الجزائرية وحصول المغرب على استقلاله سنة 1956م، قامة المقاومة الصحراوية بمواصلة نشاطه ضد الاستعمار خارج الأقاليم المغربية، فقامة بتوجيه ضربات الاستعمار الإسباني في المناطق الشمالية والشرقية للصحراء الغربية، وانتصرت على إسبانيا في عدة معارك ابتداء من تلك التي قادها في 27 نوفمبر / تشرين الثاني 1957م في مناطق الدشيرة، العرقوب، آبت باعمران وغيرها.[1]

عقب هذه المعارك أصبح الخطر يراود اسبانيا مما جعلها تدخل في تحالف عسكري مع فرنسا بقصد القضاء على المقاومة الصحراوية وقد تجسد هذا التحالف من خلال عملية شرسة ضد المقاومة الصحراوية عرفت بعملية اكيوفيون سنة 1958 .من خلالها تم تصفية المقاومة الصحراوية ومن الأسباب التي جعلت المقاومة الصحراوية تنهار بسرعة أمام القوات الفرنسية والاسبانية هو عدم تلقيها إمدادات من المناطق المجاورة فالجزائر كانت منشغلة بثورتها أما المغرب الأقصى في هذه الفترة كان يتمتع باستقلاله إلا أنه غض الطرف عما يحصل بل أنه امتنع عن تقديم يد العون للمقاومة الصحراوية بعد استقلال الجزائر وموريتانيا زاد الإلحاح على ضرورة تخليص الصحراء الغربية من الاستعمار الاسباني كما أن القرار 1514 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والقاضي بتقرير مصير الشعوب التي لازالت تحت سيطرة الاستعمار حتم على اسبانيا إيجاد سياسة جديدة في التعامل مع مستعمراتها لكن متجاهلة بذلك القرارات الصادرة في حق الشعوب المستعمرة فقامت بإعلان أن الصحراء هي المحافظة رقم 51 في اسبانيا وكان ذلك الإلحاق نتيجة لاكتشاف أكبر منجم فوسفات في العالم يحتوي احتياطه على 10مليار طن في مساحة لا تتعدى 231كم^2 وعقب هذا الإعلان قامت الدول المجاورة باستنكار مافعلته اسبانيا كما أنها طالبت اسبانيا الخروج وتمكين السيادة لسكان الإقليم وهو ما لقي صداه في الأمم المتحدة إذ تم إدراج الصحراء الغربية ضمن المناطق التي يجب فيها تصفية الاستعمار .[2] وبذالك بدأت اسبانيا بالخروج من الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: الاحتلال المغربي للصحراء الغربية:

[1] طاهر مسعود، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**، دمشق: دار المختار للطباعة ، 1991م، ص 20.

[2] طاهر مسعود، **نفس المرجع**، ص 31.

ترجع جذور أطماع المغرب في الصحراء الغربية إلى عهد المرينيين 1269 –1465 ولما قامت الدولة السعدية (1554–1659 في مطلع القرن 16 عجزت عن طرد الاسبان والبرتغاليين من موانئ المغرب التي يحتلونها واصطدمت بصمود سكان المغرب الأوسط (الجزائر) وحزم الإدارة العثمانية الناشئة فاتجهت بأنظارها نحو الصحراء جنوبا[1].

غير أن جذور سياسة الإلحاق والتوسع الإقليمي التي يتبعها النظام المغربي الحالي يعود تاريخيا إلى "علال الفاسي" زعيم حزب الاستقلال المغربي، الذي كان منفيا في القاهرة حيث أصدر في سنة 1955 خريطة لما أسماه بـ: المغرب الكبير والتي جعلها أساسا للمطالب الإقليمية المغربية ومع أن تبنى النظام المغربي لمطالب حزب الاستقلال لم يكن عفويا، وإنما كانت تتجلى فيه نفس الأطماع التوسعية وتبدو الصورة واضحة في تصريح الملك "محمد الخامس" في 25 فبراير 1958، الذي أعلن فيه عن إرادته ضم الصحراء إلى المغرب كما أن الدستور المغربي لسنة1961 أشار إلى هذه المطالبة.

وأثناء توقيع المغرب على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في سبتمبر 1963، أعلن الملك "الحسن الثاني" تحفظه حول مشكلة الحدود مبدئيا بأن: توقيع الميثاق لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف علني أو ضمني بالأمر الواقع الذي يرفضه المغرب أو أنه تخلي عن مواصلة تحقيق حقوقه بالوسائل الشرعية التي يملكها.

وهكذا بقي المغرب متمسكا بأفكاره التوسعية ولم يعترف باستقلال موريتانيا، بل أنه ظل ينكر وجودها معتبرا إياها جزءا لا يتجزأ منه حتى نهاية الستينات حين بدا له صعوبة تحقيق فكرة المغرب الكبير وبالتالي ضرورة العودة إلى مسايرة الوضع الدولي الرامي إلى تصفية الاستعمار بأسرع ما يمكن واحترام العلاقات الودية خاصة بعد صدور قرار 2625 لسنة 1970 الخاص بمبادئ القانون الدولي حول[(2)] العلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الأمم المتحدة والذي تضمنت ديباجته بأن على الدول الأخرى الابتعاد عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقات الدول الأخرى وعليها احترام سيادة الدول الأخرى على أقاليمها واستقلالها السياسي وذكر القرار حرفيا في ديباجته بأنه لا يجوز إخضاع أقاليم الدول الأخرى للاحتلال العسكري.

ومن هنا لجأ المغرب إلى سياسة حسن الجوار والأخوة وتكوين جبهة مشتركة في مواجهة الاستعمار ،مكتفيا في الأخير بضم الصحراء الغربية تاريخيا ودينيا واجتماعيا وقانونيا رغم مخالفتها لمحكمة العدل

[1] اسماعيل معراف، **المرجع السابق**، ص 25.

[2] بن عامر تونسي، **مرجع سابق الذكر**، ص252.

الدولية التي نصت على رأيها الاستشاري الذي قدمته بتاريخ 16 أكتوبر 1975 بخصوص قضية الصحراء على أن مفهوم سلامة الأراضي المشار إليها في الفقرة 06 من الإعلان 1514 ،قد أول تأويلا خاطئا من طرف المغرب، وأن فكرة سلامة أراضي المغرب لا يمكن تطبيقها في الصحراء الغربية إلا إذا كانت هناك سيادة ترابية على هذه المنطقة الأمر الذي استبعدته المحكمة.[1]

في 31 أكتوبر 1975، قام المغرب بإرسال 25000 جندي مغربي لضم الصحراء الغربية وقد حدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه اسبانيا تنسحب تحت ضربات جبهة البوليساريو وبدعم من ليبيا، كما يدلل على ذلك العقيد معمر القذافي في أحد خطاباته "نحن الليبيين الذين لا مطمع لدينا في الساقية الحمراء، شهداء على أن الساقية الحمراء وواد الذهب حررتهما جبهة التحرير الشعبية من أبناء الصحراء الغربية بسلاح ليبي، لكنهم هم الذين حرروها"[2]

وقبل التدخل العسكري المغربي بأيام قليلة فقط وتحديدا في 16 أكتوبر 1975 أعلن عن التحضير لخطة جديدة من قبل المغرب أطلقها في 06 نوفمبر من نفس السنة بإصدار الملك الحسن الثاني أوامر لانطلاق المسيرة الخضراء". التي ضمت 350000 مغربي، والتي رأت فيها جبهة البوليساريو أنها عملية اجتياح للأراضي الصحراوية بهدف الاستيلاء عليها، بينما ترى فيها المملكة المغربية أنها لا تعدوا كونها عملية استكمال "وحدتها الترابية"، وفي الوقت الذي كان فيه نظام "ولد داداه" في موريتانيا يستولي على نصف مناطق الصحراء الغربية من الجنوب، تطبيقا لما نصت عليه اتفاقية مدريد الثلاثية، لتتوالى الأحداث بعد ذلك متسارعة، حيث أعلنت الجبهة الصحراوية التي شكلها المستعمر الاسباني عن حل نفسها في 28 نوفمبر 1975 وتأييدها للبوليساريو (حسب نص الوثيقة الكلتة التاريخية ضمن الملاحق) وفي 26 فبراير 1976 كانت اسبانيا تخرج من الصحراء الغربية على عجل ودون الوفاء الأدنى للتعهدات التي قطعتها على نفسها للشعب الصحراوي وللعالم أجمع.[3]

ومن جهة أخرى استغربت جبهة البوليساريو التدخل العسكري الموريتاني للإقليم إلا أنها سرعان ما تفهمت الخطة الثلاثية التي نتجت عن اتفاقية مدريد الثلاثية.

---

[1] محمد سالم الصوفي، **مرجع سابق الذكر**، ص 65 .

[2] **السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد أمعمر القذافي**، المجلد السنوي، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1975-1976، ص420.

[3] سلفادور باياريس كاريه و باولا كاننت كاستيا، **مرجع سابق الذكر**، ص33.

تبادل الطرفان الحرب لكن بعد مدة وبعد انقلاب 10 يونيو 1978 أعلنت جبهة البوليساريو عن وقف إطلاق النار إلا أنه كان وقف إطلاق النار من جانب واحد يوم 10 يونيو 1978 اقتناعا بأنها قد تضر وجهتها الخارجية، لكنه بعد مرور مدة من الوقت (سنة) لم تتقدم موريتانيا لعقد سلام مع جبهة البوليساريو، ما دفع هذه الأخيرة إلى توجيه ضربات جديدة ضد أهداف عسكرية موريتانية حيث وصلتا هذه الضربات قلب العاصمة مما جعل موريتانيا تدخل في مفاوضات لسلام مع جبهة البوليساريو.

اجتمع وفدين البلدين في أيام 03-04 وتم التوقيع على الاتفاق في 05 أغسطس 1979 بالجزائر، وبموجب الاتفاق تتخلى موريتانيا عن الأراضي التي كانت تحتلها ومجموعة أخرى من الضمانات.

أولا: اعتبارا لارتباط الطرفين الصريحة في إقامة سلام عادل ودائم بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجبهة البوليساريو وفقا لمبادئ التعايش السلمي.

ثانيا: اعتبارا لإرادة الطرفين الموريتاني والصحراوي بمبادئ ومواثيق منظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.

ثالثا: اعتبارا للضرورة الملحة لدى الطرفين في إيجاد حل شامل ونهائي للنزاع يضمن للشعب الصحراوي كل حقوقه الوطنية والسلام والاستقرار في المنطقة.

تعلن الجمهورية الإسلامية الموريتانية رسميا أنه ليست لديها ولن تكون لها مطالب ترابية أو غيرها في الصحراء.

ب- تقرير الجمهورية الإسلامية الموريتانية الخروج نهائيا من حرب الصحراء الغربية غير العادلة وفقا للإجراءات المحددة في الاتفاق المشترك مع ممثل الشعب الصحراوي.

- تعلن جبهة البوليساريو رسميا أنه ليس لديها ولن تكون لها مطالب ترابية أو غيرها في الصحراء الغربية.[1]

- جبهة البوليساريو باسم الشعب الصحراوي والجمهورية الإسلامية الموريتانية تقرران حسب الاتفاق الحالي توقيع سلام نهائي بينهما.

[1] رويث ميقيلا كرلوس ، **الصحراء الغربية 1975-2005 تبدل متغيرات نزاع محاصر**، (ترجمة: مصطفى محمد الأمين) اسبانيا: نشر معهد ايلكانو الملك ،(ب ت ن)، ص 65.

– يقوم الطرفان بتبليغ هذا الاتفاق مباشرة بعد توقيعه إلى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية– أعضاء لجنة الحكماء– الأمينين العامين لمنظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة وكذلك إلى الرئيس الحالي لبلدان عدم الانحياز.

– وبذلك واصلت المملكة المغربية الغازية احتلالها للمنظمة إلى يومنا هذا بسم حجج لا يمت بالصدق ولا المصداقية بصلة بتاتا ولكن ذلك لاغتصاب أرض واستنزاف خيراتها وتشريد أهلها وللأسف بمساعدة قوى كبرى.

المبحث الثالث: البعد الإقليمي والدولي لقضية الصحراء الغربية

المطلب الأول: المواقف الإقليمية وتطورها

1- المغرب كطرف في النزاع

لقد أدار و لازال الطرف المغربي للقضية من زاوية المساومة، وهو يتعامل مع الصراع بأسلوب المراوغة خاصة إزاء مقترحات الأمم المتحدة التي يقابلها للقبول وذلك ربحا للوقت، ثم يعود و ليقيدها مدخلا شروط وعراقيل جديدة من شانها أن تحدث تغيرات في صالحه.

ملف تاريخيا وحسب التوجهات الفكرية المغربية ,فهي تصبو على بناء إمبراطورية كتلك التي كانت، إي الإمبراطورية الفاطمية التي عرفها المغرب في القرون البعيدة، وهنا يعود الحلم إلى المغاربة، إذ طالبت المغرب بالصحراء الغربية منذ شهر نوفمبر عند إعداد الكتاب الأخضر من طرف زعيم حزب الاستقلال علال فاسي والذي تم تنشره سنة 1960، ويتضمن هذا الكتاب فكرة المغرب الكبير التوسعية حيث انه يفهم من خلال هذا الكتاب هو المطالبة بالحقوق التاريخية لبلاد شنقيطي ليتواصل التوسع ليشمل تندوف وبشار وجزءا من مالي، سينغال وبالطبع إقليم الساقية الحمراء و وادي الذهب.

واعتبرت المغرب منطقتي ايفني والطرفة في الساقية الحمراء جزاء من أراضيه وهذا ما يتضح من خلال دستور المغرب 1961.[1]

اظهر الملك "محمد الخامس" تحفظات إثر التوقيع على توقيع ميثاق الوحدة الإفريقية في سبتمبر 1963م، والمتعلقة بالحدود، مؤكدا ضرورة مواصلة العمل على تحقيق حلم المغرب التوسعي.

[1] قضية الساقية الحمراء و وادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني، **مرجع سابق الذكر**، ص 63.

وتجسدت سياسته التوسيعية حين هاجم الجزائر 08 أكتوبر 1963 مستغلا الظروف والمشاكل التي كانت تعانيها عشية خروج الاستعمار، وانشغالها بالبناء والتنظيم، رغم هذا فإن محاولة المغرب لم تعبّر إلّا عن فشلها نتيجة المقاومة العنيفة التي لاقتها من الشعب الجزائري الملتحم، كما أن المغرب قام بإنكار الوجود الموريتاني باعتباره جزءا لا يتجزأ من التراب المغربي، لكنه وجد فكرة تحقيق المغرب الكبيرة أمر يصعب تحقيقه أمام تزايد المشاكل الداخلية، فاكتفى بالمطالبة بالصحراء الغربية، مدعما موقفه من حجج تاريخية وقانونية:[1]

أ _ الحجج التاريخية:

التاريخ المشترك والامتداد الجغرافي لهذه المناطق، أي أن الدولة الشريفة قد امتدت إلى أقصى الجنوب من الصحراء موضحا ذلك بعدة إمبراطوريات عربية قامت في المغرب.

ب- الحجج القانونية:

حيث يرى المغرب أن تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية يعني بكل بساطة تطبيق مبدأ الوحدة الإقليمية، والذي يتطلب إجراء استفتاء، وإنما إلحاق هذا الإقليم الصحراء الغربية بالمملكة المغربية الوطن الأم.[2]

هذه هي جملة الحجج التي استند إليها المغرب في طرحه مقولة "الحقوق التاريخي" ولكن اعترافه بالدولة الموريتانية سنة 1969م وتوقيع معاهدة "الدار البيضاء" في موريتانيا في جوان 1970 جعله يتخلى عن مطامعه في الكيان الموريتاني، وإصراره على الحفاظ على الصحراء الغربية، يتضح جليا في الخطاب الذي ألقاه الملك "حسن الثاني" سنة 1976م بمناسبة عيد الشباب قائلا:"...أترم وصية لكل مغربي أن يتم تنصيب دولة مزيفة لا حقيقة لها في جنوب ترابها (الصحراء الغربية)"

- موقف المعارضة المغربية:

إن أحزاب المعارضة المغربية في مسألة الصحراء الغربية ليست إلا مؤيدة للملك، ويتضح من خلال البعثات الدبلوماسية لزعماء هاته الأحزاب، وعلى سبيل المثال السكرتير الأوّل للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يسافر إلى باريس مبعوثا من طرف الملك " الحسن الثاني" لإقناع الحركة التقدمية الفرنسية وعلى رأسها الحزب الشيوعي الفرنسي على شرعية المغرب في مطالبته بالصحراء الغربية والتي يعتبرها جزءا من تراب المملكة، وبالرغم من كل الدعاية التي لعبها الحزبان عبر وسائل الإعلام الفرنسية.

---

[2] بن عامر تونسي، **مرجع سابق الذكر**، ص 70.

[3] ليلى خليل بديع، **أضواء وملامح من الساقية الحمراء** ، بيروت: 1976م، ص 30.

إلا أن كل محاولاتهم الدبلوماسية باءت بالفشل، وذلك بتأكيد الحزب الشيوعي الفرنسي على اعترافه واحترامه بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي لكن يبقى[1] موقف الشيوعيين المغاربة متذبذباً، حيث يرون النضال الصحراوي مجرد آلية معارضة للنظام فقط، ويتساءلون عن إمكانية قيام دولة قومية أو دولية كما أسموها داخل المغرب العربي والأمة العربية فقط لأن الأمم المتحدة وافقت بذلك؟ إضافة إلى ذلك، فموقف المعارضة المغربية من أحزاب، فقد اتضح:

– عدم اعترافهم بجبهة البوليساريو، واعتبارها حركة غير شرعية، ولا تمثل سكان المنطقة الصحراوية.

– عدم الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار، هذا بالرغم من توقيع المغرب على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، والذي ينص على ضرورة احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار من طرف الدولة الموقعة على الاتفاق.

– محاولة الخروج من العزلة التي فرضت على النظام الملكي والأحزاب من طرف القوة الوطنية داخل المغرب، والقوى التقدمية في العالم، والعالم الثالث خاصة.

– اعتماد سياسة التعنت ضد القوة المغربية التي لها موقف مؤيد لتقرير المصير للصحراويين ضد الموجات الفكرية التحررية الرامية إلى القضاء على كل أشكال الاستعمار.

– محاولة تغليط الجيش المغربي، وجعله ينشغل عن القضايا الوطنية، ويركز على شكل خارجي، وهو النزاع في الصحراء الغربية.

– ومن هذا نستخلص أنه يوجد اختلاف بين سياسة الملك والأحزاب وهذا إن دل على شيء إنما يدل على ضعفها وإتباعها سياسة التسييس والمهادنة تجاه الملك وهذا الأخير الذي طالما أفصح عن نيته تجاه الصحراويين، وعدم الرجوع في قراره، نذكر منها تصريحاً له في عام 1970م، قائلاً: "أنني أحذر الجميع أن المغاربة يقفون وقفة رجل واحد في هذه القضية مهما كانت مشاربهم السياسية ومستواهم الاجتماعي، وهنا أتوجه إلى رعايانا في الصحراء وأقول لهم " حذاري من أن يؤدي بكم الغرور وترتكبوا خطة تندمون عليها في المستقبل..."

وفي تصريح آخر في نوفمبر 1979 شدد فيه على رغبة بلاده في الحوار مع كل الأطراف لحل القضية وطلب من الجزائر بضرورة قيام الحوار قائلاً: إذا أردتم أن نعيش في جوار مثمر وأن نستثمر

[1] جريبي فريدة، **مرجع سابق الذكر**، ص65.

خيراتنا البشرية والاقتصادية، وأن نجعل الصحراء حقلاً يدر خيراته على بلدينا وجيراننا، فكونوا على مستوى المسؤولية".[1]

وقال مخاطباً رجال البوليساريو المطالبين بالاستقلال، وإقامة الجمهورية الصحراوية "ما زالت أبواب المغرب مفتوحة أمامكم، وما دامت فرص التصالح موجودة، فإنني أدعوكم للمذاكرة أي الحوار والرجوع إلى السلم، أما إذا بقيتم على موقفكم فاعلموا أنه لن يكون لكم في يوم من الأيام أي شبر من السلطة أو السيادة في الصحراء..."

ورغم كل هذا من تشدد في الرأي العام وعدم التنازل، غير أنه وفي الأخير وقبل الاستفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي في مؤتمر قمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في "نيروبي" من 14 إلى27 أوت 1987، وهذا القبول يبقى خطوة إيجابية لهذا النزاع الطويل.

2- البوليساريو كطرف في النزاع:

ظهرت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (المعروفة اختصاراً بالبوليساريو Polisario) بعد المذابح الاسبانية ضد الشعب الصحراوي سنة 1970حيث عقدت مؤتمرها التأسيس بتاريخ10 ماي 1973م، وقد أبانت جبهة البوليساريو منذ الوهلة الأولى عن توجيهها العربي الثوري من خلال بيانها التأسيسي الذي جاء فيه" إن الاستعمار يريد أن يبقي سيطرته على شعبنا العربي ويحاول القضاء عليه، وفصله عن الأمة العربية وأن الجبهة تعتمد العنف الثوري وسيلة يستعيد بها الشعب الصحراوي العربي الإفريقي حريته التامة وإذا ما قمنا بقراءة تحليلية للبيان نجد أن كلمة " عربي أو عربية " قد وردت أكثر من مرات في نفس البيان مما يدل على التوجه العربي الثوري لحركة البوليساريو، ولاعتبارها لنفسها أنها حركة تحرير عربية إفريقية وحين نذهب لتحليل رموز أخرى للحركة كالعلم مثلاً، نجد ألوانه (الأحمر، الأبيض، الأخضر، الأسود)، وهي ألوان عربية غالبيتها وتشبه إلى حد ما من حيث الشكل واللون للعلم الفلسطيني والأردني والسوداني.

[1] موسى حمادي عبد الرحمان، **عملية السلام في الصحراء الغربية و أفاقها**، دراسة أعدت لنيل لإجازة في العلوم السياسية، جامعة دمشق: 2006، ، من موقع: Http:// www.saadasahra.com /damasco.etm يوم 03 – 02 – 2017، على الساعة 13:54

.

وبعد عشرة أيام فقط من تأسيس البوليساريو (أي في 20 مايو 1973) أنطلق العمل المسلح حيث تم الهجوم على المركز الاسباني ببلدة (الخنكة) بالموازات مع نشاط سياسي واسع النطاق بهدف توعية شعب الصحراء الغربية وتنظيم صفوفه من أجل الاستقلال الوطني ومن أجل إطلاع الرأي الدولي على وضعية وظروف المنطقة والبحث عن مصادر للدعم والمساندة في هذا الاتجاه، ولم يلبث العمل المكثف الذي قامت به جبهة البوليساريو على كل الأصعدة أن أعطى أكله، فبعد سنتين فقط من التأسيس فرض على إسبانيا الاعتراف بحق الصحراويين في تقرير المصير، وقات بإجلاء قواتها من عدة تمركزات بالداخل كما تراجعت عن سياستها النيوكولونيالية (سياسة الاستعمار الجديد) التي كانت تنوي بموجبها منح الاستقلال للحزب الوطني الصحراوي "البونس" الذي أسسته أجهزتها الأمنية لذات الغرض حتى تبقى المنطقة تابعة لها تتحكم فيها كما تشاء.[1]

وهكذا نمت حركة التحرير الصحراوي في الداخل ووسعت عملها ليشمل المستعمرة كلها، ودون القيام بأي عمل مسلح بدأ نشاط الحركة من خلال الإضرابات في أوساط العمال والتعبير عن رفض الإدارة الاستعمارية وممثليها، إلى جانب المطالب الطلابية ذات الطابع السياسي الصرف كالمطالبة بتدريس اللغة العربية والتاريخ الوطني وبناء المدارس والمؤسسات...الخ، إلى أن هذه الحركة السرية سرعان ما أصبحت هدفاً لمتابعة جهاز الأمن الإسباني توج سنة 1969 بإعلان حظر للتجول على كامل التراب الصحراوي، متبوعاً بموجة من الاعتقالات وحملات النفي إلى خارج الإقليم، وهكذا واصلت جبهة البوليساريو كفاحها ضد الاستعمار و محاربته إلى يومنا هذا.

3- موقف الجزائر:

لقد ظل ولا يزال موقف الجزائر واضحاً وثابتاً وصامداً إزاء القضية الصحراوية على مرّ الزمن، وتعاقب الأجيال، والتغيير للإدارات السياسية، فقد أكدت الدولة الجزائرية تأييدها الصريح لتقرير مصير الشعوب المناضلة من أجل الاستقلال، معتبرة أنّ هذا الحق يشكل قاعدة أساسية في القانون الدولي، كما تعتمده القواعد الحتمية المطلقة. لقد صرح الدستور الجزائري لدعمه للشعوب المستعمرة في المطالبة بتقرير مصيرها، حيث أنه لم توجد أي حركة وطنية تحررية لم تلق الدعم من الجزائر.

وهذا ما نصّ عليه الدستور الجزائري مساندته لكل الشعوب التي تحارب الاستعمار الجديد والامبريالية.

[1] يحيى الشاعري صالح ، **تسوية النزاعات الدولية سلميا** ، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص54.

فقد برهنت الجزائر عن موقفها في بيانات رسمية سواء تلك التي كانت ضمن لقاءات دولية لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، وحتى داخل حركة عدم الانحياز، كما أنها استبعدت كل مطالب المغرب وموريتانيا في دمج الإقليم الصحراوي لكل منهما، واعتبرت هذه المطالب مخالفة لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصريها المقر من طرف ميثاق الأمم المتحدة، وكذا في العديد من قرارات الجمعية العامة، أيضاً مطالب المغرب وموريتانيا المخالفة لمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار والمعترف بها من طرف منظمات الوحدة الإفريقية كمبدأ لحفظ السلام والاستقرار.[1]

فكانت الدولة الجزائرية أول دولة في العالم تبادر بمساعدة الشعب الصحراوي مثلما كانت أول دولة عربية اعترفت بقيام الجمهورية الصحراوية في 06 مارس 1976، أي أسبوع بعد إعلانها، وقد بثّ بيان الإعلان في 27 فبراير 1976م في الإذاعة الجزائرية، حيث أعلنت انطلاقاً من ثوابت سياستها الخارجية التي تعمل على المناداة بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفس وشرعية مساندة الشعوب المستعمرة من أجل استكمال سيادتها.

وأعلنت عن حسن نواياها بشكل رسمي منذ بداية ظهورا لمشكل الصحراوي مؤكدة أنه ليس لها أي مطالب أو مطامع ترابية توسعية في الصحراء الغربية، ولا في ثرواتها وكدليل على هذا، إقرار المنظمات الدولية "منظمة الأمم المتحدة" بهذا ومعاملة الجزائر على هذا الأساس، وبرهنت على ذلك بتقديمها أراضيها للاجئين الصحراويين، وإقامة معهم علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء إضافة إلى عمل الجزائر على توضيح مواقفها في مختلف الهيئات الدولة.

فبرهنت الجزائر على تعاطفها مع جبهة البوليساريو منذ الشهر الأول من تأسيسها سنة 1973، وابتدءا من سنة 1975 إثر الاحتلال العسكري المغربي الموريتاني للصحراء الغربية، ونتيجة لهذا التعاطف أدى ذلك إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الحكومة الجزائرية وموريتانية 1976 إلى غاية 1978.[2]

كان نفس الشيء مع المغرب، فالقضية الصحراوية أثرت على سير العلاقات الجزائرية المغربية نظراً لوجهتي نظر البلدين حولها، وهذا الخلاف ليس وليد القضية التي ظهرت سنة 1975م ولكن زادت من توسعه.

[1] قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الإسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني، **مرجع سابق الذكر**، ص21.

[2] Aritilo gaudio. **Sahara espangnol fin dun mythe colonial** ,rebat: a ressala ,1975 p57

ففي سنة 1975 صدر قرار عن محكمة العدل الدولية، والذي ينفي أي حق تاريخي للمغرب وموريتانيا على الصحراء الغربية، بالإعلان عن تنظيم المسيرة الخضراء بأمر الملك الحسن الثاني، والجزائر أدانت رسمياً هذا التصرف المغربي، وعلى إثره أرسلت مذكرة رسمية إلى "كورت فادهايم" الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة آنذاك، تذكر فيها عدم اعتراف الحكومة الجزائرية باتفاق مدريد الذي جعل إسبانيا تنسحب دون إجراء استفتاء للشعب الصحراوي، وتركها فريسة لكل من المغرب وموريتانيا عام 1975- 1976م، وازداد الخلاف ذروته مع قيام الجمهورية الصحراوية.

كما رأت الجزائر أن المغرب قد ضرب بالرأي العام العالمي عرض الحائط وأنه قرر من طرف واحد باتفاق مع الحكومة الموريتانية من جهة، والدولة الحاكمة للصحراء وقتئذ من جهة أخرى، وأن تلك المناورات قد أدت من وجهة النظر الجزائرية إلى اتفاق مدريد الثلاثي، الذي يقضي الشعب الصحراوي بوصفه الطرف المعني بالدرجة الأولى، ويهدف إلى اقتسام ترابه بين المملكة المغربية وجمهورية موريتانيا الإسلامية.

فقد رأت الجزائر أنه بمجرد إقدام المغرب وموريتانيا على غزو التراب الصحراوي، قد أصبحت دولتين معتديتين بكل ما يترتب عن مثل هذا الوصف من آثار قانونية وفقاً لقرار عام 1970 المتضمن للإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الدولية والتعاون بين الدول.

ويمكن تخليص موقف الجزائر من خلال إعلانها من هذه المشكلة في سنة 1976[1]

- الهدف الوحيد من تحرك الجزائر في القضية الصحراوية ينطلق في مساندة حركات التحرر.

- إن النضال في الصحراء بين التقدمية، والإقطاع بين نظام ملكي واستبدادي وحليف الاستعمار، تشعب غربي يناضل من أجل بقائه.

- إن أي مفاوضات يجب أن تكون بين جبهة البوليساريو الممثلة للشعب الصحراوي وكلا من المغرب وموريتانيا, إن أي وساطة في قضية الصحراء لا يكون لها معنى، ما لم يكن هدفها التوصل إلى إنقاذ الشعب الصحراوي وصيانة وجودة.

وبالرغم من إعادة العلاقات الجزائرية المغربية في ماي 1988م، إلا أن الخطاب الرسمي الجزائري ظل يؤكد على وفائها تجاه القضية الصحراوية، وأكدت على المعطيات التالية:

[1] Zakia daouma **le plan de paix de l onu** ,Afrique du nord : tom ,1989 ,p201.

– الاعتراف بالدولة الصحراوية ما زال قائماً، وكذلك النشاط الدبلوماسي، وهذه العلاقات الثنائية بين الطرفين الجزائري والصحراوي.

– استمرار تواجد اللاجئين الصحراويين على الأراضي الجزائرية.

– كما أكد الرئيس الصحراوي السيد "محمد عبد العزيز" على موقف الجزائر من القضية في التقرير الأدبي المقدم للمؤتمر الثامن لجبهة البوليساريو بتاريخ 17– 19جويلية 1991.

– كما أكد استمرار الموقف الجزائري تجاه القضية الصحراوية هو تأييدها ومساندتها لمخطط السلام الأممي، ومشاركتها الجادة لإنجاحه، من مجموعته مبادئ نذكرها كالتالي:

- إن الحرب الدائرة في الصحراء الغربية تهدد الأمن والسلم الدوليين، وخاصة في منطقة المغرب العربي والجزائر تعدّ جزء من المنطقة.
- إن القضية الصحراوية تحريرية وتتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية.
- إن الجزائر تأييد وتطالب بتطبيق مبدأ تقرير المصير الذي أصبح قاعدة قانونية من قواعد القانون الدولي الإلزامية، التي تهم المجتمع الدولي كله.
- إن مبادئ القانون الدولي هي مشروعية مساندة الحركات التحررية الوطنية وتطالب الدول بتقديم كل وسائل العون لها من أجل استكمال سيادتها وتصفية الاستعمار ومن بينها الشعب الصحراوي.
- احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.
- علاوة على ذلك إعلان الجزائر بشكل رسمي ومنذ بداية المشكل الصحراوي أن ليس لها مطالب ومطامع ترابية توسعية في الإقليم.
- بل أنها ساهمت في البحث عن الحل السلمي والعامل النهائي للقضية الصحراوية، قدمته في شكل مذكرة إلى لجنة تطبيق الاستفتاء في الصحراء الغربية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في اجتماع لها بنيروبي في شهر أوت 1981م وبهذا فإن المساعدات التي يتلقاها الشعب الصحراوي من الدولة الجزائرية هي عملية مشروعة دولياً، وتنسجم تماماً مع السيادة التي تنتهجها دائماً أمام قضايا التحرر.

وتعتبر الجزائر من أهم الدول المساندة للقضية الصحراوية رغم تفاوت السلطات، ويزداد تأييد الجزائر حكومة وشعبا للقضية يوما بعد يوم، وهذا راجع إلى أن الجزائر ساندت وأيدت حركات التحرر ولها تاريخ مشرف في ذلك.[1]

وفي فترة بوتفليقة زاد تأييد القضية وهو أن الجزائر طرف محايد وحتى وإن كان طرف مراقبا في المفاوضات، إلا أن الجزائر ترضى بأي قرار ترضاه جبهة البوليساريو الممثل الشرعي للصحراء الغربية والشعب الصحراوي.

4- الموقف الموريتاني:

بعد استقلال موريتانيا سنة 1960 من الاستعمار الفرنسي أتت مسألة الصحراء الغربية التي أحدثت تغييرات هامة في سياستها الخارجية، وأصبحت لها علاقات متوترة مع الجزائر بعدما كانت هذه الأخيرة هي من أوثق البلدان العربية صلة بموريتانيا، وذلك باعتبار الجزائر وموريتانيا جمهوريتين متبنيتين نظام الحزب الواحد – آنذاك- وترفعان شعار الاشتراكية، لكن القضية الصحراوية قلبت كل الحسابات لتصبح المغرب هي الدولة الأكثر صلة بموريتانيا، في حين تأثرت العلاقات الموريتانية الجزائرية، ووصلت إلى منحنى التصاعد من التأزم الذي أدى إلى القطيعة الدبلوماسية بينهما.

إن السياسة الموريتانية اتجاه الصحراء الغربية عرفت مرحلتين:

أوّلهما: مرحلة التذبذب التي تتظاهر فيها بمساندة القضية الصحراوية، وذلك للتعجيل بتصفية الاستعمار وفي نفس الوقت تؤكد على حقها المشروع في الصحراء الغربية.

ويرجع اهتمام موريتانيا بمشكلة الصحراء الغربية إلى سنة 1957م، أي قبل الاستقلال بثلاث سنوات، حين ألقى " المختار ولد داده" خطابا في مدينة "أطار" وطالب بحرية المنطقة، وأن الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الوطني الموريتاني[2]. غير أن مطالبة هذا الأخير لم تتخذ شكلا جديا إلا بعد تصفية خلافاتها مع المغرب، ومن جهة أخرى فإن إسبانيا كانت متشبثة بإقليم الصحراء، ولذلك لم تر موريتانيا أن الوقت قد تهيأ بعد للمجابهة مع إسبانيا.

وفي سنة الاستقلال الموريتاني سنة 1960م جادلت الحكومة الموريتانية المغرب عن كتاب أصدرته يسمى " الكتاب الأخضر" كرد فعل منها على " الكتاب الأبيض" الذي نشرته الحكومة المغربية، تتضمن

[1] بن عامر تونسي، **مرجع سابق الذكر**، ص 100.

[1] محمد سالم الصوفي، **مرجع سابق الذكر**، ص .85

توضيحا للمطامح الموريتانية في الصحراء الغربية مدعما بحجج تمثلت في الحقوق التاريخية الرامية إلى أن كل من بلاد شنقيط "موريتانيا والصحراء الغربية" كانا يمثلان إقليما واحدا في التاريخ القديم، هذا من جهة أخرى، تضمن "الكتاب الأخضر" رد فعل لما جاء في "الكتاب الأبيض" والرامي إلى أن كل من الصحراء الغربية وموريتانيا جزء لا يتجزأ من تراب المملكة المغربية، ولا يمكن تجزئته من الوطن الأم[1].

واتضح أن مطالب موريتانيا أكثر ضعفا من حيث الحجج التي تبنتها فيه، ومن جهة أخرى المطالبة بالصحراء الغربية، وهي قليلة من ناحية المضمون مقارنة بمطالب المغرب، وهذا ما ظهر أثناء تقسيم الصحراء إثر اتفاقية مدريد الثلاثية حيث كان نصيب موريتانيا حوالي الثلث – الجزء الجنوبي من الإقليم الصحراوي–

ومن هنا تبدأ المرحلة الثانية:

هي مرحلة حاسمة لموريتانيا، وهي مرحلة التقهقر والانسحاب، حيث أن الدخول الموريتاني في الصحراء الغربية كلفته حربا مدمرة كانت نتائجها خسائر بشرية هائلة، ضف إلى ذلك تدهور الوضع الاقتصادي الموريتاني، على الرغم من الدعم الذي حصلت عليه من السلطات الفرنسية، ورغم وجود اتفاقية دعم مشتركة بينها وبين المغرب، التي مكنت هذه الأخيرة من نقل قواتها إلى موريتانيا من أجل الحفاظ على عدم سقوط النظام، إلا أنه مع ذلك لم يستطع الصمود أمام ضربات جبهة البوليساريو التي أصبحت تتحكم بزمام الأمور.

ويمكن القول أن مطامع موريتانيا في الصحراء الغربية جاءت نتيجة عاملين:

- يتمثل في الضغط المغربي لكون هذا الأخير صعب عليه السيطرة على كافة حدود الصحراء الغربية نظرا لطولها، فرأى أنه من الضروري أن تشاركه موريتانيا في السيطرة على الجزء الجنوبي.
- محاولة التخلص من مطالبة المغرب بكيانها كجزء من تراب المملكة المغربية.

كانت الحكومة المغربية قد طالبت من إسبانيا سنة 1970م بشأن تنازل هذه الأخيرة لها عن الصحراء برمتها، ويعوض عوضا عن ذلك الاحتفاظ لإسبانيا بامتيازات اقتصادية وقواعد عسكرية في حالة تنازلها لهذه الأخيرة عن الصحراء ومن ناحية ثانية كانت إسبانيا تفضل في حالة خروجها عدم انفراد المغرب بها، بل تشترك معه موريتانيا.[2]

---

[2] طاهر مسعود، **مرجع سابق الذكر**، ص 87.

[1] جريبي فريدة، **سيناريوهات حل قضية الصحراء الغربية في ظل التطورات الدولية الراهنة**، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،03، 2006 ، ص .85

ومن المعروف أن الصحراء الغربية من الناحية الجيوبوليتيكية أقرب إلى موريتانيا من حيث التركيب البشري، أو من حيث امتداد الحدود المشتركة.

وعلى إثر إعلان المغرب أن تقرير المصير مقبول لديها، يكون بتخيير أهل الصحراء بين البقاء تحت الاحتلال الاسباني، أو العودة إلى الوطن الأم المغرب.

أثناءها قدمت موريتانيا في 1974م خيارا ثالثا وهو عودة الصحراويين إلى الوطن الموريتاني.

وهنا تبين لموريتانيا أنه من الصعب مجابهة المغرب والجزائر معا، فرأت أن تنسيق خططها مع المغرب على القسم الأكبر من الصحراء، وتمثلت هذه الخطوة في تقديم اقتراح إلى الجمعية العامة في الدورة 29.

لكن تبنت موريتانيا مبادئ أخرى إثر الانقلاب العسكري الذي إطاحة بحكم " مختار ولد داده" في 10 جويلية 1978 وهي كالآتي:

- استعادة السيادة الوطنية الموريتانية.
- نشر العدالة الاجتماعية، والقضاء على أنواع الانقسامات العرقية أو الجهوية أو القبلية.
- إنقاذ الاقتصاد من الهلاك وتحسين المستوى المعيشي لسكان موريتانيا.
- إقامة علاقات حسن الجوار القائمة على المنفعة والمصلحة المتبادلة والسلم والمحبة بين شعوب المنطقة.

وبمجرد الإطاحة بنظام "ولد داده" بعد الانقلاب ونجاحه توقفت جبهة البوليساريو عن قصف التراب الموريتاني، فأوقفت إطلاق النار في 12 جويلية 1978م دون أي شروط مسبقة.

وبعد اتصالات بين الطرفي الموريتاني وجبهة البوليساريو صرح الرئيس الموريتاني "ولد سالك" من العاصمة الليبية طرابلس في أكتوبر 1978 قائلا:" السلام هو خطوة لازمة من أجل إجراء تعديل وطني، ولا يكون سلام في الصحراء الغربية دون اتصال مع كل الأحزاب المعنية، على رأسهم جبهة البوليساريو.[1]لتليها مباشرة بعد أربع سنوات من الحرب اتفاقية السلام بين حكومة موريتانيا وجبهة البوليساريو والموقعة في الجزائر في 05 أوت 1979م، والتي ضمت وفد عن موريتانيا وأخر من جبهة البوليساريو اجتماعا في الجزائر العاصمة، وفي أيام من المفاوضات توصل الوفدان إلى اتفاق جاء فيه تخلي موريتانيا عن أي مطالب ترمي إلى وجود حقوق ترابية في إقليم الصحراء الغربية، إضافة إل تسليم

[1] جريبني فريدة، **نفس المرجع**، ص 90.

موريتانيا للجزء الذي احتلته بموجب اتفاق مدريد إلى جبهة البوليساريو في أجل مدته 07 أشهر ابتدءا من تاريخ الاتفاق وبهذا انتهى الصراع الصحراوي الموريتاني.

المطلب الثاني: مواقف الدول الكبرى تجاه القضية الصحراوية.

من الواضح أن مشكلة الصحراء الغربية، تعد أعقد مشكلات حق تقرير المصير التي نالت جهدا واهتماما دوليا لحلها لا يتناسب مع ما تحقق من نتائج، ورجع ذلك إلى التعقيدات والخلافات البينية التي ارتبطت بها وبالمصالح المختلفة لكل دولة خاصة اسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية المنافس الجديد لفرنسا واسبانيا باعتبارها المستعمر القديم، وبالنسبة لأمريكا المستعمر الجديد التي أبدت اهتماما بالقضية خاصة والمنطقة ككل.

1- موقف اسبانيا.

كان من المفروض على اسبانيا المستعمر التقليدي للصحراء الغربية أن يؤدي انسحابه إلى استقلال الشعب الصحراوي وحل المشكلة نهائيا عبر استفتاء الذي وعدته بإجرائه، غير أن الأحداث جرت عكس ذلك، وهذا نتيجة ما كانت تستهدف من ورائه اسبانيا للاحتفاظ بالمنطقة تحت أي شكل كان ولو على حساب المبدأ طالما أنه يحقق لإسبانيا وجارتها المغرب أهدافها، وهو ما تم بالفعل إثر اتفاقية مدريد الثلاثية الذي قسمت بموجبه الصحراء بين المغرب وموريتانيا التي انسحبت من النزاع كما سبق ذكره.

ولكن إسبانيا المستعمر السابق والجار المزعج للمغرب من جهة أخرى، ومع أنها خرجت عمليا من النزاع إلا أن طموحاتها الإقليمية وحرص المستعمر على انشغال المغرب عن ملفات التوتر الثنائية، دفعها للمتابعة والرصد والتدخل عند الحاجة بصفة مباشرة وغير مباشرة أحيانا أخرى، ومن خلال هذا الانسحاب الإسباني من الصحراء الغربية، فهي تعتبر أو لا تزال إلى اليوم مسؤولية قانونيا وسياسيا عن مأساة الشعب الصحراوي وستبقى إلى أن يتمكن من تقرير مصيره.[1]

وتتميز السياسة الاسبانية في التعامل مع القضية الصحراوية بعدم الوضوح حينا وحينا آخر بالتناقض، فهي لا تعترف من جهة بالسيادة المغربية على الصحراء المغربية من خلال وزير الخارجية الاسبانية السابق "موراتينوس" الذي أمد أن اسبانيا تنازلت عن الإدارة وليس السيادة على الأراضي الصحراوية، فالسياسة الاسبانية تختلف باختلاف حكوماتها، إلا أنها لم تتخذ لحد الآن موقف حاسم ونهائي لحل القضية فمع وصول الحزب الاشتراكي للحزب اليميني الشعبي، فقد اقترب الموقف الاسباني

[1] José Maria Vazquez sata, **sahra independient ya**.sevilla: 2007. p108.

الجديد من الموقف الفرنسي، وهو ما تأكد في طرح "ثابتيرو" واقتراح حل رباعي تكون الجزائر، موريتانيا، المغرب وإسبانيا أطراف رئيسية وإقصاء البوليساريو، مما يعني تجاهله لإدارة الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وهو ما يدل عن انحياز اسبانيا للطرف المغربي الراجع للمصالح المشتركة منذ القدم، وخاصة في مجال الصيد البحري.

ليست الصحراء الغربية هي الموضوع الوحيد الذي يشكل موضوع العلاقات المغربية الاسبانية المعقدة والمليئة بالنزعات، لكن الأزمة الدبلوماسية الطويلة التي عاشتها الحكومة المغربية مع الحزب الشعبي الاسباني إنما هي انعكاس للمفاوضات حول الصيد البحري.

والوقاية من الهجرة غير الشرعية، وتطور العلاقات الاقتصادية، وكذلك التوتر بسبب الخلافات الترابية في سبتة ومليلة كلها تخضع لشرط الالتزام بما تعتبره الرباط يفرض على اسبانيا التخلي أمام الهيئات الدولية عن ممارسة مسؤولياتها التي يخولها القانون الدولي في الدفاع عن مصالح الشعب الصحراوي، حتى يتمكن هذا الأخير من ممارسة الاختيار الحر في استفتاء حر وعادل ونزيه تشرف عليه وتنظمه الأمم المتحدة فإما أن يختار الاستقلال أو الانضمام إلى جاره المغرب.

بالمقابل وحدت الدبلوماسية الفرنسية في استعادة التواصل مع اسبانيا أرضية مناسبة لزرع أطروحتها حول حيوية المساهمة في الاستقرار لعرش "محمد السادس" من خلال خيار يحرم الصحراويين من حق تقرير المصير وإطالة النزاع وعدم حله.

ومنه تري أن التقارب الفرنسي من خلال تصريحات أوردتها شخصيات دبلوماسية رسمية في حكومة "ثابتيرو" وعززت لها الموقف الفرنسي بعض الشيء وصبت في النهاية في صالح المغرب على حساب الشعب الصحراوي الذي يحمل اسبانيا مسؤولية تاريخية كبرى[1].

2- موقف فرنسا:

لقدت ظلت السياسة الخارجية الفرنسية حبيسة ثلاث محددات في صلاتها بالدول المغاربية، أولها المصالح الاقتصادية وثانيها المصالح الجيو إستراتيجية، ثم الفرانكوفونية، بالإضافة إلى المهاجرين، فقد لعبت السياسة الفرنسية دورا لا يستهان به في الصراع القائم في الصحراء الغربية، وذلك للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والحفاظ على مكانتها كقوة عظمى في إفريقيا عامة، والتدخل الفرنسي المباشر في النزاع الصحراوي ودعمها للمغرب وموريتانيا كدليل على اهتمامها بمنطقة شمال غرب إفريقيا، فبسياسة

[1] Maurice Barbie, **le conflit du sahra occidental** ,paris:1992,p145.

الحياد التي كانت تدعيها فرنسا تجاه قضية الصحراء مجرد مناورة كاذبة وذلك بتحالفها مع أطراف الصراع الموريتاني والمغربي ضد جبهة البوليساريو على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية، ويتجلى هذا الدعم الفرنسي خاصة بالنسبة لموريتانيا التي كانت تعاني الضعف على مختلف المجالات وخاصة بعد تورطها في الحرب الصحراوية.

وبحجة حماية الرعايا الفرنسيين في الخارج، وتأمين الحماية اللازمة لهم، قررت فرنسا التدخل مباشرة في النزاع الصحراوي، وذلك كرد فعل على الهجمات التي قامت بها جبهة البوليساريو داخل التراب الموريتاني، محتجزة الأسرى الفرنسيين الشيء الذي اتخذته فرنسا كمبرر لانطلاق عملياتها العسكرية الجوية ضد الثوار في 13 ديسمبر 1977، ثم توالت عمليات التدخل في 14 و15 و19 ديسمبر 1977 مباشرة بعد إعلان جبهة البوليساريو عن قراراها بإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين وهذا يثبت عن النية الفرنسية في التدخل والقضاء على المقاتلين الصحراويين وقضية الأسرى لم تكن سوى ذريعة لتنفيذ مخططها العسكري ضد الشعب الصحراوي وجبهة البوليساريو، وواصلت فرنسا حملاتها العسكرية الجوية ضد المقاتلين الصحراويين.[1]

وتتحكم المصالح الفرنسية داخل موريتانيا والمملكة المغربية في موقفها من القضية الصحراوية حيث أنها جعلتها تتعاطف معهم ضد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وقمع حركته حفاظاً على هذه المصالح الحيوية.

وهنا يتضح الموقف الفرنسي الرامي أولاً إلى خدمة مصالحه الحيوية والإستراتيجية والاقتصادية والتي تربطه مع المملكة المغربية وموريتانيا، الشيء الذي جعله يدافع عن هذه المصالح، ويقدم الدعم لكل من المغرب وموريتانيا بكل قواه العسكرية، ولم يقتصر الأمر على هذا فقط، بل وصلت درجة مساندته للمستعمرين إلى حداً لتدخل المباشر لقمع المقاومة الشعبية الصحراوية بأبشع الصور لهدف هدمة الحركة التحررية، وبالتالي الإبقاء على الوضع القائم خدمة للمصالح القومية الفرنسية والحفاظ على الإمبريالية في المنطقة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الكفاح الصحراوي الذي يدخل ضمن الاستعمار والعمل خلال قرارات الجمعية العامة، وقد صادقت فرنسا على هذه القرارات، ومنه نستنتج أن التدخل الفرنسي العسكري ضد الشعب الصحراوي يعد عملاً عدوانياً.

[1] جريبي فريدة، **مرجع سابق الذكر**، ص59.

أن القضية الصحراوية دخلت معترك الحسابات الجيوإستراتيجية لدى القوى الكبرى، وبالأخص فرنسا، وذلك لأنها تعتقد أن أي تسوية للملف الصحراوي يعتبر تهديداً حقيقياً للمصالح الفرنسية في المنطقة المغاربية ككل، من منطلق أن استقلال الصحراء الغربية يعني في النهاية المطاف إزالة الحجرة الكبرى في طريق قيام دولة صحراوية منفصلة عنها ثقافياً ولغوياً على اعتبار أن الشعب الصحراوي يتخذ اللغة الإسبانية لغة ثانية، وهو ما لا ترغب فيه فرنسا، وهذا ما يتناقض مع سياستها الفرانكفونية، فقد عارضت فرنسا خلال جلسة مجلس الأمن الذي تحدثت عن الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية، ومنه فإن الموقف الفرنسي مساند للمغرب دائماً في أطروحاته وتوجيهاته، لذلك فقد استفادت المغرب من دعم فرنسي واضح، وخاصة عند محاولات فرنسا للتوسط بين الجزائر والمغرب.[1]

فرنسا لا تبدي رغبة جديدة في الحسم لصالح أحد الأطراف، فحبها للمغرب لا يصل إلى درجة موافقتها بصفة نهائية إلى ضم الصحراء الغربية إليه.[2]

لأن المغرب موسعاً بالصحراء وما يعنيه ذلك من نفوذ وقوة إستراتيجية لبلد عربي ومسلم لا يمثل صدفاً مربحاً لمستعمر الأمس وطاغية اليوم.

ونستخلص من الموقف الفرنسي أن فرنسا تستغل عضويتها الدائمة في مجلس الأمن، وتمتعها بحق الفيتو تكون قد ساهمت بشكل كبير في عرقلة تطبيق اللوائح الأممية الداعية لتسوية النزاع في الصحراء الغربية، ضمن مبدأ تقرير مصير الشعب الصحراوي وفق قاعدة الاستفادة، كما تكون قد لعبت دوراً لا يقل أهمية في تعطيل مخطط بيكر الذي رفضه، في حين تتشبث به جبهة البوليساريو وتدعمه الجزائر.

وهذا ما أكده السيد "جيمس بيكر" بعد استقالته من منصبه، حيث لم يتمكن خلال سبع سنوات من نقل الملف من البند السادس إلى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، نتيجة لأن هناك عضو في مجلس الأمن وقف بالمرصاد في وجه القرار ولا تزال فرنسا تقف أمام أي قرار يكون لصالح القضية وذلك باستعمال حق الرفض.

3- موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[2] المرجع نفسه، ص.65

[1] محمد المجذوب، **مرجع سابق الذكر**، ص35.

لقد اتسم موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الصحراوية بنوع من الحذر والتناقض، فقد حاولت الحكومة الأمريكية في بادئ الأمر أن تتبع سياسة الحياد تجاه قضية الصحراء الغربية، وهذا لسببين هما:

- اعتمادها على الدور الذي تقوم به فرنسا للمحافظة على مصالحها، وعلى مصالح الدول الغربية بصفة عامة إبان الحرب الباردة، خاصة في المغرب.
- هو أن لديها علاقات اقتصادية هامة مع الجزائر، والتي تعتبر في نفس الوقت من أقوى البلدان في المنطقة، مما جعلها تتردد في اتخاذ مواقف صريحة وعلنية، من قضية تساندها الجزائر بكل قواها، وهذا ما أدى "الحسن الثاني" إلى استغراب سياسة أمريكا في الصحراء الغربية.

ورغم هذا الحياد المزعوم، فإن الأسلحة الأمريكية لعبت دوراً في أزمة الصحراء منذ الغزو الملكي سنة 1975، حيث ارتفع المبلغ الإجمالي لصادرات الأسلحة الأمريكية إلى المغرب بـ 1,4 مليون دولار خلال سنة 1974 إلى 99,8 مليون سنة 1978.

ففي سنة 1980 قدمت الإدارة الأمريكية للكونغرس وثيقة حول برنامج المساعدة العسكرية، تطلب فيه زيادة المبيعات بنسبة 100% إلى المغرب، ولقد بررت هذه المساعدات من طرف أمريكا بأنها دفاعية، ولا يمكن للمغرب أن يستعملها في الصحراء الغربية، وهذا طبقاً للاتفاقية المبرمة في عام 1960، غير أن الواقع يكذب ذلك، إذ أن المساعدات هدفها الأساسي هو المحافظة على النظام المغربي الموالي لها، واستعمالها أيضاً في ضرب الشعب الصحراوي، وهذا ما نلمسه خلال تصريح "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأسبق في 20 فبراير 1976 مؤكداً ما يلي:

– يجب إنقاذ النظام المغربي من السقوط وإلا فإن هذا سيؤدي إلى تأثير خطير على مستوى العالم العربي والمغرب وإفريقيا.[1]

– يجب مساعدة "حسن الثاني" الذي كان دائماً مسانداً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ازدادت الأهمية التي توليها أمريكا للنظام المغربي مباشرة بعد خروج فرنسا من الميدان على إثر وصول اليسار للحكم.

هذا من جهة مساعدة الولايات المتحدة للمغرب مادياً ومعنوياً، ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة لا تعترف بالسيادة المغربية على الأراضي الصحراوية، أي أن موقفها يتسم بنوع من الغموض وتسوده

[1] روبيرت زوبليك، **الولايات المتحدة الأمريكية لا مغربية الصحراء**، (ترجمة: مصطفى الكتاب)، (د ب، ن) (د ت ن)، ص100.

ضبابية، فهي تتعامل أو تتعاطى مع القضية الصحراوية تبعاً لما تمليه عليها مصالحها وأنها مهتمة بعدم تغيير الخريطة في الشمال الإفريقي إلى حد الساعة.[1]

رغم أن العلاقات الأمريكية المغربية انتقلت من مقبولة إلى حسن فجيدة، وأن واشنطن قررت ألا تفرط في النظام المغربي، فإن موقف واشنطن لم يصلا إلى درجة استفزاز الجزائر التي تستورد منها 19,5 % من الغاز الطبيعي و7,8 % من وارداتها البترولية، وذلك باعتبار الجزائر هي الأول والأساسي لدعم جبهة البوليساريو وأي حلاً لا يرضي البوليساريو، ويمكن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره، فهو لا يرضي الجزائر بطبيعة الحال، وذلك حسب موقفها الثابت من القضية، ومن خلال هذا فالولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع تأييد الجزائر على حساب المغرب، ولا المغرب على حساب الجزائر، لأن لها مع الأولى علاقات اقتصادية جد متينة كما رأينا سابقاً، ومع الثانية مصالح إستراتيجية، فهي تارة تؤيد وجهة نظر البوليساريو بقيام دولة صحراوية مستقلة، وبالتالي تأييد السياسة الجزائرية، ولا تؤيدها من جهة أخرى، لأن هذه الدولة المدعمة من قبل الجزائر كانت تعني آنذاك أي إبان الحرب الباردة، تمهيد بمجيء السوفيات إلى إفريقيا الشمالية الغربية، وهذا من جهة الجزائر.

أما من جهة المغرب، فهي تؤيد أطروحته في ضم الصحراء الغربية، لأن ذلك سيكون سداً منيعاً في وجه الشيوعيين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا تؤيده لأن المغرب بضمه للصحراء سيصبح أغنى دولة في العالم في إنتاج الفوسفات، ويحدث كذلك إخلال بميزان القوى منطقة المغرب العربي، وعلى ضوء هذا، فإن أمريكا تتصرف وفق إستراتيجية الحلف الأطلسي الذي فقد قواعد كثيرة في كل من ليبيا والجزائر ومصر آنذاك، ويلزمه قواعد جديدة في المنطقة، وبذلك تصبح الصحراء الغربية أحسن موقع له.

بصفة عامة، لفهم أن الحذر الذي ميز سياسة أمريكا تجاه قضية الصحراء الغربية أو حول القضية الصحراوية، كان ناتجاً عن أهمية العلاقات الاقتصادية مع الجزائر كما سبق ذكره، وكذا علاقتها في ميكانيزمات النزاع من خلال دراستها للوضع داخل المغرب، وعلاقة الأوضاع الداخلية باستقرار العرش الملكي، فلذلك يجب الحفاظ عليه ومنعه من السقوط، إلا أن هذا كله لم يمنعها من تقديم حلول لطرفي النزاع، غير أن ثلاث اعتبارات حالت دون أن تتخذ الولايات الأمريكية موقفاً صارماً تجاه القضية الصحراوية في مجلس الأمن:

---

[1] عبد الله الشريط، **إيديولوجية حول المسالة الصحراوية والقضية الفلسطينية**، د.ط (الجزائر: الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، 1988)، ص 56.

- أن أي موقف من ذلك النوع كان يعني بالضرورة اتخاذ موقف ضد إجماع عام يجسده الأمر الواقع، وهو ما لا ترغب الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذه إلا في الحالات التي تمس مساس أكبر ومباشر لمصالحها.
- أن موقفاً كهذا يعني إثارة عداء الحكومة المغربية التي تشكل شريكاً لأمريكا في مشروع الشرق الأوسط الكبير، وحليفاً سياسياً لها في المنطقة والتي بدا من الواضح أنها هي الطرف المسؤول عن عرقلة مخطط السلام الأممي.
- رهان الإدارة الأمريكية على رهان "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكية السابق، والذي عينه كممثل للأمين العام إلى الصحراء الغربية منذ1997، إلا أنه فشل في تسوية النزاع وتقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع، وذلك لتعنت الموقف المغربي، كما أوضح ذلك "جيمس بيكر" في تصريحاته بعد استقالته، والحاصل أن هناك إدارة[1] أمريكية غريبة لتجاوز الخطة الاستفتائية، وإقرار حلاً سياسي قد يطول التفاوض عليه سنوات قادمة، وبالتالي إطالة النزاع، بما يحقق الرغبة الغربية على وجه الخصوص الأمريكية في توظيف النزاع للتدخل في شؤون المنطقة وربطها بمشاريع الإلحاق والتبعية.

ففي حقيقة الأمر، موقف الولايات المتحدة الأمريكية هو أكثر ضمان مصالحها في المنطقة من إيجاد حل للقضية الصحراوية أو إنهاء النزاع، وكذا الحفاظ على التوازن في منطقة المغرب العربي الذي تشكل الجزائر والمغرب قطباه.

المطلب الثالث: مواقف المنظمات الإقليمية وتطورها:

1- الصحراء الغربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

على الرغم من أن هيئة الأمم المتحدة كانت السباقة إلى المطالبة بتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بنفسه إلا أن منظمة الوحدة الإفريقية كانت أكثر عزماً في موقفها الداعي إلى تصفية الاستعمار وإلى الوقوف بصرامة أمام العدوان المغربي الموريتاني الذي مثل خرقاً سافراً لواحد من أهم المبادئ التي نص عليها الميثاق التأسيس للمنظمة ألا وهو مبدأ " احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار" بالإضافة إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وضرورة استكمال تصفية الاستعمار من القارة السمراء.[2]

---

[1] ستيفاني كوري، **حقوق الإنسان وبناء السلام في الشرق الأوسط**، (ترجمة: حمادي البشير) لندن: الدراسات الإفريقية والترقية، (د ت ن)، ص38.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 182.

وقد يكون من سخرية الأقدار أن اجتماع مجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقد في الرباط في 12 يوليو / حزيران 1972، أصدر بياناً جاء فيه أن المجلس يعرب عن تضامنه مع سكان الصحراء الغربية الواقعة آنذاك تحت الاحتلال الإسباني ويدعوا إلزام إسبانيا بضرورة إيجاد مناخ حر وديمقراطي يمكن السكان هذا الإقليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير في أقرب الآجال، ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة وفي يناير / كانون الثاني 1976، أوصى اجتماع لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في مابوتو "موزمبيق" بالاعتراف بجبهة البوليساريو كحركة تحرير إفريقية، وفي مؤتمر البيروفيلة (الغابون) في شهر يوليو/ تموز 1977، شارك وفد من الجبهة في أشغال مؤتمر الوحدة الإفريقية، وهو المؤتمر الذي قرر استدعاء مؤتمر طارئ لمناقشة القضية الصحراوية يعقد خلال الفترة ما بين 24-30 مارس/آذار 1978، في العاصمة الزامبية (لوساكا) غير أن هذا المؤتمر تأجل مرتين، ويعتبر المؤتمر القمة المنعقد في الخرطوم(السودان) في 17 يوليو/ تموز 1978، مرحلة هامة في تاريخ التعامل الإفريقي مع الملف الصحراوي حيث أكد المؤتمرون ضرورة وقف العمليات العسكرية في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة البحث عن حل سياسي للنزاع على ضوء قرارات المنظمة ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ونتج عن المناقشات المعمقة حول المسألة الصحراوية في هذا المؤتمر إنشاء لجنة حكماء من خمسة رؤساء أفارقة، ضمت كل من رؤساء السودان وغينيا ومالي ونيجيريا وتنزانيا لدراسة معطيات الملف الصحراوي بما في ذلك حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وذلك بقصد تقديم اقتراحات وتوصيات محددة لمؤتمر القمة الإفريقية اللاحق، وانبثق عن لجنة الحكماء لجنة فرعية ضمت الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ورئيسا مالي ونيجيريا، قامت بعقد لقاءات مع المغرب والبوليساريو وموريتانيا والجزائر وإسبانيا للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة حول المسألة الصحراوية، وفي نهاية إجتماع لجنة الحكماء الأفارقة في الخرطوم في 23 يوليو/ حزيران 1979، تبنت اللجنة قراراً يوصي بالوقف الفوري لإطلاق النار وممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير عبر استفتاء ,حر وعام كما رفعت إلى مؤتمر القمة ملفا كاملا حول القضية الصحراوية، هذا وقد تبنى مؤتمر القمة المنعقد في منروفيا (ليبيريا) في الفترة ما بين 17 و20 يوليو-تموز 1979م قرار لجنة الحكماء الأفارقة من خلال قراره المصادق عليه بثلاثة وثلاثين صوتا ضد صوتين والذي جاء فيه على الخصوص ما يلي:" باعتبارات كل الأطراف المعنية باستثناء المغرب متفقة على أن شعب الصحراء الغربية لم يمارس حقه في تقرير المصير ولما

كان الاتفاق الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا يخص فقط تسليم إدارة الإقليم للمغرب وموريتانيا وهو لا يشكل تسليمها للسيادة فإن اللجنة الخاصة توصي بما يلي:[1]

– الإعداد لجو ملائم لتحقيق السلام والمحافظة عليه في المنطقة باحترام وقف إطلاق نار عام وفوري.

– ممارسة شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير مصيره من خلال استفتاء عام وحر يمكنه من تبني أحد الاختبارات التالية:

أ– الاستقلال التام.

ب– المحافظة على الوضع الراهن.

– اجتماع الأطراف المعنية لطلب تعاونها قصد تطبيق التوصيات.

– تشكيل لجنة من ستة أعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية تكلف بتحديد الإجراءات ومراقبة الاستفتاء بالتعاون الكامل مع هيئة الأمم المتحدة، وقد اجتمعت اللجنة السداسية في الأسبوع الأول من ديسمبر كانون الأول 1979م في العاصمة الليبيرية مع جميع الأطراف والتي. حضرت باستثناء المغرب الذي بدأ يشعر بأنه يسبح عكس التيار خاصة أن هذا الاجتماع جاء بعد توقيع اتفاق السلام بين جبهة البوليساريو والحكومة الموريتانية التي انسحبت من الأراضي الصحراوية التي سبق وإن احتلتها مناصفة مع المغرب وفي العاصمة السيراليونية (فرتا ونيا)، انعقد اجتماعان في يوليو–تموز– وسبتمبر– أيلول 1980م، وتميزت هذه اللقاءات بمحاولة المغرب التهرب من المساعي الرامية إلى تنفيذ القرارات الصادرة على المؤتمرات السابقة غير أن لقاء فريتاونيا الثاني أصدر توصيات هامة تركزت على ضرورة الإسراع بتنظيم استفتاء حر لشعب الصحراء الغربية وكذلك توجيه نداء إلى الأطراف المعنية لوقف إطلاق النار بصفة فعلية في شهر ديسمبر 1980م وإبقاء القوات العسكرية في ثكناتها وقواعدها وهي التوصيات التي قوبلت برفض مغربي.[2]

وسعيا من المغرب بمنع قبول طلب الجمهورية الصحراوية الانضمام إلى منظمة الوحدة الإفريقية شارك الحسن ملك الم غرب في أعمال مؤتمر القمة الإفريقية الثامن عشر المنعقد في نيروبي (كينيا) في شهر يونيو 1981م وأعلن في خطابه أمام القمة الإفريقية قبول المغرب إجراء استفتاء مراقب في الصحراء الغربية، ولكن ما إن عاد إلى بلده حتى صرح في ندوة صحفية عقدها يوم 2 يوليو–تموز 1981م أن الاستفتاء_ كما يراه_ لا ينبغي أن يكون إلا تأكيدا لضم الصحراء الغربية للمغرب وكان مؤتمر القمة

[1] علي الشامي، **الصحراء عقدة التجزئة في المغرب العربي** ، د.ط (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1989)، ص50.

[2] ظافر الحسن، **قضايا عربية ساخنة**، د.ط (بيروت: دار اللواء للصحافة والنشر، 2006)، ص108.

الإفريقية قد أصدر لائحة أكد فيها على الحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وطالب أطراف النزاع بوقف إطلاق النار كما أنشا المؤتمر لجنة من سبعة أعضاء لتحضير إجراءات الاستفتاء في الصحراء الغربية بالتعاون مع الأمم المتحدة في أواخر فبراير-شباط 1982م في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقد في أديس أبابا (أثيوبيا) وبناءا على أحكام المادة الثامنة والعشرين من ميثاق المنظمة أعلن عن قبول طلب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كعضو كامل العضوية في منظمة الوحدة الإفريقية بعد اعتراف 26 دولة من أعضاء المنظمة به لتصبح بذلك العضو الواحد والخمسين في منظمة الوحدة الإفريقية وهو ما يتبعه انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية والتي لم يعد إليها حتى الآن.

بسبب حالة العداء التي أبدتها الإدارة الأمريكية برئاسة ريغان تجاه الجماهيرية العربية الليبية والتي بلغت ذروتها بالقصف الجوي الأمريكي للمدن الليبية حيث سعت الإدارة الأمريكية لمنع تسليم القائد الليبي معمر القذافي رئاسة المنظمة الإفريقية من خلال دعوتها للدول الإفريقية الموالية لها إلى مقاطعة مؤتمر الوحدة الإفريقية الذي كان من المقرر أن ينعقد في طرابلس في أغسطس-آب 1982م واستجابت بعض الدول الإفريقية بعد جولة نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) آنذاك والممثل الأمريكي في الأمم المتحدة كير ياتريك إلى عدد من تلك الدول (لوموند:1982-6-10) وقد قاد هذا التوجه الداعي لمقاطعة القمة الإفريقية في ليبيا كل من المغرب وزائير (الكونغو الديمقراطية حاليا) والسينغال والسودان والصومال بقصد منع القمة من الانعقاد لعد توفر النصاب القانوني المتمثل في حضور 34 من الدول الأعضاء.

وكان مبرر المقاطعة هو رفضهم المشاركة في القمة في حالة حضور الوفد الصحراوي لجلساتها وهو ما حصل بالفعل وأصبحت منظمة الوحدة الإفريقية على شفا الانقسام على نفسها، ولتفويت الفرصة على أعداء إفريقيا وحفاظا على وحدة المنظمة قرر الوفد الصحراوي الموفد إلى القمة الانسحاب الطوعي والمؤقت من أعمال القمة الإفريقية، وعلى الرغم من المساهمة الصحراوية في لم الشمل الإفريقي فإن مؤتمر القمة لم ينعقد في ليبيا الشيء الذي يظهر أن حضور الوفد الصحراوي لم يكن إلا ذريعة من الدول التي أتأمرت بتوجيهات واشنطن وباريس لمنع انعقاد القمة في طرابلس وكانت الحجة هذه المرة تمثيل جمهورية تشاد في القمة.[1] وقد تكلفت منظمة الوحدة الإفريقية بمعالجة المشكلة ضمن نطاق دعمها لدول المغرب العربي المواجهة للاستعمار الاسباني، واعتبار أن القضية الصحراوية هي قضية تهم

[1] بن عامر تونسي، **مرجع سابق الذكر**، ص317.

مجموعة القارة الإفريقية في مواجهة الاستعمار الاسباني من الصحراء الغربية، ففي إفريقيا قوبلت سياسة المغرب إزاء الصحراء الغربية بالرفض لأن ضم الصحراء الغربية اعتبر خرقا جسيما للمبادئ المقدسة لمنظمة الوحدة الإفريقية التي تتمثل في حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير مع الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار.[1]

وأعلن المؤتمرون تضامنهم مع الجمهورية الصحراوية الديمقراطية في كفاحها العادل من أجل الاستقلال والسيادة كما دعوا الجمهورية الصحراوية والحكومة المغربية إلى البحث عن حل سلمي للنزاع بينهما.

في يونيو-حزيران 1983م التأمت القمة الإفريقية في مقر المنظمة في أديس أبابا (أثيوبيا) وهو ما شكل نجاحا لإفريقيا بتجاوزها طور الانقسام وتثمينا من القادة الأفارقة لروح المسؤولية العالية التي أبدتها الجمهورية الصحراوية بهدف إنجاح مؤتمر القمة تيني المؤتمر بالإجماع اللائحة 104 التي تدعو المغرب وجبهة البوليساريو كطرفي نزاع إجراء مفاوضات مباشرة للوصول إلى وقف إطلاق النار وخلاق الظروف الملائمة لإجراء استفتاء حر وعادل من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوي دون ضغوط إدارية أو عسكرية وتحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية وهيئة الأمم المتحدة.

كما تدعو القمة هيئة الأمم المتحدة لإرسال قوة حفظ سلام إلى الصحراء الغربية قبل إجراء الاستفتاء وهذه اللائحة كانت الأساس الذي بني عليه مشروع الأمم المتحدة للسلام في الصحراء الغربية.

وقد وجدت القرارات الإفريقية قبولا واسعا من قبل المجتمع الدولي وشكلت بداية العمل المشترك بين منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة سعيا نحو حل سلمي وعادل لنزاع الصحراء الغربية يقوم على تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بنفسه والتعبير عن اختياراته بحرية وبضمانات دولية وهو ما يشهد بالدور الجدير الذي بذلته الشعوب والحكومات الإفريقية في مساهمتها لحل مشكلة الصحراء الغربية التي تشكل آخر المستعمرات في القارة التي لم تتم فيها عملية تصفية الاستعمار حتى الآن[2]، في السنوات اللاحقة سعى المغرب ما استطاع إلى تقليص دور المنظمة الإفريقية في حل النزاع وتأكيد ثقته في الأمم المتحدة فقط ومع ذلك لم تتوقف محاولاته الممنهجة وسعى الحكومات اليمينية الفرنسية إلى جذب بعض الدول الإفريقية التخلي عن دعمها للقضية الصحراوية وأنفق المغرب وفرنسا أموالا باهظة

[1] صالح يحي الشاعري، **مرجع سابق الذكر**، ص251.

[2] محمد المجذوب، **التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية الإقليمية والمتخصصة**، د.ط (دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007)، ص.09

لشراء الذمم واستعملوا سلاح الغذاء والمساعدات دون جدوى ولم تفلح تلك الجهود مع منظمة الوحدة الإفريقية ولا مع الاتحاد الإفريقي الذي نشأ كبديل عن المنظمة القارية العتيقة بل أعلنت دول الاتحاد الإفريقي اختيارها للرئيس الصحراوي واحد من النواب الخمس لرئيس الاتحاد الذي كانت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية خامس بلد وقع على ميثاقه التأسيسي في حين ظل المغرب يمار سياسة الكرسي الشاغر ليكون بذلك البلد الوحيد في القارة الإفريقية الذي يقع خارج إطار الاتحاد الإفريقي وهو ما يحرمه من البرنامج التنموي "نيباد" الذي تبنته الأمم المتحدة ومجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى للنصوص بإفريقيا من جهة ومن جهة أخرى يقف المغرب حجرة عثرة أمام التعاون الإفريقي العربي وهو ما يقطع جسور التواصل بين العرب ومحيطهم الإفريقي التي ظلت قائمة لعدة قرون وما لذلك من آثار بالغة على مصالح العرب ورسالة الإسلام من جراء الاكتفاء العربي عن العمق الإفريقي وهو ما يعني تركه مرتعا للنشاط الصهيوني وحملات التبشير التي تعتبر إفريقيا الميدان الأول لمعركتها مع الإسلام.[1]

2- موقف جامعة الدول العربية:

يعود أول اتصال للجامعة العربية بإسبانية المستعمرة السابقة للصحراء الغربية قبل الاحتلال المغربي لها إلى تاريخ 1946 عندما بادرت الحكومة الاسبانية بإرسال رسالة إلى الجامعة العربية تقترح فيها عقد اتفاقية معها باسم مراكش الاسبانية، لكن الجامعة العربية اتخذت موقفا واضحا آنذاك فطالبت اسبانيا بمنح الاستقلال لجميع المناطق العربية التي تحتلها بما في ذلك الساقية الحمراء ووادي الذهب (الصحراء العربية) وهو ما أكده السعي الدائم للجنرال الاسباني آنذاك "فرانكو" من أجل كسب صداقة الجامعة العربية من خلال إعطاء الكثير من الوعود حول موضوع حد منح الاستقلال خلال أعوام 1952-1956.[2]

هذا بالإضافة إلى محاولة يتيمة قام بها أمين عام الجامعة العربية السيد محمود رياض أجرى فيها محادثات مع الأطراف الأخرى (الجزائر، موريتانيا) ثم مع المملكة المغربية وبعدها التقى بتاريخ 21 شباط 1976 مع قيادة جبهة البوليساريو حيث أجرى محادثات ونقاشات معها أعقب ذلك بتصريح له في أشغال مجلس وزراء الجامعة العربية المنعقد في القاهرة يوم 4 آذار 1976 قال فيه إن التضامن العربي قد هزته تجارب صعبة في لبنان وفي الصحراء الغربية ثم طلب من مجلس الوزراء أن يتحمل المسؤولية

[1] جريدة الصحراء الحرة، العدد 629، 17 مارس 2011، ص 30.

[2] مجلة 20 ماي، العدد 159، من يناير إلى مارس، 2011، ص25.

المشتركة[1]، وللإشارة فإن الجامعة العربية لم تدرج في أي من قممها جدول أعمال قضية الصحراء الغربية وللممر إلا ما قام به الأمين العام الحالي في أول عمدته حيث أدرج في تقريره المقدم أول اجتماع يترأسه لمجلس وزراء الخارجية العرب فقرة خاصة بقضية الصحراء الغربية وقبل هذا العمل بالرفض والتنديد من قبل المغرب ودول أخرى، ليبقى موقف الجامعة العربية من قضية الصحراء الغربية والى الآن هو نفسه موقفها التقليدي الذي لا يجرؤ على مناقشتها أو التطرق لها لأسباب أو أخرى.[2]

ويظهر من هذا الضعف إن لم يكن انعدام الدور الذي لعبته الجامعة العربية في قضية الصحراء العربية، بل اتسم الموقف العربي اتجاه القضية الصحراوية بالبرودة على المستويين الشعبي والرسمي، إذا ما استثنينا من ذلك الدول التي سبق وأن اعترفت بالدولة الصحراوية وأقامت معها علاقات كسوريا والجزائر وليبيا وموريتانيا، اليمن الجنوبي سابقا وتختلف طبعا طبيعة هذه العلاقات من دولة إلى أخرى، وتختلف أيضا أدوارها ومساعيها من أجل إيجاد حل للنزاع (الأشقاء– الأعداء).

ومن هذا يتضح جليا منأى الجامعة من قضية الصحراء الغربية إذا ما اعتبرنا أن النزاع القائم هو نزاع عربي– عربي بالدرجة الأولى مما يلقى على عائق الجامعة العربية المسؤولية الكبرى بضرورة إيجاد مخرج أو حلا من مقدوره أن يضع نهاية لنزاع عمر أكثر مما ينبغي وجهت إبانه رصاصة العربي إلى صدر أخيه العربي.[3]

إلا أن ما هو قائم على صعيد النزاع يكاد يكون العكس من خلال الاكتفاء الجامعة العربية برمي كرة نزاع الصحراء الغربية في ملعب الأمم المتحدة دون ما يبنى اقتراح أو تقديم مبادرة لعلها تكون أرحم للنزاع العربي– العربي من وضعه على رفوف الأمم المتحدة وبالتالي معالجته من قبلها أي الأمم المتحدة بطريقة أو أسلوب قد لا يرضي الجامعة العربية خاصة إذا ما مثل أمامنا نموذج حل الخلاف الكويتي– العراقي في تسعينات القرن الماضي فالتاريخ قد يعيد ما لا تشتهي الجامعة العربية تكراره.

---

[1] جريدة الصحراء الحرة، العدد 378 سبتمبر 2001، ص02.

[2] عمر صدوق، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية**، د.ط (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982)، ص131.

[3] بن عامر تونسي، **مرجع سابق الذكر**، ص 233.

خلاصة الفصل الأول:

نظرا للموقع الاستراتيجي للصحراء الغربية و ثرواتها (الفوسفات و السمك ، إكتشاف النفط) جعلها محل أطماع الكثيرين ، بدءا بالإحتلال الاسباني (1883-1975) إلى التواجد الموريتاني المغربي بعد انسحاب إسبانيا وصولا إلى الاحتلال المغربي المتواصل ، ما شكل تباين في مواقف الدول المجاورة و الدولية تماشيا مع مصالحها الاقتصادية و الاستراتيجية في المنطقة ، إضافة إلى فشل المنظمات الاقليمية (جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الإفريقية) في تطويق النزاع ما أدى إلى تدخل منظمة الأمم المتحدة و محاولتها تسوية هذه القضية.

الفصل الثاني

مسارات تسوية القضية الصحراوية

في إطار منظمة الأمم المتحدة

تمهيد:

إن قضية الصحراء الغربية قضية نزاع طالت مدته من 1975، ومازالت المفاوضات سارية حول إيجاد حل نهائي لهذه القضية، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الإسهامات الأممية البارزة لحل القضية من أجل الحفاظ على التوازن في المجتمع الدولي وإحلال السلم والأمن الدوليين، كذلك سنتطرق إلى المفاوضات بين طرفي النزاع والبدائل الممكنة لحل القضايا.

المبحث الأول: بداية الاهتمام الأممي بالقضية الصحرواية

ساهمت هيئة الأمم المتحدة في حل قضية الصحراء الغربية ،من خلال مجموعة من اقتراحات التسوية لفض هذا النزاع الذي أثقل كاهلها ،منذ أزيد من ثلاثين سنة إلا أنها لم تأتي بنتيجة لقلة فاعليتها المطلوبة هنا في إجبار الإطراف بقبولها.

المطلب الأول: مقترحات التسوية ما بين 1988- 1997.

تمثل اقتراحات بيريز دي كويلار في النقاط التالية:

1 – تمويل السلطة الكاملة لمنظمة الأمم المتحدة لإجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، يختار خلاله الشعب الصحراوي الاستقلال عن المملكة المغربية او الاندماج فيها.

2 – يتولى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة تنفيذ هذه الخطة والإشراف على إجراء الاستفتاء في الإقليم الصحراوي.

3 – إنشاء بعثة أممية تسمى (المينرسو)(*)، تتكون من مراقيب من الأمم المتحدة تراقب وقف إطلاق النار وتنظيم الاستفتاء.

4 – تخفيض القوات المسلحة لطرفي النزاع.

5 – إعداد القوائم الانتخابية للمشاركين في عملية الاستفتاء.

6 – إطلاق السجناء وتبادل أسرى الحرب بين الطرفين وعودة اللاجئين الصحراويين إلى الإقليم.

7 – إجراء استفتاء بعد أربعة وعشرون يوماً من تاريخ وقف إطلاق النار، وإعلان نتائجه خلال سبعة وعشرون ساعة، يتم انسحاب القوات المغربية، إذا كانت النتائج في اتجاه استقلال الإقليم، أو تسريح قوات جبهة البوليساريو، إذا عكست نتائج ذلك الاستفتاء اندماج الإقليم الصحراوي في المملكة المغربية

أبدى الطرفان موافقتهما المبدئية على هذه الصيغة وعلى أثرى ذلك التقى" جوهانس ماكس" بشخصيات صحراوية بحضور ممثل عن منظمة الوحدة الإفريقية، حيث عرض عليهم دور لجنة تحديد الهوية والمراحل الأولى لتنظيم الاستفتاء، كما تعرض إلى الإحصاء الإسباني لعام 1974، الذي يعدّ الأساس في تحديد هوية الصحراويين الحقيقيين للمشاركة في ذلك الاستفتاء.[1]

(*) المينورسو: هيئة السلام الأممية المكلفة بالتحضير والإشراف على الاستفتاء في إقليم الصحراء الغربية.

[1] طاهر مسعود، **مرجع سابق الذكر**، ص79.

أما عن الطرف المغربي، فبالرغم من قبوله الأخذ بالإحصاء الإسباني، إلا أنه عبّر عن وجود العديد من الثغرات فيه (مثلاً أنه أهمل أربعين ألف صحراوي هاجروا إلى العديد من المدن المغربية قبل 1974).

وفي 18 جوان 1990، قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً مفصلاً إلى مجلس الأمن بخطة التسوية التي اقترحها على طرفي النزاع الصحراوي، وقد شمل هذا التقرير محاور ثلاثة:

أولاً – مقترحات خطة التسوية الخاصة بوقف إطلاق النار: تتضمن ما يلي:

1 – يقوم مجلس الأمن باتخاذ جميع التدابير اللازمة لاختيار المراقبين الأمميين وتحديد مهامهم في خطة التسوية.

2 – يتمتع الممثل الخاص للأمين بالسلطة الكاملة أثناء الفترة الانتقالية الممتدة بين وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء في الإقليم الصحراوي.

3 – تشكيل إدارة مؤقتة خلال هذه الفترة، يترأسها الممثل الخاص ويساعده فيها موظفين دوليين ويعينهم الأمين العام للأمم المتحدة، وتشمل هذه الإدارة وحدة مدنية ووحدة عسكرية ووحدة أمن.

4 – يتعهد طرفا النزاع كتابياً بتوقيف كل العمليات والنشاطات العسكرية في الإقليم الصحراوي، وتمس منظمة الأمم المتحدة من إرسال المراقبين الأمميين وانتشارهم لأداء مهامهم في الإقليم الصحراوي، مع تقديم كل طرف البيانات للممثل الخاص عن حجم قواته في الصحراء الغربية.

5 – تلتزم المملكة المغربية بتخفيض قواتها العسكرية تدريجياً في أماكن يحددها الممثل الخاص ويتبعها فريق مراقبين للأمم المتحدة، وذلك لإجراء استفتاء بعيد عن الضغطات العسكرية.

6 – تلتزم البوليساريو بحصر قواتها العسكرية في الأماكن التي يحددها الممثل الخاص تحت إشراف ومتابعة المراقبين الدوليين.

7 – امتناع طرفي النزاع عن أي تهديد من شأنه عرقلة وقف إطلاق النار لإجراء الاستفتاء في جو يسوده الأمن في الإقليم، وحرص الوحدة العسكرية التابعة للمراقبين الدوليين على ضرورة احترام الطرفين لنتائج الاستفتاء.

8 – تتحدد مهام المراقبين الدوليين في الإشراف على وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، ومراقبة أماكن قوات طرفي النزاع وقت بدأ عملية وقف إطلاق النار في الإقليم الصحراوي.

9 – تلتزم المملكة المغربية وجبهة البوليساريو بالتعاون التام مع المراقبين الدوليين، ويتعهد الطرفان باحترام الإجراءات والترتيبات الخاصة بوقف إطلاق النار، مع دعوة الجزائر وموريتانيا أيضاً إلى احترام تلك الترتيبات وتعاونهما مع البعثة الأممية في هذه المسائل.

ثانيا – مقترحات خطة التسوية الخاصة بالإعداد لإجراء الاستفتاء:

1 – ينظم الاستفتاء في الصحراء الغربية طبقاً لقرار منظمة الوحدة الإفريقية رقم: AHG/RES104، وقراري منظمة الأمم المتحدة رقم 1514، و4015، ويتم ذلك الاستفتاء خلال الفترة الانتقالية بالتنسيق مع منظمة الوحدة الإفريقية.

2 – يحق لجميع السكان الصحراويين الذين تتراوح أعمارهم 18 سنة، الحق في الانتخاب، طبقاً للإحصاء الإسباني لعام 1974، مع تمتع كل ألاجئين الصحراويين بهذا الحق، حيث تقوم مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بحصر أعداد اللاجئين في الأماكن التي يحددها الممثل الخاص للأمين العام.[1]

3 – يعين الأمين العام للأمم المتحدة وبالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الإفريقية لجنة تحديد الهوية، تكون مهمتها تعداد السكان الصحراويين اللذين يحق لهم المشاركة في الاستفتاء، وعلى أن تنهي هذا التعداد خلال الفترة الانتقالية، تحت إشراف الممثل الخاص في الصحراء الغربية.

4 – تتكون لجنة تحديد الهوية في الصحراء الغربية من خبير ديمغرافي يكون على دراية تامة بالتركيبة السكانية للمجتمع الصحراوي، ويساعده ثلاثة أو خمسة خبراء ديمغرافيين آخرين مختصين في المجتمعات البدوية والقبلية، وتقوم هذه اللجنة بتحليل التعداد السكاني في الصحراء الغربية وفقاً للإحصاء الإسباني، لتقدم بعد ذلك تقريراً مفصلاً إلى الممثل الخاص ليعرضه على الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الإفريقية، وعلى ضوء المعلومات التي توصلت إليها تحدد هذه اللجنة بدقة عدد اللاجئين الصحراويين غير المقيمين في الصحراء الغربية لإضافتهم في اللوائح الانتخابية بهدف تمكينهم من المشاركة في الاستفتاء.[2]

ثالثاً – مقترحات خطة التسوية الخاصة بالتنفيذ الفعلي للاستفتاء.

---

1 إسماعيل معراف قالية، **مرجع سابق الذكر**، ص 167.

2 عبد الرحمان الهرتازي، **نزاع الصحراء الغربية...إلى أين؟**، مجلة العصر، من الموقع http://www.elaph.com/elaphweb/politics، يوم 12-03-2017،على الساعة 17:30.

1 – يختار السكان الصحراويين الاستقلال أو الاندماج مع المملكة المغربية بكل حرية وديمقراطية، وتكون طريقة التصويت بواسطة اقتراع سري.

2 – يتأكد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة من توفر الشروط اللازمة قبل تاريخ الاستفتاء، كإتمام تعليق كل القوانين والإجراءات التي تعرقل عملية الاستفتاء، وتؤكده من طواعية اللاجئين الصحراويين للاختيار بين عودتهم إلى الإقليم للمشاركة في ذلك الاستفتاء أو البقاء خارجه من دون تعارضهم لأي أساليب التهديد كالاعتقال والاحتجاز.

3 – يحدد الممثل الخاص تاريخ إجراء الاستفتاء، كما يقوم بإعداد القوائم الانتخابية والتأكد من مشاركة جميع السكان الصحراويين اللذين يحق لهم التصويت والإشراف على الحملة الانتخابية في جو من الحرية والديمقراطية.

4 – يتأكد الممثل الخاص من إجراءات نزاهة الاستفتاء قبل بدأ العملية بهدف التوصل إلى التنفيذ الفعلي لها.

5 – يحافظ الممثل الخاص خلال الفترة الانتقالية على النظام العام لتوفير الأمن الذي يساهم بإيجاب في إجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية.

6 – يدعو الممثل الخاص في إطار مهامه، ممثلاً عن منظمة الوحدة الإفريقية بوصفه ملاحظ يمكنه أن يبدي بملاحظات تخص الاستفتاء دون التدخل في مهام الممثل الخاص للأمين العام في الصحراء الغربية.

7 – يتعهد طرفا النزاع باحترام نتائج الاستفتاء وتعاونهما مع الممثل الخاص لمساعدته في أداء مهامه في هذا المجال.

8 – يقوم الأمين العام بمنظمة الأمم المتحدة بإبلاغ رئيس منظمة الوحدة الإفريقية ومجلس الأمن بنتائج الاستفتاء بعد اعتمادها من طرف الممثل الخاص باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرار الشعب الصحراوي على ضوء تلك النتائج.

كما تتعهد الجزائر وموريتانيا، باحترام الترتيبات وإجراء الفترة الانتقالية لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية وقبول نتائجه مع تقديم الدعم المادي للممثل الخاص وفريق المراقبين الدوليين للسماح لهم بأداء مهامهم الخاصة بالأمن والاستقرار في المناطق الحدودية.

وافقت الجزائر وموريتانيا على هذه المقترحات بمحاورها الثلاث، كما وافق طرفا النزاع عليها مع إبداء كليهما بعض الملاحظات والاعتراضات على هذا الخطة، وبالتالي كانت هذه الموافقة مبدئية فقط.

اعتراض الحكومة المغربية كان على ضرورة أن يتم الاستفتاء على مرحلتين:

المرحلة الأولى: وقف إطلاق النار، ثم بعد ذلك تقوم الأمم المتحدة في المرحلة الثانية بالإشراف على الحملة الانتخابية وحملة التصويت، كما اعترض المغرب على فترة عمل لجنة تحديد الهوية واعتبرتها غير كافية لوضع اللوائح الانتخابية، كما طالبت السلطات المغربية بعدم السماح لدخول اللاجئين إلى الإقليم بعد تحديد لجنة الهوية لمن يحق لهم الانتخاب.[1]

أما عن الجانب الصحراوي، فقد رفضت جبهة البوليساريو وطالبت بحذف مصطلح الاندماج مع المملكة المغربية المحدود في السؤال الذي اقترحته خطة التسوية السلمية وإجراء الاستفتاء، وتغييره بسؤال آخر يطلب من الشعب الصحراوي إذا كان يريد الاستقلال أم لا.

وبالرغم من تحفظات الطرفين، إلا أن مجلس الأمن توصل إلى المصادقة بالإجماع على القرار رقم: 658 في جوان 1990.

كما صدر في آفريل 1991، قرار آخر عن مجلس الأمن يحمل الرقم: 960، وضعت في الترتيبات الكاملة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية، أهم الخلفيات أو الأسباب الحقيقية لمخطط السلام لسنة :1995

1 – وجود حرب توسعية مستعمرة على الشعب الصحراوي، وامتداد هذه الحرب إلى درجة أصبحت تهدد السلم والأمن الدوليين على شعوب المنطقة.

2 – عدالة الكفاح الذي يخوضه الشعب الصحراوي في إطار حق تقرير المصير.

3 – الجهود المتواصلة التي تقوم بها الأمم المتحدة، والوحدة الإفريقية ووقوفهم على ضرورة حل هذا النزاع القائم، وذلك بإقامة استفتاء يضمن تقرير مصير الشعب الصحراوي.

4 – وجود وضعية احتلال عسكري ومدني للصحراء الغربية ووجود جيش ومستوطنين مغاربة.

5 – توجه العالم في المدة الأخيرة إلى لغة الحوار والتفاوض، كما يجري ذلك في العديد من نقاط العالم.[2]

وحدد القرار الأمور الرئيسية التالية:

1 – السؤال الذي سيطرح على الاستفتاء يكون الاختيار بين الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب.

---

[1] بن عامر تونسي، **مرجع سابق الذكر**، ص 234 .

[2] محمد عصمت بكر، **مرجع سابق الذكر** ، ص232 .

2 – تنظيم الاستفتاء اعتماداً على الإحصاء الإسباني الذي أجرته الإدارة الإسبانية عام 1974، والبالغ عددهم خمسة وسبعون ألف شخص من يحق لهم التصويت.

3 – تشكيل لجنة الهوية تكون مهمتها مراجعة اللوائح الانتخابية وفقاً للإحصاء الإسباني وقبول الطلبات المرفقة بوثائق إثبات هوية من أي صحراوي يجد نفسه مستثنى من ذلك الإحصاء.

4 – تأسيس بقية هيئة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينرصو) ومحاولة من الأمين العام للتوفيق بين طرفي النزاع حول تحديد هوية الناخبين، قدّم "بيريز دي كويلار" معايير جديدة لحل الخلاف القائم دون تجاوز الإحصاء الإسباني، وقد تمثلت هذه المعايير فيما يلي:

– الأشخاص الواردة أسمائهم في الإحصاء الإسباني 1974.

– الأشخاص اللذين أقاموا في الصحراء الغربية كأعضاء في إحدى القبائل الصحراوية أثناء فترة إجراء الإحصاء الإسباني ولم يتم تسجيلهم في الإحصاء.

– أعضاء العائلات القربون من أشخاص المجموعتين السابقتين، آباء، أمهات، أبناء، الأشخاص من آباء صحراويين ولدوا في الإقليم.

– أشخاص من قبائل صحراوية تنتمي للإقليم وأقاموا فيه لمدة ستة سنوات متصلة أو إثنى عشرة متقطعة قبل حلول الأول من ديسمبر 1974.

إلا أن جبهة البوليساريو بقيت متمسكة بالإحصاء الإسباني واعتبرته خطة لإرضاء الطرف المغربي وعمل يعرقل مخطط السلام، وهكذا انتهت عهدة "بيريز دي كويلار"، بدون نتائج ملموسة، إلى أن جاء " بطرس بطرس غالي" كأمين عام للأمم المتحدة، الذي وجد المخطط مليء بالشطب والتصحيح، فلم يقم بأية مبادرة، ولم يفعل أكثر من النظر إلى الطرف الصحراوي بأنه حلقة ضعيفة في الصراع، محاولاً إرغامه بقبول مقاييس "ديكويلار" بدون شرط.[1]

قدم الأمين العام معايير جديدة كأساس لأهلية الاشتراك في الاستفتاء خلال تقرير عرضه على مجلس الأمن في جوان 1993، تمثل في:

1 – الأشخاص الذين ترد أسمائهم في قائمة الإحصاء الإسباني مع مراعاة المعلومات التي قدمها كلا الطرفين.

(1) وثيقة صادرة عن السفارة الصحراوية بالجزائر، **قضية الصحراء الغربية مشكل تصفية استعمار وتقرير مصير شعب** . 2002

2 – الأشخاص اللذين يعيشون في الإقليم كأفراد قبيلة صحراوية وقت إجراء الإحصاء الإسباني ولم يتم إحصائهم عليهم أن يثبتوا أنهم أفراد من إحدى القبائل الصحراوية التي شملها ذلك الإحصاء وأنهم كانوا يقيمون في الإقليم أثناء إجرائه.

3 – أفراد الأسرة من الدرجة الأولى من المجموعتين الأولى والثانية (ألآب، الأم، الأبناء).

4 – الأشخاص الذين ينحدرون من أب صحراوي مولود في الإقليم لكنهم عجزوا عن إثبات أنهم موجودين في الإقليم وقت الإحصاء الإسباني.

5 – الأشخاص وأفراد القبائل الصحراوية المنتمية إلى الإقليم والذين أقاموا فيه لفترة ستة سنوات متصلة أو لفترات منقطعة تصل إثنتى عشرة سنة قبل ديسمبر 1974، ويطبق هذا المعيار على الأشخاص اللذين لم تشملهم المعايير السابقة.

6 – يتم إثبات الأحقية في الاستفتاء من خلال الوثائق التي تشمل جوازات السفر وبطاقات الهوية أو السجلات العائلية وشهادات الميلاد، وعقود الزواج، وشهادات الوفاة وتصاريح الإقامة، كما يحق لشيوخ القبائل الصحراوية المشمولة في إحصاء 1974، الإدلاء بشهاداتهم أمام لجنة تحديد الهوية.

7 – تكلف لجنة تحديد الهوية بوضع القائمة النهائية للمؤهلين في الاشتراك في الاستفتاء من أهالي الصحراء الغربية تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.

كما أوصى "بطرس بطرس غالي" مجلس الأمن على اتخاذ ثلاثة خيارات إزاء هذا الخلاف والمتمثلة في:

أ – أن يقرر مجلس الأمن بتنظيم وإجراء استفتاء في الصحراء الغربية بغض النظر عن موافقة أطراف النزاع في فترة أقصاها شهر ماي 1994.

ب – إصدار قرار من مجلس الأمن ينص فيه على مواصلة لجنة تحديد الهوية مهامها لغاية شهر جويلية 1994.

ج – إعلان مجلس الأمن استحالة وجود التعاون مع طرفي النزاع الأمر الذي يؤثر على مهام تحديد لجنة الهوية، وبالتالي يقرر إنهاء عمل بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية على مراحل وتوقيف عمليات تسجيل وتحديد هوية الناخبين الصحراويين، مع إبقاء على عدد محدود من المراقبين العسكريين التابعين للبعثة الأممية لرصد وقف إطلاق النار بين الطرفين.

فبالرغم من مساعي الأمين العام لإجراء الاستفتاء، إلا أن الموضوع عاد إلى نقطة الصفر بعد أسحاب شيوخ القبائل الممثلين لجبهة البوليساريو في لجنة تحديد الهوية من جهة، وبالموقف المغربي من

جهة أخرى، بعدم قبوله إلا بإجراء استفتاء على أساس الحل التوفيقي الذي قبلته البوليساريو في البداية، لترفضه في الأخير، الأمر الذي أدى إلى تعليق عملية تحديد الهوية في الصحراء الغربية عام 1996.

وهكذا تنتهي عهدة " بطرس بطرس غالي " بدون أن يحقق التسوية سلمياً ليحل محله السيد " كوفي عنان".

أعلن الأمين العام الجديد للأمم المتحدة " كوفي عنان" في تقرير قدّمه إلى مجلس الأمن في ماي 1997، عن تعيينه لـ" جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكية الأسبق كممثل خاص له في الصحراء الغربية، قصد دفع الصحراء الغربية إلى الأمام بعد الجمود الذي عرفته المشكلة منذ بداية النزاع، إلا أن مساعي "جمس بيكر " لم تكن بالمثمرة.

عند مغادرة " جمس بيكر" منصبه، عين الأمين العام للأمم المتحدة السيد " ألفارو دوستو" الدبلوماسي الأممي البيروفي، كمبعوث له في الصحراء الغربية، وقد جاء هذا التعيين في وقت شددت فيه السلطة الجزائرية التي تحتضن البوليساريو الطريق أمام أي تقارب مغربي- جزائري، بعد رفض حكومة "بوتفليقة " اليد الممدودة من العاهل المغربي "محمد السادس" الذي أصدر قرار برفع التأشيرة عن المواطنين الجزائريين لدخول المغرب، وهذا التوجه الجزائري جاء بعد ما أحست الحكومة الجزائرية أنها حوصرت داخل التحولات الدولية والإقليمية التي تسير في الخط الإيجابي للموقف الجزائري، إذ دعت فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية الجزائر والمغرب إلى حوار مباشر حول قضية الصحراء الغربية، وهي تحولات أقرت ضمنياً بأن الجزائر طرفاً في النزاع، وأن التسوية والاستقرار في المنطقة المغربية بيد الجزائر.[1]

المطلب الثاني: اتفاقيات التسوية 1997 – 2002.

تميزت هذه الفترة بتعيين " جمس بيكر " كممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة آنذاك " كوفي عنان "، وللبدء في مساعيه لإيجاد حل عادل وشامل للقضية الصحراوية قام بجولة في المنطقة في أفريل 1997، التقى إثرها بممثلين عن الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو لإقناع طرفي النزاع بالتمسك بخطة التسوية السليمة للأمم المتحدة لإنهاء النزاع القائم، كما دعى " جمس بيكر" في جوان 1997، جميع الأطراف بمفاوضات مباشرة بمدينة لشبونة البرتغالية، أبدى فيها طرفا النزاع موافقتهما على إنهاء مشاكل تحديد الهوية ، وتسوية مشكلة اللاجئين عن طريق الإعداد لعملية عودة هؤلاء، تشرف عليها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

[1] **تقرير عن قضية الصحراء الغربية**، من الموقع: www.onu.org يوم 02-01-2017 على الساعة 23.45

وتم عقد مفاوضات مباشرة أخرى في أوت 1997 بلشبونة، حيث أقنع "جمس بيكر " طرفي النزاع بضرورة تخفيض حجم قواتهما في المراكز التي حددتها خطة التسوية السلمية كما اتفقا على تبادل أسرى الحرب بين الطرفين، وإطلاق سراح جميع المساجين الصحراويين

إثر مفاوضات مباشرة في مدينة هيستون الأمريكية، إلى عقد اتفاق سمي بـ" اتفاق هيستون" في سبتمبر 1997، تعهدت فيه الأطراف المتنازعة بتنفيذ جميع الاتفاقيات التي أعلنها "جيمس بيكر"، وبعده يحدد موعد حملة الاستفتاء، وهو الأمر الذي قبله كل الأطراف في هذه الاتفاقية دون أي احتجاجات تذكر.

1 – اتفاقية هيستون 1997:

بدأت أولى جولات المباحثات السرية المباشرة بين المغرب والبوليساريو برعاية السيد بيكر في ماي 1997، بحضور عن الجانب المغربي الدكتور عبد اللطيف الفيلالي، الوزير الأول، ومن الجانب الصحراوي السيد البشير المصطفى المفاوض الصحراوي الأول، وبحضور مندوبين عن الجزائر وموريتانيا بصفة مراقب، ثم تلتها الجولة الثانية من المحادثات المباشرة في لندن 19 و 20 جويلية 1997، وبعدها جاءت جولة لشبونة للمباحثات المباشرة في 29 أوت 1997، ثم الجولة الرابعة والمشهورة في هيستون تكساس، ما بين 14 و 16 ديسمبر 1997، حيث نصت هذه المفاوضات على: [1]

1 – توافق الأطراف على أن تحديد هوية الأفراد من التجمعات القبلية الذين يقدمون أنفسهم وهذا في أسرع وقت ممكن.

2 – توافق الأطراف على أن الأفراد من كل المجموعات القبلية الأخرى بإمكانهم التقدم للتحديد.

3 – توافق الأطراف على أن الممثل الخاص للأمين العام يقدم للأطراف نتائج عملية تحديد الهوية بالعدد.

4 – توافق الأطراف على شهادة شفهية في عملية تحديد الهوية كما هو متفق عليه في خطة التسوية.

أما محادثات لشبونة في 29 أوت 1997، فتضمنت حل وسط حول تمركز القوات، حيث وافقت الأطراف على حضور القوات المسلحة المغربية وقوات جبهة البوليساريو المسلحة وفق عدد محدد، وسيتم تحديد ذلك بالتنسيق مع السلطات الجزائرية والموريتانية، وكان الغرض من الاتفاق على الحل الوسط هو

[1] محمد سالم الصوفي، **مرجع سابق الذكر** ، ص 324.

التعريف أكثر بحقوق ومسؤوليات الأطراف الملاحظة (*) بخصوص حصر أو احتواء الجيوش بغرض تنفيذ خطة التسوية والاستفتاء المتضمن في هذه الخطوة وتضمنت ما يلي:

1 – توافق الأطراف على الامتثال بالتزاماتها فيما يخص عملية تحديد الهوية من دعوة اللاجئين السجناء والمحجوزين.

2 – توافق على مقترحات وخطط التسوية في استفتاء يكون عادل وشفافاً وحراً سواء للمشاركين والملاحظين والمعتمدين، وتوافق على أن الممثل الخاص للأمين العام سيعطي إشارة انطلاقة حملة الاستفتاء عندما يرى أن كل تلك الشروط قد تحققت.

3 – الموافقة على أن صلاحيات هيئة الأمم خلال الفترة الانتقالية وخلال حملة الاستفتاء يجب أن تمارس من أجل الضمان على وجود حرية التعبير وحرية حركة الموظفين والملكية.

4 – تخول للممثل الخاص للأمين العام صلاحية أن يصدر تعليمات لعدم استعمال الترهيب الذي يمكن أن يؤثر على تنظيم وإدارة استفتاء عادل وشفاف وحر.

كما أكدت هيئة الأمم المتحدة في اتفاقية " هيستون" على دعمها لمساهمة منظمة الوحدة الإفريقية في عملية الاستفتاء في الصحراء الغربية بصفتها مراقب حسب الصيغ المقترحة في خطة التسوية السلمية السياسية، وبشكل تعيين "جيمس بيكر" كممثل خاص للصحراء الغربية نقطة تحول، حيث استطاع أن يحصل على موافقة طرفي النزاع حول أكبر المسائل التي تعيق خطة التسوية سلمياً (تحديد الهوية، تخفيض القوات، أسرى الحرب، مشكلة اللاجئين)، بفضل مفاوضات مباشرة التي اعتبرت بحد ذاتها إنجازاً لم يتحقق من قبل لا سيما في ظل الرفض المستمر السابق للسلطات المغربية للجلوس في طاولة واحدة مع جبهة البوليساريو.[1]

وتم تحديد 31 ماي 1998، كمدة انتهاء عمل لجنة تحديد الهوية في الصحراء الغربية، كما تقوم مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في 07 ماي 1998، بتنفيذ عملية عودة اللاجئين الصحراويين إلى الإقليم على أن تنتهي في تنفيذها في 01 نوفمبر 1998، لتبدأ حملة الاستفتاء خلال الفترة ما بين 06 نوفمبر إلى 06 ديسمبر 1998، على أن ينفذ الاستفتاء يوم 07 ديسمبر 1998.

وأعلن " كوفي عنان " على عدد الأشخاص الصحراويين الذين تم تحديدهم للمشاركة في الاستفتاء، حيث قدّر هذا العدد بـ" 101772 شخص.

(*) الأطراف الملاحظة: الجزائر وموريتانيا.

[1] طاهر مسعود، **مرجع سابق الذكر**، ص 312.

غير أنّ تجدد الخلاف بين طرفي النزاع دفع بـ" كوفي عنان" إلى تقديم تقرير عرضه على مجلس الأمن طلب فيه تأجيل عملية الاستفتاء في الصحراء الغربية إلى ديسمبر 1999.

صدر بذلك عن مجلس الأمن القرار رقم: 1215 في ديسمبر 1998، تضمن تمديد عهدة البعثة الأممية لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينرصو) إلى غاية 13 جانفي 1999 وأجل موعد الاستفتاء في الإقليم الصحراوي إلى عام 2000.

وأمام تأزم الوضع في تلك الفترة صرّح " كوفي عنان" قائلاً: " من الواضح أن الوصول إلى حل سلمي هو أمر مرغوب فيه، إلا أن فشل العملية من شأنه أن يقود إلى تجديد العمليات العسكرية، وهذا أمر ينبغي تجنبه بأي ثمن". [1]

حيث اعتبر بعض الملاحظين هذا التصريح على أنه ضوء أخضر إلى " جيمس بيكر" لإيجاد حل سياسي أكثر منه قانوني، لتقدم جهود منظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاع.

2 – اتفاق الإطار 2001:

نشر "كوفي عنان" في جوان 2001، مقترحات بيكر الجديد التي سميت بـ"خطة اتفاق الإطار"، التي تضمنت ما يلي:

1 – تمكين سكان الصحراء الغربية من ممارسة السلطة الكلية في قضايا الحكم المحلي والميزانية والضرائب والأمن الداخلي والخدمات الاجتماعية والتعليمية، وكذا الجوانب التجارية والزراعية والمعادن، والصيد البحري، والصناعة والبيئة.

2 – تبقى الحكومة المغربية(الحكومة المركزية) اختصاصات العلاقات الخارجية بما فيها الاتفاقيات الخارجية والأمن الوطني والدفاع الخارجي وتعيين الحدود وحمايتها والمسائل المتعلقة بالأسلحة.

3 – احترام القوانين الصادرة عن الجمعية التشريعية لدستور المملكة المغربية وقوانينه، إلا إذا تعارضت مع قواعد السلوك التي اتفق عليها الطرفان في " هيستون"1998، خاصة فيما يتعلق بإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية.

4 –عدم إمكانية الإعلان من جانب واحد على أي تغيير أو إلغاء لوضع الصحراء الغربية.

5 – يحرص الأمين العام للأمم المتحدة مساعيه الحميدة ووساطته إلى مجلس الأمن لمساعدة طرفي النزاع على تنفيذ الخطة أو إضافة مقترحات أخرى.

---

[1] رويت ميغيل كارلوس، **مرجع سابق الذكر**، ص34.

6 – يوافق طرفا النزاع على تنفيذ هذه الخطة بسرعة، مع طلبهما مساعدة منظمة الأمم المتحدة لهذا الغرض.

ويقترح مشروع الاتفاق الإطار الجزائر وموريتانيا كشاهدين عليه وتكون فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ضامنتين لتعزيز التسوية وتنفيذ هذه الخطة.[1]

رحبت المملكة المغربية بشكل واضح بالإطار العام للخطة الجديدة، لأن هذا الحل السامي الذي أتى به " جيمس بيكر " لا يخرج عن الرؤية المغربية، ولا يمس سيادة المغرب على المحافظات الصحراوية.

بينما بدأ اقتراح " بيكر" لكل من جهة البوليساريو والجزائر على أنه خيانة بالكامل، إذ رأت البوليساريو أن المخطط الجديد يمنح فرصة أفضل للمملكة المغربية لضم أكثر مما اقترحته خطة التسوية، وأنه ينزع من الشعب الصحراوي حق تقرير مصيره وينظر إليه بأنه شعب تابع للمملكة المغربية، وهذا الأمر يتنافى مع الرغبة الدولية ومواثيق منظمة الأمم المتحدة التي نصت واعترفت بحق تقرير مصير هذا الشعب، وتصفية الاستعمار نهائياً من الإقليم.

قدمت الجزائر اقتراح قصد تقوية الثقة بين طرفي النزاع، حيث توضع خطة التسوية حيز التنفيذ خلال مرحلة انتقالية قصيرة قبل إجراء الاستفتاء، يوضع فيها الإقليم الصحراوي تحت سلطة وإدارة الأمم المتحدة، لكن قوبل هذا الطرح الجزائري بالرفض من طرف الأمين العام، ليقدم بعد ذلك حلا سنة 2002، عبر ممثله الخاص " جيمس بيكر".

3 – خيار التقسيم2002:

اقتراح هذا الخيار من قبل الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" بالتشاور مع ممثله الخاص للمنطقة " جيمس بيكر"، حيث اقترحا إمكانية تقسيم الإقليم، قوبل حل التقسيم بالرفض القاطع من طرف السلطات المغربية واعتبرته مساساً بالوحدة الترابية المغربية، واعتبرت أن هذا الخيار سيؤدي إلى عدم الاستقرار والأمن.[2]

حيث أكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الصادر في فيفري 2002، بأنه يواجه واحد من أربع خيارات ممكنة لحل النزاع في الصحراء الغربية كما يلي:

---

[1] السيد حمدي يحظيه، **مرجع سابق الذكر**، ص234.

[2] http://www.mokatel.com. 14-02-2017 – 13:12

– الخيار الأول: يتمثل في انسحاب بعثة الأمم المتحدة من الإقليم، والاعتراف بالفشل، وترك الطرفان يواجهان مصيرهما.

– الخيار الثاني: تنفيذ مخطط الإطار دون الرجوع إلى استشارة الأطراف المعنية بالنزاع.

– الخيار الثالث: تقسيم الصحراء الغربية.

– الخيار الرابع والأخير: فرض حل على جميع الأطراف، وهذا الخيار الذي يخشى المغرب أن يدفع به مجلس الأمن مستقبلاً، خاصة بعد فشل الحل السياسي لـ"جيمس بيكر" الذي فضله المغرب.

سارعت المملكة المغربية إلى رفض هذا الحل، في حين رحّبت به الجزائر وجبهة البوليساريو واتهمت الحكومة المغربية النظام الجزائري بالتحرش على أقليم المملكة المغربية الجنوبية، والسعي إلى الوصول إلى منفذ بحري على الأطلس بأي ثمن، وقد صرح العاهل المغربي " محمد السادس" تدليلاً على هذا الموقف أثناء زيارته لمدينة العيون في مارس 2002 بقول:" إننا لن نتنازل عن أي شبر من أرضنا، واتهم الجزائر بالرغبة في الهيمنة والتوسع".

وفي ظل الرفض القاطع للمغرب لأطروحة التقسيم، قدّم " جيمس بيكر" في عام 2003 مشروعاً إلى الأمين العام، وقد كان آخر المشاريع التي قدمها الممثل الخاص في الصحراء الغربية.

المطلب الثالث: مخطط جيمس بيكر الثاني 2003:

يوصف عند المراقبين بـ " الحل الوسط"، إذ حاول هذا المشروع الجمع بين خطة التسوية السلمية وبين اتفاق الإطار، واقترح فيه منح الصحراويين حكماً ذاتياً انتقالياً لمدة أربع سنوات بدل خمس سنوات، يتم فيها تنظيم استفتاء شعبي في الإقليم، وسعى المشروع إلى تقليص صلاحيات المملكة المغربية خلال الفترة الانتقالية عكس اتفاق الإطار الذي اعترف المغرب بالاحتفاظ بمقومات السيادة وأن تراعي المحاكم الصحراوية الدستور المغربي، واقترح " جيمس بيكر" في هذا المشروع حق اختيار النظام القضائي الصحراوي دون الالتزام بالدستور المغربي، وألزم المملكة بتقليص عدد قواتها المسلحة، ولم يحتفظ للسلطات المغربية في الإقليم سوى صلاحيات الشؤون الخارجية والدفاع، الأمر الذي يؤكد على أن هذا الحل يعدّ محاولة من " جيمس بيكر" لإيجاد مخرج للنزاع الصحراوي بأي ثمن ومن ورائه الولايات المتحدة الأمريكية الراغبة في ضمان وجود فعلي بالمنطقة، بعد أن ثبت أنها تختزن كميات واعدة من النفط والغاز.[1]

[1] طارق عزيز رخا، **مرجع سابق الذكر**، ص 67

رفضت المغرب هذا الحل واعتبرته تراجعاً عن خطة الإطار، وأنه يتضمن العديد من المقترحات تمس بالسيادة المغربية على الإقليم.

الأمر الذي يعرقل خطة إجراء الاستفتاء الذي كان معظم عقده في فترة لا تتعدى أربع سنوات.

أما عن البوليساريو فوافقتا على المشروع، إذ اعتبرت هذه الموافقة كمحاولة لتوريط المملكة المغربية ووضعها في وضع محرج باتهامها بأنها الجهة الوحيدة التي تعيق إيجاد مخرج للنزاع.

إذ راهن مجلس الأمن من خلال قراره رقم: 1495 بتاريخ: جويلية 2003، دعمه لهذا المخطط الذي يعتبر" الحل الأمثل"، بموافقة الأطراف، ودعا لهذه الأخيرة إلى العمل سوياً حتى يكون مخططاً قابلاً للتطبيق، ولم يكن للمملكة المغربية إلا أن اعترضت مرة أخرى على قرار مجلس الأمن، متمسكة بإيجاد حل يضمن الوحدة الترابية المغربية.

الموقف المغربي حال دون إمكانية تحقيق المخطط، كما جندت المغرب حملاتها الإعلامية ذات الأوجه المتعددة، فهي تساند كل المبعوثين الأمميين الذين يعينهم الأمين العام للأمم المتحدة، لأجل إيجاد حل سلمي للقضية الصحراوية، وفي ذات الوقت تبقى متمسكة بسيادة وضم إقليم الصحراء الغربية لباقي أراضيها.

أما الشعب الصحراوي، فقد ردّ على السياسة المغربية بالبدء بسلسلة المظاهرات والاعتصامات السلمية منذ 21 ماي 2005، مطالبين بتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير، عن طريق تنظيم استفتاء شعبي عام بعيداً عن أي ضغط عسكري أو إداري، إلا أن السلطات المغربية وبدل أن تتعاطى بإيجابية مع هذه التطورات وتراجع مواقفها المتعنتة، انتهجت سياسة خطيرة قوامها تكثيف حملات القمع والتنكيل بالمواطنين الصحراويين، والزج بالمئات في السجون المغربية، وتنظيم محاكمات صورية تفتقد لكل شروط النزاهة والشفافية والعدالة.

وبعده عرفت القضية نوعاً من الانسداد والجمود والتأجيل، فكل لائحة تصدر عن مجلس الأمن لا تأتي بجديد لصالح القضية، وإنما تتبع سابقاتها من اللوائح في التأجيل.

وأمام تفاقم الوضع الإنساني في المنطقة الصحراوية المحتلة، فصل تقرير خاص للمفوضية السامية للأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان في سبتمبر 2006 بخصوص الانتهاكات التي يعاني منها السكان الصحراويون في المناطق المحتلة، إذ أتت الأمم المتحدة بلائحة صادقت عليها الجمعية العامة في 14 ديسمبر 2006، بموافقة 76 دولة وامتناع 72 دولة عن التصويت، ونصت هذه اللائحة 1514

على ضرورة تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية وفقاً للشرعية الدولية، مجددة التأكيد على صلاحية المخطط الأممي لسنة 1991، ومخطط " جيمس بيكر" لحل النزاع القائم بين المغرب وجبهة البوليساريو.

وتؤكد اللائحة أيضاً أن مسألة الصحراء الغربية تندرج ضمن مسؤوليات الأمم المتحدة، ومن هذا المنطلق يتعين على الأمم المتحدة العمل على تسويتها وفقاً للشرعية الدولية وقد أشار أغلب الدبلوماسيين الصحراويين أن اللائحة أرادت أن توجه رسالة شديدة اللهجة للمغرب، لتضع حداً لتماطله ومناوراته الهادفة إلى وضع المجتمع الدولي أمام الواقع الاستعماري للصحراء الغربية، وأن الشعب الصحراوي سيبقى متمسكاً بمبدأ تقرير مصيره. وعقب انتهاء عهدة " كوفي عنان" التي لم تعط حلاً فعالاً للأمم المتحدة، والذي بدوره عين الدبلوماسي البريطاني " جوليان هارستون"(*)، رئيساً لبعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية.

كما أكدت الجبهة الشعبية على استعدادها للتعاون مع الممثل الخاص الجديد للأمين العام للأمم المتحدة لإنجاح مهمة " المينورسو" في الصحراء الغربية، لتحقيق هدفها المتمثل في تنظيم استفتاء حر ونزيه لتقرير مصير الشعب الصحراوي، كما أدانت البوليساريو العرقلة الجديدة من خلال الترويج والدعاية، كما يسعى لأطروحة " الحكم الذاتي"، وطالبت جبهة البوليساريو ببذل كل الجهود لتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية من خلال تطبيق خطة السلام المصادق عليها من طرف مجموعة دولية.

فمن الملاحظ مما جاء في هذا المبحث، أن رغم المقترحات والاتفاقيات التي حاولت من خلالها هيئة الأمم المتحدة، الجهة المسؤولية أساساً عن حل النزاع في المنطقة، إلا أنها لم تتوصل إلى تحقيق نتائج ملموسة ومرضية لفترة طويلة لا من خلال اقتراح" بيريز دي كويلار" ولا حتى من خلال مختلف الخطط والاتفاقيات المقترحة من طرف " جيمس بيكر"، الذي ترك رصيداً من الفشل، الذي علق عليه الأمين العام للأمم المتحدة " كوفي عنان" لكونها " حصيلة الصفر".

المبحث الثاني: جولات مفاوضات بين طرفي النزاع والبدائل الممكنة لحل النزاع:

أجريت عدة مفاوضات بين جبهة البوليساريو الممثل الشرعي للشعب الصحراوي، والمغرب , اخذ الطرفين عدة جولات حيث تنوعت بالمباشرة، والغير مباشرة من اجل الخروج بنتيجة تكون الفاصل لهذه

(*) جوليان هارتسون: شغل منصب مدير الأمم المتحدة منذ ماي 2004، التحق بالأمم المتحدة 2005، بعد إن عمل بوزارة الخارجية البريطانية، كما شغل عدة مناصب بالهيئة الاممية لعمليات حفظ السلام بمقر الأمم المتحدة.

القضية التي عمرت طويلا، وسنحاول التطرق في هذا المبحث إلى أهم هذه المفاوضات ، والتطرق كذلك إلى البدائل الممكنة التي من شانها إن تحل هذه القضية .

المطلب الأول:- جولات المفاوضات 2007-2008:

أعرب الأمين العام للأمم المتحدة الجديد "بان كيمون" على أمله في أن تساهم المفاوضات المباشرة في التوصل إلى حل عادل ومستديم للنزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو قائلا: "أتمنى أن يغتنم الطرفان هذه الفرصة للتطرق إلى كافة انشغالاتهم ومصالحهم وأن تسهل مجموعة الاتصال هذه المأمورية بمعية الأمم المتحدة بغية التوصل إلى حل عادل ودائم لهذه المشكلة.[1]

وأردف قائلا أن "هذه أول خطوة في مسار المفاوضات التي يباشرها مبعوثي الخاص بيترفان والسوم وآمل أن تكرس بداية مسار سياسي".

كما ذكر باللائحة 1754 التي صادق عليها مجلس الأمن في 30 أفريل 2007 والتي يدعو فيها الطرفين ومجموعة أصدقاء الصحراء الغربية إلى حضور اجتماع سيعقد قرب مدينة نيويورك، والتي يلتزم من خلالها طرفي النزاع بمفاوضات مباشرة بنية حسنة ودون شروط مسبقة.

تبقى الأهداف الرئيسية من اللائحة 1754 لمجلس الأمن:

1- إيجاد حل سياسي يضمن ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير.

2- أن وسيلة الوصول للحل السياسي من المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية.

3- أن الإطار هو الأمم المتحدة التي تنظم وتشرف مباشرة على هذه المفاوضات باعتبارها المسؤولة عن تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية.

كما أكد عضو الأمانة الوطنية للجبهة ووزير الشؤون الخارجية السيد "محمد سالم ولد السالك" على توضيح النقاط التالية:

1- إن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار طبقا للمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة والتصريح 1514 للجمعية العامة لسنة 1960 والتصريح 2625 للجمعية العامة لسنة 1970 والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 1975 وقراري مجلس الأمن 658 لسنة 1990 و690 لسنة 1991 ورأي المستشار القانوني للأمم المتحدة لسنة 2002.

[1] وكالة الأنباء الصحراوية، من الموقع:. http://www.spsrasd.enfo/ar/infos/sps-a.htm يوم 13-04-2017، على الساعة 21:30

2- إن ممارسة الشعب الصحراوي لحقه الثابت والطبيعي وغير القابل للتصرف في تقرير المصير يعتبر ممرا إجباريا في أي عمل يهدف إلى إنهاء الصراع بين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب والمملكة المغربية باعتبار أن الشعب الصحراوي هو وحده صاحب الحق، وبما أنه هو صاحب السيادة فهو وحده يمتلك كلمة الفصل، واختياره الحر من خلال استفتاء ديمقراطي نزيه وشفاف أضحى أمرا لا بديل له.

3- إن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب تعلن قبولها لأي خيار يقره الشعب الصحراوي من خلال استفتاء لتقرير المصير تنظمه وتراقبه الأمم المتحدة ويضمن العدالة والشفافية والديمقراطية.

4- إن الطرف الصحراوي وفي حالة فوز خيار الاستقلال واستباقا لاستشارة الشعب الصحراوي مستعد إلى التوصل إلى اتفاقيات مع المملكة المغربية تخص القضايا الاقتصادية والأمنية والسياسية الانسانية من شأنها أن تفتح أبوابا رحبة أمام السلام والوئام والتعاون والتضامن لفائدة الشعبين الصحراوي والمغربي وأن تساهم في بناء مغرب عربي منسجم، موحد وديمقراطي.

5- إن الطرف الصحراوي لم يلاحظ، مع كامل الأسف، أي مؤشر ايجابي يدل على أن الطرف الآخر (المملكة المغربية) مستعد لتجاوز سياسة الاحتلال بالقوة والأمر الواقع ونقض العهد والالتزامات، ويعتبر الطرف الصحراوي كذلك أن تراجع حكومة "محمد السادس" عن مخطط التسوية لسنة 1991 واتفاقيات هيوستن لسنة 1997 الموقع عليهما رسميا من لدن حكومة "الحسن الثاني"، وكذا رفضها لخطة بيكر، يعتبر ذلك نسفا لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية بالوسائل السلمية والديمقراطية.

6- إن الطرف الصحراوي يوجه نداءا عاجلا إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي وإلى رئيس وأعضاء مجلي الأمن للحيلولة دون ضياع الفرصة التي توفرها مفاوضات منهاست (MANHASSET) وذلك من خلال دفع الطرف المغربي إلى الالتزام واحترام هدف هذه المفاوضات كما حدده مجلس الأمن في اللائحة 1754 بتاريخ 30 أبريل المتمثل في الحل السياسي الذي يضمن ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير.

7- يوجه الطرف الصحراوي، بهذه المناسبة نداءا خاصا إلى تلك الدول التي من داخل مجلس الأمن أو خارجه، شجعت من خلال مواقفها العلنية أو من خلف الستار حكومة "محمد السادس" في مسعاها للتملص من التزاماتها الموقع عليها أثناء عهد "الحسن الثاني" أو للتنكر للقرارات الشرعية الدولية وذلك

بغية مراجعة سياساتها تجاه قضية الصحراء الغربية، لأن السلام والاستقرار في المنطقة مرهونان باحترام المشروعية الدولية وخاصة احترام الحدود الموروثة غداة الاستقلال ومساواة حقوق الشعوب وحقها في تقرير المصير والامتناع عن العدوان واستعمال القوة لفرض الأمر الواقع.

جولة مانهست I:

اتسمت الجولة الأولية بمانهست 18 و19 جوان 2007 بالموقف الجامد والمتحجر، حيث دافع الوفد المغربي عن فكرة الحكم الذاتي في حين دافع الوفد الصحراوي على مبدأ تقرير المصير الذي أفرزته الأمم المتحدة ومجلس الأمن.[1]

الشيء الايجابي هو أنه حدد إطار المفاوضات وهدفها وكذا أطراف النزاع المتمثلة في المغرب وجبهة البوليساريو، وأن الحل سترعاه الأمم المتحدة، والاتفاق على جولة قادمة من المفاوضات.

كما أكد ممثل الأمين العام خلال هذه المفاوضات، السيد "لين باسكو" على حق تقرير المصير.

جولة مانهست II:

انطلقت الجولة الثانية من المفاوضات المغربية الصحراوية بنيويورك في 2007/08/10 من أجل حل سياسي من شأنه ضمان حق تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، حيث يشرف كل من المبعوث الشخصي للأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للصحراء الغربية السيد "بيتر والسم" والمبعوث الخاص للصحراء الغربية ومنسق المينورصو السيد "جوليان هارستون" على سير المحادثات بصفتهما ممثلان للسيد "بان كي مون" ووسطاء منظمة الأمم المتحدة. [2]

ويحضر الوفدين الجزائري والموريتاني هذه المفاوضات بصفتهما البلدين المجاورين تم دعوتهما كملاحظين من طرف الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

حيث أكد الوفد الصحراوي مرة أخرى على النقاط التالية في مفاوضاته:

1- الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 1754 الذي دعا الطرفين للدخول في مفاوضات بحسن نية ومن دون شروط مسبقة، بغرض التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين ويكفل حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

---

[1] أناثيو فيو بولو، **مرجع سابق الذكر**، ص 43.

[2] المحفوظ أعلي بيبة، **المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية**، نشرة بمناسبة مفاوضات منهاست 10 - 11 أغسطس 2007، منهاست...نقطة البداية لمشوار طويل، ص02.

2- أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار يجب حلها عن طريق إعطاء الشعب الصحراوي الفرصة للتعبير الحر عن مصيره طبقا للقواعد التي يحددها قرار الجمعية العامة رقم 1514 من خلال استفتاء حر ونزيه لتقرير المصير.

3- ضرورة الالتزام بالإطار الذي حدده قرار مجلس الأمن وعدم التعنت والتخندق فيما يسمى بمقترح "الحكم الذاتي" والتقرير الأحادي الجانب بالإطار والهدف النهائي للمفاوضات.

4- المطالبة بردع الموقف المغربي، حتى لا يقود مرة أخرى إلى فشل عملية السلام والى نسف معاني الأمم المتحدة بالضبط كما فعل المغرب في السابق مع مخطط التسوية واتفاقيات هيوستن ومخطط بيكر.

5- إن ما يسمى بالحكم الذاتي الذي يقترحه المغرب لا يمكن أن يكون إلا خيارا مع الاستقلال اللذين يجب أن يقدما للاختبار الديمقراطي والسيادي للشعب الصحراوي في استفتاء حر ونزيه تشرف عليه وتنظمه الأمم المتحدة.

6- ومع ذلك فان ما قاد الاستفتاء إلى "الحكم الذاتي" فإن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، ستحترم النتيجة كتعبير عن إرادة الشعب الصحراوي، وفي المقابل فإذا ما قادا لاستفتاء إلى استقلال الصحراء الغربية، وهو الخيار الذي كان المغرب قد وافق عليه رسميا بموجب قبوله لمخطط التسوية واتفاقيات هيوستن، فإن المملكة يجب أن تقبل تلك النتيجة.

7- الأمر الجديد المطروح هو إرادة الطرف الصحراوي في أن يتقاسم مع المملكة المغربية التضحيات الضرورية لإقامة سلام دائم وعادل ومفيد للطرفين.

8- تحديد العرض الذي قدمه الطرف الصحراوي في الميادين الاقتصادية والأمنية والاجتماعية المتضمنة في مقترحها الذي تم تقديمه إلى الأمين العام بتاريخ 14 أبريل 2007، الذي تم أخذه بالعلم من قبل مجلس الأمن.

9- مطابقة الطرف الصحراوي المغرب بوقف نهب الثروات الطبيعية للصحراء الغربية ما لم تتم تصفية الاستعمار منها.[1]

جولة مانهست III:

جرت هذه الجولة بمدينة مانهست الأمريكية أيام 09/08/07 يناير 2008، حيث سمحت هذه الجولة بتعزيز المواقف التي تدافع عنها جبهة البوليساريو، وهي المواقف التي ترمي إلى تعميق المفاوضات بين المغرب والصحراء الغربية، بهدف تطبيق لوائح مجلس الأمن الداعية إلى تنظيم استفتاء

[1] **نفس المرجع**، ص03.

لتقرير المصير في الصحراء الغربية تحت إشراف الأمم المتحدة، والعمل على تطبيق لائحتي مجلس الأمن الدولي رقم 1754 و1783، من أجل تغليب العقل وانتصار الحق والعدالة والمشروعية الدولية، وبالتالي المساهمة في استتباب السلام العادل والدائم في المنطقة. كما تم التأكيد على ما يلي:[1]

1- أن يبقى الإطار المرجعي الذي حدده مجلس الأمن منذ 1975 إلى غاية قراره رقم 1754 المتبنى في 30 أبريل 2007، والتشبث بمبدأ تقرير المصير وحقوق الإنسان هي الأسس التي بنيت عليها هذه الفرص ضمن خطط عسكرية واتفاقيات هيوستن وخطة بيكر.

2- ضرورة دخول الطرفين في مفاوضات أكثر تعمقا ضمن الإطار المرجعي الذي حدده مجلس الأمن، ويتأسس هذا الإطار على ثلاثة محاور:

- **أولا:** المفاوضات المباشرة بين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي والمملكة المغربية كسبيل للمضي قدما وليس كغاية في حد ذاتها.

- **ثانيا:** الحل السياسي المتفق عليه من قبل الطرفين والذي يكفل تقرير مصير الشعب الصحراوي كهدف لعملية تصفية الاستعمار المعترف بها والمسجلة على هذا الأساس في جدول أعمال الأمم المتحدة.

ثالثا: حقيقة أن هناك فكرتان أو مقترحان على الطاولة يمثلان وجهة نظر الطرفين المعنيين بالنزاع.

3- وفد الصحراء الغربية يوجه نداء إلى المملكة المغربية لتضمن احترام حقوق الإنسان في المناطق المختلفة من الصحراء الغربية، ولكي لا يبقى هذا الموضوع عائقا سياسيا ونفسيا يعيق تقدم هذا المسار التفاوضي.

4- اعتبار حق تقرير المصير حق غير قابل للتصرف، وعليه يجب السماح للشعب الصحراوي باختيار مستقبله بشكل شفاف، قانوني، نزيه وحر.

انتهت هذه الجولة الثالثة من المفاوضات دون التوصل إلى نتائج تدخل في خانة القضايا الجوهرية، والنتيجة كانت مخيبة للآمال، على الرغم من اعتبار المراقبين لاتفاق الجانبين عقد جولة مفاوضات رابعة تقدما في طريق تقديم الصعاب وفرصة أخرى للأمم المتحدة لمواصلة مساعيها.

جولة مانهست VI:

تم اللقاء في 18 مارس 2008 بين طرفي النزاع، حيث اتسمت هذه الجولة برفض المغرب كليا لتدابير الثقة الإنسانية التي اقترحتها منظمة الأمم المتحدة، وأشار المبعوث الشخصي إلى الصحراء

[1] تقرير الجولة الثالثة من المفاوضات بمانهست، **المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية**، مجلة أضواء تصدر عن مركز الإعلام الصحراوي بالجزائر، منهاست، العدد 02 يناير 2008، ص18.

الغربية للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد "بيترفان فاليد سوم" إلى أنه "من بين الاقتراحات التي طرحتها من أجل توسيع تدابير الثقة، وافق الطرفان على أحدهما ألا وهو العمل على تنظيم الزيارات العائلية عن طريق البر التي ستضاف إلى برنامج الزيارات التي تقام حاليا عبر الجو".

هذه العائلات يفرقها الجدار الرملي الذي بناه المغرب خلال الثمانينات على طول 2000 كيلومتر، والذي يقسم الصحراء الغربية إلى شطرين والذي زرعت فيه قرابة الستة ملايين قنبلة.

كما تتمحور تدابير الثقة التي اقترحا المبعوث الأممي حول:[1]

1- تبادل البعثات السياسية الرفيعة المستوى بين الطرفين.

2- تشكيل لجان عسكرية مختلطة بين المغرب وجبهة البوليساريو تعمل على ضمان احترام وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ منذ شهر سبتمبر 1991.

3- تقديم منتديات دورية ومنتظمة بين ممثلي السكان الصحراويين (من جهتي الجدار لمناقشة المسائل غير السياسية).

كما كانت جبهة البوليساريو تريد أيضا "إدراج مسألة حقوق الإنسان المنتهكة بصفة يومية في الأراضي المحتلة من قبل المغرب في أجندة المفاوضات"، وأكد الطرف الصحراوي أن الاقتراح المغربي يمنح الحكم الذاتي للصحراء الغربية "غير مقبول كخيار وحيد للاستفتاء كونه ينطلق من المبدأ القائل إن الإقليم مغربي"، هذا وقد صرح الأمين العام ومبعوثه الشخصي وبنحو لا لبس فيه "أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن ترعى خطة تستبعد استفتاء يتضمن الاستقلال كواحد من الخيارات، في حين توفر حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية (الفقرة 14 من التقرير S/2006/817 بـ 16 أكتوبر 2006).

وكذلك فإن الموقف الذي ظلت تؤكده، ومنذ أكثر من عشرين سنة، منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي) ومعظم بلدان منطقة شمال إفريقيا فيما يخص القضية الصحراوية، لا يدع مجالا للشك حول المبادئ التي يجب أن تقود إلى البحث عن سلام عادل ودائم.

أعلن الوفد الصحراوي خلال الجولة الرابعة على ما يلي:[2]

1- إن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب مستعدة من أجل التطبيق الصارم لقراري مجلس الأمن رقمي 1754 و1783 أن الأمم المتحدة لا تعترف بالسيادة للقوة المحتلة الحالية ولا حتى

[1] أرشيف وكالة الأنباء الصحراوية: http://www.spsrasd.info/ar/detail.php. يوم 19--04-2017. على الساعة 17:10

[2] **الاستقلال سلما أو بالقتال**، وثيقة صادرة عن مركز الإعلام الصحراوي، مارس2008، ص01.

وضعية دولة مديرة، حسب ما ورد في رأي القسم القانوني للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 29 يناير 2002.

2- إن الوفد الصحراوي يعتقد أن هدف مفاوضات "منهاست"، كما كان الحال مع المفاوضات السابقة في هيوستن ولندن ولشبونة، هو ضمان إقرار – وليس نفي – حق تقرير مصير الشعب الصحراوي طبقا للمقتضيات التي حددتها المجموعة الدولية في قرار الجمعية رقم 1514 (XV).

3- إن على الطرفين أن يبديا تعاونهما من أجل مساعدة الأمم المتحدة لاستكمال آخر مرحلة من عملية الاستفتاء آخذين بعين الاعتبار المقترحين الأخيرين، والجزء من المسافة التي قطعتها الأمم المتحدة إلى حد الآن باتجاه إعلان نتائج الاستفتاء.

4- ترك الأمم المتحدة لاستكمال هذه العملية من خلال سؤال الشعب الصحراوي عما يريده بشأن مستقبله، كما أن استمرار هذا النزاع طويل المدى لا يخدم مصداقية الأمم المتحدة، ولا الأمن والاستقرار في المنطقة ولا تنمية شعوبها.

5- الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ما تزال تقبل الدخول بصفة بناءة في مناقشة موضوع تدابير بناء الثقة التي اقترحت من طرف الأمم المتحدة في الجولة الثانية من المفاوضات، ومسألة احترام حقوق الإنسان المشار إليها في الجدولة الثالثة.

وبهذا انتهت هذه الجولة الرابعة دون تحقيق تقدم حقيقي.

المطلب الثاني: جولات مفاوضات 2010-2011.

جولات المفاوضات 2010:

عقدت الجولة الثالثة من المحادثات غير الرسمية في لونغ أيلاند، نيويورك في الفترة من 7 إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 وتزامن مع افتتاح الدورة المقررة عقدها يوم 08 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، مع قيام المغرب بتفكيك مخيم المحتجين الصحراويين خارج العيون والمواجهات التي أعقبت ذلك في المدينة، وهددت التوترات التي تلت ذلك لعرقلة المحادثات، حيث تشكل وفد جبهة البوليساريو في دوافع وتوقيت التصرف المغربي وفي جدوى المضي قدما في المحادثات بينما العنف يتصاعد، واستغرق الأمر جهدا كبيرا من جانب المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لعقد الجلسة الافتتاحية، وطوال الجولة راح كل من جبهة البوليساريو والمغرب يتهم الآخر مرارا وتكرارا بتصعيد التوتر وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية.[1]

1 http://www.mokatel.com.2017-03-20/

ولأن الوضع كان أصلا متوترا قبل البدء في المفاوضات بسبب مخيم أكديم يزيك لم تتوصل الأطراف إلى أي قرار ولا إلى أي نتيجة، حيث نقشت هنا بالأخص الكامل موضوع حقوق الإنسان، وكان من الواضح أنه كما حدث في الماضي لم يكن أي من الطرفين ليقبل باقتراح الطرف الآخر كأساس وحيد للمفاوضات في المستقبل، وتشجيع التفاعل البناء على الرغم من استمرار المأزق، وبمساعدة متخصصة في الوساطة من أحد مسؤولي وزارة الخارجية السويسرية واقتراح المبعوث الشخصي للأمين العام (كريستوفر روس) على الطرفين التفكير في كيفية خلق ديناميكية جديدة في الجولات المقبلة بالتفكير في نهج مبتكرة لعملية التفاوض وتحديد الموضوعات، ولعقد دورة متعلقة بتدابير الثقة وسعى المبعوث الشخصي على الحصول على المشاركة النشطة من جانب وفدين من الجزائر وموريتانيا مما زاد من أهميتها في عملية التفاوض وظلت هذه الوفود على إصرارها على وجوب معالجة القضايا الأساسية من قبل جبهة البوليساريو والمغرب وكان بناء الثقة الحالية والمقبلة هي تدابير إنسانية، تتجلى في الزيارات العائلية المتبادلة بين سكان إقليم الصحراء الغربية الواقع تحت حكم المغرب وسكان المخيمات اللاجئين والأراضي المحررة تحت حكم جبهة البوليساريو.[1]

عقدت الجولة الرابعة من المحادثات غير الرسمية في الفترة من 16 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2010 في نفس مكان الجولة الثالثة، وطرحت مرة أخرى المقترحات التي تقدم بها الطرفان في نيسان/أبريل 2007، ومرة أخرى رفض كل طرف مقترحات الطرف الآخر كأساس وحيد للمفوضات المقبلة، وكما تم الاتفاق عليه في الجولة السابقة، وبمساعدة من الخبير السويسري، انخرط الطرفان في مناقشات أولية بشأن النهج المبتكرة والمواضيع التي ينبغي مناقشتها.

غير أن الأجواء تأثرت مرة أخرى بسبب الأحداث التي وقعت في العيون، وراح كل طرف يتهم الآخر بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ويشكك في امتلاك الآخر للإرادة السياسية لإيجاد حل للنزاع، وانتهت هذه الجولة كالعادة دون الخروج بنتيجة للغرض الأساسي ووافقا الطرفين في عام 2011 على أساس عقد اجتماعات منظمة، وتجنب الأعمال التي تفوض لخلق أجواء للثقة اللازمة لإحراز التقدم.[2]

جولات المفاوضات 2011:

---

[2] مبارك محمد سالم، **جولات المحادثات ...ماذا بعد؟**، من الموقع: http://www.arso.org يوم 21 – 03-2017 على الساعة 20.30

2 http://www.Fundacionfaes.es /Documentes/ Boletin —23-03- 2017

عقدت الجولة الخامسة من المفاوضات غير الرسمية في الفترة من 21 إلى 23 كانون الثاني/يناير 2011 لونغ إيلاند، بنيويورك، ومرة أخرى وكالعادة استمر كل من الطرفين في رفض مقترحات بعضهما البعض كأساس وحيد للمفاوضات مستقبلا، وكما تم الاتفاق عليه في الجولة السابقة، ومرة أخرى بمساعدة الخبير السويسري دعى إلى مواصلة استكشاف نهج مبتكرة ومواضيع لمناقشتها، ورد الطرفان بتقدير مقترحات ملموسة لأكثر من اثني عشر من النهج المبتكرة وحوالي عشرة مواضيع للمناقشة، وقد صيغت معظم هذه المقترحات بحيث تخدم جدول أعمال أحد الطرفين أو الآخر، ونتيجة لذلك لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي موضوع منها عدا "النهج المبتكر" الذي يتمثل في دعوة المبعوث الشخصي للأمين العام إلى تكثيف وتنويع أنشطته ولتحقيق المزيد من التقدم في الجولة التالية التي اتفق عليها الطرفان، ثم طلب من الطرفين إعداد قائمة منقحة بالنهج المبتكر "والمواضيع المقترحة للمناقشة"، مع تنحية العناصر الأكثر إثارة للجدل جانبا، وإعادة صياغة العناصر الأخرى حيثما أمكنه، وبالشكل الذي يمكن أن يوافق كلا الطرفين عليه.[1]

عقدة الجولة السادسة من المفاوضات غير الرسمية في المليحة، مالطا في الفترة من 07 إلى 09 آذار/مارس 2011 بمساعدة لوجيستية من حكومة مالطا، وعند انفتاح هذه الجولة طلب المبعوث الشخصي كريستوفر الروس من وفود الطرفين والدول المجاورة التفكير في الآثار المترتبة على عملية التفاوض بشأن الصحراء الغربية نتيجة للحركات الاحتجاجية التي تحتاج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتمت الإشارة إلى أنه لتقليل المخاطر الواقعة على منطقتهم دون الإقليمية، فإنه يجدر بالطرفين البدء في التفاوض بجدية بينما لا يزال بمقدور الدول المجاورة أن تقدم المزيد من المساعدة بهذه العملية.

وكان التركيز في هذه المفاوضات على الاقتراحين المقدمين في نيسان/أبريل 2007 الحكم الذاتي المقترح المغربي، الاستفتاء المقترح الصحراوي.

عقد الجولة السابعة من المفاوضات في نيويورك في 05 إلى 07 جوان 2011، وكان في هذه الجولة البحث عن حوافز للعودة إلى المفاوضات المباشرة بين الطرفين المجمدة منذ 2008، والتي تبقى مرهونة بإصرار المغرب على مقترح واحد ووحيد يتعلق بالحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية مع التلاعب بمفهوم الاستفتاء، رغم أن اللائحة الأممية تؤكد على الذهاب إلى المفاوضات بدون شروط مسبقة إلى جانب طرح عدة خيارات لحل النزاع، وهو ما تدفع به البوليساريو المفاوضات وقد عقدت هذه

[1] **وكالة الأنباء الصحراوية**، من الموقع: www.sparad.info/ar/content يوم 24- مارس – 2017، الساعة 13:24

المفاوضات بحضور طرفين ملاحظين الجزائر وموريتانيا وتم تعزيز الثقة بين الطرفين بخصوص حقوق الإنسان وتم مناقشة تقسيم الثروات الطبيعية.

وبالتالي كل هذه المحادثات لم تعطي نتيجة ولا قرار بشأن النزاع القائم غير أنه في هذه الجولة الأخيرة تم التماس نوع هذه الجدية بين الطرفين وقد يرجع ذلك إلى المواضيع التي تفشت أو إلى الأوضاع الحالية في الوطن العربي وتأثير الثورات على الأنظمة والإقليم العربي بصفة خاصة، ويجدر بنا التوقف على التغيرات التي حدثت في الدول العربية خاصة ليبيا التي كانت من أهم الدول المساعدة لجبهة البوليساريو خاصة فيما كان يتعلق بالعتاد العسكري، ونستخلص هنا إلى أن كل هذه المفاوضات باءت بالفشل ما لم يتم التوصل إلى قرار نهائي بشأن القضية.[1]

خلاصة الفصل الثاني:

على الرغم من سعي الأمم المتحدة لحل القضية نهائيا من خلال المقترحات المقدمة والحلول وجولات المفاوضات إلا أن الموضوع يبقى نسبيا ما لم يعزما طرفان النزاع على ضرورة تحقيق الوحدة المغاربية وإيجاد حل عادل ومنصف يرضي الطرفين.

[1] **مستقبل قضية الصحراء الغربية**، من موقع: www.sparasd.info/ar/detail. يوم 04-04-2017، على الساعة: 15:00

الفصل الثالث

تحديات و خيارات تسوية

القضية الصحراوية

في إطار منظمة الأمم المتحدة

تمهيد:

بعد التطرق لقضية الصحراء الغربية من حيث أبعادها السياسية والجيواستراتيجية سوف نتطرق في الفصل الموالي إلى الأسباب التي آلت دون حل القضية حيث سوف يتم التركيز على دعم القوى الدولية للمغرب وكذا أسباب تجمد القضية في مجلس الأمن وصولا إلى السيناريوهات المحتملة للقضية.

المبحث الأول: التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في تسوية القضية الصحراوية:

المطلب الأول: سياسات المغرب المعرقلة لمسار التسوية

ويمكن إبراز هذه التحديات من خلال التركيز على أهم السياسات التي تنتهجها المغرب لعرقلة مسار التسوية للقضية الصحراوية من خلال:

- عدم وضوح الغرض الحقيقي من دوخل المغرب في مفاوضات مع البوليساريو: فالمفاوضات الجادة تتطلب وضع استراتيجية واضحة ومدروسة للتفاوض تشمل تحديد الهدف وكيفية الوصول إليه والتنازلات التي يمكن تقديمها إضافة إلى الفهم العميق للطرف الآخر وهذا عكس ما يقوم به المغرب حيث لا يأخذ بعين الاعتبار بمطالب الطرف الصحراوي بل يستخدم طرقا وأساليب مغايرة يهدف من ورائها إلى فرض وجهة نظره على المفاوض الصحراوي، ومن أهم الاستراتيجيات التفاوضية التي اتبعها الطرف المغربي منذ وقف إطلاق النار في 1991 إلى الآن ما يعرف باستراتيجية الجمود والتي ترمي إلى تضييع الوقت للضغط على الطرف الآخر (جبهة البوليساريو) لتقديم أكبر قدر من التنازلات وتعمد رفض الاستجابة لمبادرات ومطالب الجبهة ورفضه ابداء أي مواقف واضحة تجاه القضية الرئيسية المطروحة للتفاوض وهي حق تقرير المصير للشعب الصحراوي ويتبين ذلك من خلال قبول الحكومة المغربية للاستفتاء مرة ورفضه مرة أخرى إضافة إلى رفض المغرب لكل الخيارات التي جاءت في إطار هيئة الأمم المتحدة باستثناء مقترح الحكم الذاتي والذي كان مقترحا مغربيا ودون الإشارة للاستفتاء في هذا المقترح فاتباع المغرب لهذه الاستراتيجية يثبت أن هذا الأخير ومنذ الإعلان عن وقف إطلاق النار لم يكن مقنعا بجدوى المفاوضات بل كان يلعب على عامل الوقت لإنهاك الطرف الصحراوي وتحطيمه من الناحية النفسية والمعنوية وهذا ما يعزز سياسة " الأمر الواقع" التي يعمل المغرب على فرضها والبحث عن شرعية دولية تكرس هذه السياسة (من خلال الحكم الذاتي) الشيء الذي انعكس سلبا على مخطط السلام الأممي الذي جاء في 1991 ولم يكتب له النجاح بسبب سياسة المغرب حيث رفض تسليم إدارة المناطق الصحراوية التي يسيطر عليها عسكريا لقوات المينوروسو بل حافظ على تواجد قواته استقلال الصحراء الغربية يأتي هذا في ظل سكوت الأمم المتحدة عن هذه التصريحات إضافة إلى أن الأمم المتحدة لم تضع آليات واضحة تفرض الأمر الواقع، تعتبر محاولة المغرب المستمرة لتكريس سياسة الأمر الواقع في الصحراء الغربية من أهم العراقيل التي تواجه وتعترض تسوية سلمية وعادلة للقضية الصحراوية، وذلك باتباع سياسات عسكرية أمنية، سياسية اقتصادية ونفسية لفرض وجوده على الإقليم ومن أهم هذه السياسات عملية التهجير التي ينتهجها المغرب منذ اندلاع النزاع في 1975 بتشجيع المستوطنين

المغاربة للهجرة والعيش في الصحراء الغربية مقابل منحهم امتيازات اقتصادية حتى يذوب المجتمع الصحراوي في الكيان المغربي اداريا وسياسيا واجتماعيا[1]، وقد تم ذلك عبر مرحلتين الأولى فيما يعرف بالمسيرة الخضراء التي أعلنها الملك المغربي السابق الحسن الثاني في نوفمبر 1975 وشارك فيها حوالي 350000 مغربي توجهوا نحو الأراضي الصحراوية، والمرحلة الثانية كانت بعد وقف إطلاق النار بين الطرفين في 1991 والدخول في مسار التسوية الأممي حيث تم جلب آلاف المغاربة كمستوطنين جدد في الإقليم بهدف تغيير ديموغرافي في المنطقة حتى تفوق نسبة المغاربة عدد السكان الأصليين للصحراويين وهذا للتأثير على نتائج الاستفتاء الذي كان سينظم في 1992 أما من الناحية العسكرية فقد عمد المغرب إلى إنشاء وحدات عسكرية لمحاربة وحدات البوليساريو العسكرية إضافة إلى تقسيم وعزل الصحراء الغربية بإقامة جدار رملي طوله 2360 كلم وارتفاع 6 م وملغم بقنابل محرمة دوليا.

- أما من الناحية الاجتماعية فقد عمل المغرب على استهداف الهوية الصحراوية وذلك بتطبيق تعليم مغربي ممنهج يعيد كتابة تاريخ المنطقة بما يتماشى مع وجهة النظر المغربية.

إضافة إلى محاولة المغرب خلق طبقة صحراوية مساندة لأطروحاته حول حقه في الإقليم وذلك بإغراءها بالامتيازات خاصة وأنه يعتمد على تحقيق تنمية في الصحراء الغربية بمستوى الإنماء الوطني اعتقادا منه أن التنمية تولد قبولا للحكم المغربي داخل الصحراء الغربية[2] وهذا بالاعتماد على شخصيات تقليدية مؤثرة في المجتمع الصحراوي كالشيوخ والأعيان لتدعيم الطروحات المغربية.

إضافة إلى اثارة النعرات القبلية بين الصحراويين وتقسيم المنطقة على أساس قبلي بحكم الطبيعة القبلية للمجتمع الصحراوي وهذا بهدف منع قيام أي نوع من أنواع الوحدة والاندماج وبالتالي الحول دون قيام

[1] محمد محمد فاضل، تشجيع الاستيطان بالصحراء الغربية، من الموقع http://www.upesonline.info/bodyarticulos.asp?field=articulos&id=920 يوم 2017/05/28 على الساعة 14.45.

[2] منـــاورات سياســـية مغربيـــة فـــي قضـــية الصـــحراء الغربيـــة، جريـــدة الصـــحراوي، مـــن الموقـــع http://www.saharawi.net/?p=6715 يوم 2017/05/28 على الساعة 14.43.

وبناء دولة صحراوية تهدد الوجود المغربي إضافة إلى عزل المنطقة عن العالم من خلال فرض حصار اعلامي لحجب الحقيقة عن الرأي العام العالمي من احتلال وانتهاكات لحقوق الصحراويين[1].

- رفض المغرب لإحصاء اسبانيا سنة 1974 وتقديمه لطعون تشكك في هذا الاحصاء وهذا ادراكا منها لأهمية الاحصاء في منح الشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره فإلى حد الآن لم يتم تقديم أي احصاء شامل وكامل للمجتمع الصحراوي يمكن من فرز المواطنين الصحراويين عن غيرهم وهو ما يطرح العديد من علامات الاستفهام حول الدور الذي تلعبه بعثة المينورسو التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي كانت مهمتها تتمثل في السهر على تطبيق الاستفتاء بينما انحصر دورها اليوم ليتوقف فقط على مراقبة الوضع والحول دون نشوب مواجهات عسكرية مباشرة قد صرح الأمين العام للأمم المتحدة في 17 فيفري 2002 حول توقف البعثة عن أداء مهامها أنه في حال القيام بإجراء الاستفتاء تحت اشراف أممي فإن أحد الطرفين لا محالة سيرفض النتيجة وهذا في تلميح منه لدولة المغرب[2].

المطلب الثاني: انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي وتأثير ذلك على القضية الصحراوية

وجه المغرب وفي خطوة مفاجئة طلبا رسميا للانضمام للاتحاد الإفريقي من أجل إعادة تفعيل عضويته وذلك في رسالة بعث بها الملك المغربي محمد السادس في أحداث القمة 27 المنعقدة في العاصمة الرواندية كيغالي في 17 تموز / يوليو 2016 وذلك بعد قطيعة دامت 33 سنة غيبت المغرب عن العمل الافريقي المشترك في إطار مؤسساتي وقد جاء انسحاب المغرب سنة 1984 كرد فعل على دعم منظمة الوحدة الإفريقية للقضية الصحراوية والاعتراف بها ومن خلال قبول عضوية جبهة البوليساريو كممثل شرعي للشعب الصحراوي فيها.

ورغم أن المغرب كان يلح إلى العودة إلا أن رسالة الملك المغربي لم تخل ومن نبرة العتاب الموجهة للاتحاد الإفريقي على دعمه للصحراء الغربية التي لاتزال منطقة نزاع منذ نشأة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب سنة 1973، ولكن وفي المقابل فإن المغرب لم يقدم أية شروط تتعلق

---

[1] جاك روسليه، تركيز المغرب على التنمية الاقتصادية في الصحراء الغربية، من الموقع http://carnegieendowment.org/sada/53094 يوم 2017/05/28.

[2] كارلوس ويث ميغيل، الصحراء الغربية في الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني، الحوار المتمدن، العدد 1374، من الموقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=50127 يوم 2017/05/28 على الساعة 14.52.

بتعليق عضوية البوليساريو من أجل العودة وقد صرح الملك المغربي قائلا" إن فرض الأمر الواقع لا أخلاقي وانقلاب على الشرعية الدولية دفعا المملكة المغربية إلى اتخاذ قرار مؤلم بالانسحاب من أسرتها المؤسسية...اليوم بعد تفكير عميق، اتضح لنا أنه لا يمكن علاج الجسم المريض من الداخل بنجاح أكبر من الخارج، فنحن نثق في حكمة الاتحاد الإفريقي وقدرته على إعادة الأمور إلى نصابها، وتصحيح أخطاء الماضي"

كما صرح الملك في ذات السياق أن الوقت قد حان ليسترجع المغرب مكانته الطبيعية ضمن أسرته المؤسسية وهو ما من شأنه زيادة قوة المنظمة للتخلص من مخلفات الزمن البائد[1].

وقد لاقت عودة المغرب للاتحاد الإفريقي ترحيبا من عدد كبير من الدول الإفريقية وهو ما تجسد في عدد المصوتين بنعم والذين بلغ عددهم 35 دولة إضافة إلى توقيع وزراء خارجية باسم بلادهم من وسط وشرق وغرب إفريقيا ودول حدودية مع جنوب إفريقيا.

وكان للجهود التي بذلتها المملكة المغربية على المستوى التنفيذي والدبلوماسي والتي قادها محمد السادس خلال جولات قام بها إلى دول إفريقية عديدة دورا كبيرا في نجاح المغرب في العودة إلى الاتحاد الإفريقي حيث وقعت 28 دولة إفريقية على بيان موجه إلى رئيس الاتحاد الإفريقي إدريس ديبي طالبته فيه باتخاذ إجراءات قانونية بتعليق عضوية الجمهورية الصحراوية من أجل تمكين الاتحاد من الاسهام في جهود الأمم المتحدة لإيجاد حل نهائي للنزاع الإقليمي حول الصحراء الغربية وفي التوقيت نفسه جددت رئيسة مفوضية الاحاد الإفريقي نكوسازنازوما على تأكيد دعم الاتحاد لاستقلال الصحراء الغربية وكانت هذه الأخيرة قد اتهمت من قبل المغرب بعرقلة قرار العودة إلى الاتحاد الإفريقي[2].

رغم التقارب المصري والتونسي مع المغرب بحكم القواسم المشتركة العربية والجغرافية لم توقع الدولتان على بيان تعليق عضوية الصحراء الغربية فضلا عن عدم إصدار بيانات أو تعليقات رسمية في خصوص عودة عضوية المغرب إلى التحاد الإفريقي وهو ما علق عليه وزير الخارجية المغربي صلاح

---

[1] الحسن أبو يحيى، عودة المغرب للاتحاد الإفريقي فصل آخر في نزاع الصحراء الغربية، من الموقع http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/7/19/ يوم 2017/05/28 على الساعة 14.56.

[2] آية أمان،عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي ...مناورة دبلوماسية في سلسلة النزاع الاقليمي حول الصحراء الغربية من الموقع http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2016/07/morocco-join-african-union-western-sahara-dispute-egypt.html ، يوم 2017/05/28 على الساعة 15.02.

الدين مزوار في مؤتمر صحفي بالرباط في 21 تموز يوليو 2016 قائلا " أصدقاء المغرب يريدون بعض الوقت لتحديد موقفهم".

بينما حسمت الجزائر موقفها منذ البداية برفض أي محاولات لإسقاط عضوية الصحراء الغربية في الاتحاد الإفريقي حيث صرح الوزير الأول عبد المالك سلا قائلا :" المطالبة بمغادرة الجمهورية الصحراوية أمر غير معقول، وإذا أراد المغرب الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي من دون شرط فالجزائر ليست لديها مشاكل في ذلك".

وظلت المملكة المغربية تتكتم عن رغبتها في العودة إلى الاتحاد الإفريقي وتخفيها خلف الاعلان عن الاستثمارات الاقتصادية الكبرى خلال الأشهر الأولى من سنة 2016 في عدد من الدول الإفريقية وتعاون أنمني ودولي لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، فقام الملك المغربي محمد السادس منذ أكتوبر إلى تشرين الأول 2016 قم خلالها بزيارات كان للاقتصاد حضور قوي فيها من خلال حجم الاستثمارات التي تم الاتفاق عليها بين الملك المغربي و الدول الإفريقية التي زارها مثل السنغال التي ألقى فيها خطاب المسير الخضراء الذي يصادف الاحتفال بالذكرى السنوية لاسترجاع إقليم الصحراء الغربية من اسبانيا 1995 كما تم التوقيع على العديد من اتفاقيات التعاون في العديد من القطاعات منها الفلاحة والطاقة والمعادن وغيرها. ورغم أن تلك الزيارات كانت تبدو ذات أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى إلا أنها لم تخلو من الأهداف السياسية في إطار الجهود للمغربية للعودة للانضمام إلى الاتحاد الإفريقي وبما أن الاقتصاد يمثل في كثير من الأحيان المفتاح للتفاهم السياسي بين الدول فقد تم التركيز عليه من قبل المغرب بقوة وهو ما يؤكد عليه العدد الكبير من الاتفاقيات الاقتصادية حيث بلغ عددها 22 اتفاقية مع دولة تنزانيا فقط كما أنها شملت العديد من القطاعات الحيوية.

ويمكن فهم هذه التوجه الإفريقي الجديد للمغرب إذا ما علمنا أنه كان بحاجة ماسة إلى استحقاق قانوني وسياسي مغربي داخلي للمصادقة على قانون يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي وذلك قبل 22 جانفي 2017 الذي انطلقت فيه القمة 28 للاتحاد الإفريقي وتعتبر المصادقة على الميثاق التأسيسي وفقا للإجراءات القانونية التي يقرها دستور الدولة الراغبة في الانضمام شرطا ضروريا للانضمام للاتحاد، لكن هذه المصادقة بالشروط الدستورية التي يقرها دستور المغرب اصطدمت بكون مجل النواب الذي تعود إليه المصادقة النهائية على الاتفاقيات الدولية لم يكن قد انتخب رئيسه وهياكله بعد حوالي 3 أشهر من انتخاب أعضاء المجلس نتيجة خلافات بين الأحزاب السياسية ما أدى برئيس الحكومة المكلف

عبد الإله بن كيران بعد طلب الملك بالإسراع في إجراءات المصادقة على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي إلى عقد جلسة لمجلس النواب لانتخاب رئيس المجلس وتشكيل هياكه، حتى قبل تشكيل الائتلاف الحكومي الجديد تمهيدا للمصادقة على الانضمام.

وفي 16 جانفي 2017 انتخب رئيس المجلس وفي اليوم التالي تم تشكيل هياكل المجلس بينها لجنة الخارجية التي تختص بدراسة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تريد المغرب الانضمام لها قبل المصادقة عليها المجلس في 18 جانفي 2017 مبدئيا على مشروع القانون الذي تنضم بموجبه المغرب للاتحاد الإفريقي ويصادق عليه مجلس المستشارين نهائيا ليلة اليوم الموالي وفي 19 جانفي 2017 دخل القانون حيز التنفيذ بعد صدور الجريدة الرسمية وحسب مراقبين فإن هذا القانون يعد الأسرع من حيث النشر والدخول حيز التنفيذ من خلال الجريدة الرسمية.

انطلقت في 22 جانفي 2017 الأعمال التحضيرية على مستوى المندوبين ووزراء الخارجية تحضيرا لقمة الاتحاد الإفريقي المقررة في 23 يناير 2017 في أديس أبيبا وخلال الاجتماعات واصل المغرب حصد الدعم الإفريقي لطلبه والتي تحدثت مصادر دبلوماسية لاحقا أنها تخطت ال 40 عضوا في الوقت الذي تحتاج فيه الرباط إلى 28 عضو فقط بقبول طلبها.

وفي أعقابذلك وصل الملك المغربي إلى أديس أبيبا تزامنا مع انعقاد القمة الإفريقية وقال بيان وزارة الخارجية أن وزارة القصور الملكية إن الزيارة تندرج في إطار المساعي التي يبذلها جلالة الملك من أجل عودة المملكة المغربية إلى الاتحاد الإفريقي لكن البيان لم يؤكد حضور الملك أعمال القمة من عدمه.

وأصدرت المفوضية الإفريقية في 21 يناير 2017 بيانا عن استقبال رئيس المفوضية نكوسازانادلاميني زوما لوزير الخارجية المغربي صلاح الدين مزوار ومدير المديرية الدراسات والمستندات ياسين منصوري وسفيرة المغرب في أديس أبيبا نزهة العلوي المحمدي على هامش القمة وقال البيان أن زوما أبلغت المسئولين المغاربة أطلب المغرب قد أدرج ضمن جدول أعمال القمة بمجرد التوصل بالحد الأدنى من ردود أعضاء الاتحاد الإفريقي وختم البيان بأن القرار بشأن الطلب سيبلغ رسميا إلى المملكة المغربية بعد القمة.

ووافق رؤساء دل الاتحاد الإفريقي على إعادة عضوية المغرب والانضمام إلى الاتحاد الإفريقي بعد انسحابه سنة 1984 احتجاجا على موقف هذه المنظمة من القضية الصحراوية هذا حسب ما صرح به عدد من القادة الأفارقة المجتمعين في قمة أديس أبيبا والتي تحتضن مقر الاتحاد الإفريقي.

وذكرت وأضاف كما قلنا إذا أصبحت العائلة أكبر نستطيع أن نجدد حلولا كعائلة[1].

وأكدت رئيسة لبيبيريا إيلين جونسون سيرليف أن غالبية الدول الأعضاء قبلت طلب المغرب للانضمام مجددا إلى الاتحاد الإفريقي وأضافت " إفريقيا بصوت واحد، نريد أن تكون جميع الدول الإفريقية جزءا من هذا الصوت".

ويبدو أن الاتحاد الإفريقي ترك مسألة الصحراء الغربية لوقت لاحق على أمل تحسن وضع هذا الملف مع عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي حيث صرحت جونسون سيرليف قائلة" أعتقد أننا سنترك هذه المسألة حتى تتاح لنا فرصة أكبر لمناقشتها.

وكانت وكالة الصحافة الفرنسية ذكرت أن 12 دولة عضوا بالإتحاد الإفريقي منها الجزائر جنوب إفريقيا، نيجيريا وكينيا وأنغولا قد طلبتن رسميا من هيئة الاتحاد القانونية لمعرفة هل بإمكان الاتحاد قبول بلد يحتل جزءا منن أرض دولة عضو" وذلك في إشارة إلى سيطرة المغرب على الصحراء الغربة والتي تطالب بها جبهة البوليساريو العضو بالاتحاد.

وقال الرئيس السنغالي أن المغرب الآن عضو في الإتحاد الإفريقي، لقد جرى نقاش طويل ولكن 39 دولة من دولنا ال 54 صادقت على عودة المغرب رغ أن مسألة الصحراء الغربية لا تزال قائمة.

وكان المغرب قد ظل رافضا للعودة إلى الاتحاد الإفريقي طيلة ثلاثة عقود غير أنه قرر العودة مؤخرا بدفع من جملة من العوامل ومنها

- تماشيه مع التوجه الجديد للدبلوماسية المغربية المتمثل في الانفتاح على القارة الأفريقية، حيث قام الملك محمد السادس بأكثر من عشر زيارات إلى دول أفريقية خلال الثلاث سنوات الأخيرة، و وهو ما يؤكد أن المغرب لا يمكنها البقاء خارج المنظومة الأفريقية،
- تضاف إلى هذا الخطورة التي بدأ يشكلها الاتحاد الأفريقي في ملف الصحراء على مصالح المغرب خلال الثلاث سنوات الأخيرة وقد تبنت في هذا الإطار قمة جوهانسبورغ 2015 رسميا تولي الاتحاد الحديث باسم البوليساريو في المنتديات الدولية كقضية جميع الأفارقة. ويقوم الاتحاد الأفريقي بحملة دولية ضد المغرب ولصالح البوليساريو، مصرا على الإسراع باستفتاء تقرير المصير. ولم يكتف بهذا، بل قام بتعيين مبعوث خاص للاتحاد الأفريقي في نزاع الصحراء وهو خواكيمشيصانو رئيس موزمبيق السابق. ويقوم الأخير بجولات في عواصم العالم مدافعا عن تقرير المصير وما يعتبره «تصفية

[1]الحسن أبو يحيى، المرجع السابق.

الاستعمار في الصحراء». وقد قبلت الأمم المتحدة بمخاطبة الاتحاد الأفريقي في نزاع الصحراء واعتباره طرفا يساهم في البحث عن الحل. وبالتالي، لا يرغب المغرب في مواجهة الاتحاد الأفريقي في الأمم المتحدة، بل التحاور معه انطلاقا من عضويته في الاتحاد نفسه مستقبلا.

- اعتقاد المغرب أن سياسة الكرسي الفارغ طيلة ثلاثة عقود الماضية لم تعد مجدية،في ظل الدور المتعاظم للاتحاد الأفريقي في السياسة الدولية، ويستحسن التواجد داخل هياكله[1].
- الدفاع عن أحقيتها في الصحراء الغربية: فبالتواجد داخل أروقة الاتحاد الإفريقي سيسعى المغرب إلى حشد تأييد الدول الإفريقية وكسب تأييدها ومنه تحويل مسار القضية لصالحها اقليميا ودوليا خاصة و،ه طرح مشروع الحكم الذاتي وهذا من خلال العمل على:
- توسيع نفوذه على على الساحة الإفريقية من خلال العمل على تقديم الدعم السياسي والاقتصادي للدول الإفريقية والعمل على تنمكية التعاون الاقتصادي بينها ونشير في هذا الإطار إلى تمكن المغرب من كسب تأييد دول محورية مثل نيجيريا وأثيوبيا ورواندا بالإضافة إلى حلفائه التقليديين مثل السينغال وكوت ديفوار والغابون.
- التصدي للأدوار الإقليمية حيث يحاول المغرب من خلال هذه الآلية التصدي خاصة إلى الدور الجزائري الذي يرى فيه أكبر مهدد للتواجد المغربي في الاتحاد الإفريقي والسبب الرئيسي في عدم التوصل إلى حل للقضية
- تعزيز التعاون المغربي الإفريقي وهذا منن خلال تعزيز سياسة الانفتاح على الغير والعمل على تنويع مجالات التعاون من الاقتصاد إلى البنوك والتجارة وغيرها.

ورغم أن انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي له فوائده إلى أنه له سلبياته وهو ما من شأنه أن يشكل خطورة كبيرة على الاستقرار الداخلي فيها خاصة وأنها خاضت تجارب عديدة من قبل تتعلق باتخاذ جملة من القرارات التي انعكست سلبا عليه وهو ما من شأنه ربماأن يقلب الكفة لصالح الصحراء الغربية فنجد مثلا من بين الآثار السلبية التي يمكن أن تنعكس على المغرب ما يلي:

---

[1] عبد القادر داود، انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي .. رهان المكاسب ومرارة الخسائر من الموقع http://www.hespress.com/writers/336001.html يوم 2017/05/28.على الساعة 15

- أن جزءا من الرأي العام المغربي لم يتفهم بعد عودة المغرب في ظل استمرار عضوية البوليساريو، بينما الإعلام الرسمي وعدد من المحللين المغاربة يعتبرون البوليساريو حركة منبوذة من طرف المجتمع الدولي، وفجأة يتقاسم معها الفضاء الأفريقي نفسه، بل ستقرر البوليساريو في عودة المغرب.
- انضمام المغرب سيلزمه بقبول كل قوانين ومقتضيات الاتحاد الأفريقي سياسيا وتنظيميا، وبالتالي، فقبوله سيعني للمنتظم الدولي بدء اعتراف المغرب بجبهة البوليساريو، وسيترتب عن هذا الكثير من الأشياء منها مثلا أن انضمام المغرب إلى الاتحاد يعني الاعتراف بجمهورية الصحراء الغربية والمادة الثالثة من البيان التأسيسي للاتحاد تنص على" الدفاع عن السيادة والاستقلال والوحدة الترابية للدول الأعضاء، وعليه فإن المغرب يدخل في منظمة تهدف إلى حماية السياسة والوحدة الترابية والاستقلال للجمهورية الصحراوية.
- إلى جانب ذلك إن الإستراتيجية الدبلوماسية المغربية التي تعمل على سحب الدول الإفريقية اعترافها بالجمهورية الصحراوية أو أن لا تقوم بالاعتراف بها سوف تتأثر بعد قرار المغرب مشاركة الكرسي مع الجمهورية الصحراوية تحت سقف منظمة واحدة.
- طلب المغرب العضوية في الاتحاد الأفريقي يعني قبوله عضوية البوليساريو، وهذا سيجعله في موقف غير قوي أمام شيئين، فمن جهة، لا يمكنه أن يضم منطقة الصحراء الغربية في الاتفاقيات التي ستوقع مستقبلا، وإن كان القضاء الأوروبي قد حسم في حكم الشهر الماضي في اتفاقية المنتوجات الزراعية والبحرية. ومن جهة أخرى، كيفية تعامله مع أنصار تقرير المصير في مدن الصحراء مثل، العيون واسمارة والداخلة، حيث سيشعرون بحرية أكبر في التعبير عن مواقفهم علانية وسط المغرب، طالما هذا الأخير قد قبل بالجلوس مع البوليساريو وقبول عضويته، وهو اعتراف غير مباشر[1].
- وفي ظل هذه التناقضات هناك بعض الرؤى من جانب المحللين وتبقى مجرد احتمالات أن انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي رغم جهود الجمهورية الصحراوية هو تكريس لحالة الوضع الراهن وهو حال التقسيم عن طريق الجدار أي الوضع القائم الآن بالصحراء الغربية الصحراء الغربية أو أبعد من ذلك فقد يكون الهدف من وراء هذا الانضمام هو البحث عن هدف بعيد جدا قد يكون بالسماح بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية دون إحراج المغرب بالقيام باستفتاء تقرير المصير[2].

---

[1] حسن مجذوبي، لماذا يريد المغرب العودة إلى الاتحاد الأفريقي ولماذا ترفض الجزائر؟، من الموقع http://www.alquds.co.uk/?p=664094 يوم 2017/05/28 على الساعة 15.05.

[2] أبو هيف علي صادق، القانون الدولي العام، د.ط(الإسكندرية، منشأة المعارف، د.س.ن)، ص 121.

- وفي الأخير يمكننا القول أن دخول المغرب بالاتحاد الإفريقي سيشكل عاملا جديدا في قواعدفي قواعد اللعبة ومؤشرا على صفحة جديدة من الصراعات الدبلوماسية وحتى الاقتصادية ستفتح طالما لم يحدث أي سر لحالة الجمود في العلاقات المغربية الجزائرية بسبب الصحراء الغربية.

المطلب الثالث: عراقيل دولية على مستوى مجلس الأمن

تعتبر منظمة الأمم المتحدة الراعي الرسمي والوسيط الرئيسي بين طرفي نزاع الصحراء الغربية ممثلة في مجلس الأمن باعتباره السلطة التنفيذية والجهاز الوحيد الأممي الذي تكون قراراته ملزمة بموجب ميثاق المنظمة وقد وضع مجلس الأمن القضية الصحراوية في إطار الفصل السادس من ميثاق المنظمة الأممية حيث يشكل هذا الفصل الإطار العام الذي يخول لمجلس الأمن حل النزاعات بالطرق السلمية في حال تشكيلها لأي خطر على الأمن والسلم الدوليين حيث جاء في المادة 33 من الميثاق الأممي " يجب على كل أطراف أي نزاع من شأنه استمراره أن يعرض حفظ الأمن والسلم الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة أو التحقيق أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية والدولية وغيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها الاختيار[1].

وفي هذا الإطار انصبت جهود مجلس الأّمن على وضع النزاع في اطار الفصل السادس من الميثاق ومطالبة من المغرب و جبهة البوليساريو الدخول في مفاوضات من أجل ايجاد حل سلمي حيث أن المجلس ليس ملزما بفرض أي حل أو قرار على أي طرف من الطرفين. وهذا يعني أن الأطراف يمكن أن تتمسك بمواقفها بدون أية ضغوط وهذا تبعا لما هو معمول به في تكريس مبدأ الشرعية الدولية أو القانون الدولي المحكوم أساسا بسياسات ومصالح الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ومن دون موافقة أية دولة من هذه الدول لايمكن تطبيق القانون والشرعية الدولية وهذا راجع بالأساسإلى طبيعة تشكيل المجلس واختصاصاته وعدم تساوي الأعضاء في سلطة الاعتراض على القرارات. ولهذا أصبحت تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية مرهونة دائما بمواقف القوى الكبرى وخدمة مصالحها ومصالح حلفائها وخاصة اذا كانت اطرافا في النزاع.

ان الدول المؤثرة في مجلس الأمن وخاصة فرنسا وامريكا ترى في النزاع القائم في الصحراء الغربية انه نزاع خفيف ومحدود ومحكوم استراتيجيا وكل ما يهمهما هو التحكم في خيوطه وليس ايجاد حل نهائيا له, وما دامت الوضعية الراهنة " لا سلم لا حرب" لا تؤثر على المصالح الاستراتيجية لهذه الدول وبالتالي

[1] علوات أحمد، العراقيل السبع للحل السلمي في الصحراء الغربية، من الموقع https://mapnr.blogspot.com/2015/03/blog-post_753.html يوم 03-04-2017 على الساعة 14:00

سيحافظ مجلس الأمن على حالة الجمود في المنطقة. وهذا ما يؤكد عليه العديد من المتتبعين للقضية الصحراوية من أن معالجة مجلس الأمن للنزاع يتم وفق منظور واقعي ووفقا للمصالح الاستراتيجية وليس من منطلق احترام القانون الدولي والمواثيق الدولية.

تعتبر فرنسا الداعم الرئيسي للمغرب في نزاع الصحراء الغربية. فهي اكبر قوة خارجية داعمة للاحتلال المغربيكما تعد من الدول الرئيسية التي ترعى صياغة وكتابة قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بالصحراء الغربية بصفتها دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن. لهذا هددت هذه الدولة اكثر من مرة وفي الكواليس اثناء اعداد القرارات بخصوص هذه القضية استخدمها حق النقد الفيتو اذا تقدمت الامم المتحدة بحل لايتماشى مع مصلحة حليفها المغرب في هذا النزاع. إن الموقف الفرنسي من النزاع في الصحراء الغربية مبني على اساس مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية في منطقة شمال افريقيا حيث أن المغرب هو الحاضن والراعي الرسمي لمصالح فرنسا الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية في المنطقة كما ان فرنسا تفضل المغرب على الحليف القوي للصحراوين الجزائر بحكم علاقتها المعقدة مع الجزائر (الماضي الاستعماري)[1].

كما تهدف فرنسا من وراء هذا الدعم إلى الحد من تنامي النفوذ الأمريكي الذي بدأ يظهر جليا لإفريقيا عموما ولمنطقة شمال إفريقيا خصوصا وهذا عبر تعزيز وجودها وتقويته عن طريق العقود الاقتصادية الفرنسية المغربية داخل الأراضي الصحراوية حيث تعتبر المنطقة مجالها الحيوي.

هذا إلى جانب المساعي الفرنسية لمنع قيام دولة صحراوية سكانها يتحدثون اللغة الاسبانية ومنفتحون على نفوذ اسباني أكثر منه فرنسي بحكم خضوع الصحراء الغربية للاستعمار الاسباني وكل هذا يندرج ضمن محاولات فرنسا للحفاظ على ارثها الاستعماري في القارة ككل، لهذا يعتبر موقف فرنسا أحد أكبر العراقيل أمام تسوية القضية الصحراوية[2].

أما اسبانيا فموقفها متأرجح في الموازنة بين احترام الشرعية الدولية والقانون الدولي وبين التمسك بالمصالح الجيوسياسية مع المغرب حيث تعتبره حليفا استراتيجيا في مجالات الأمن والهجرة غير الشرعية والحرب على الإرهاب وشريكا تجاريا واقتصاديا مهما في شمال إفريقيا ناهيك عن الاتفاقيات بين البلدين

[1] لماذا تدعم فرنسا المغرب في قضية الصحراء الغربية، من الموقع http://aljazair24.com/selection/40296.html يوم 2017/05/28 على الساعة 15.13

[2] علوات أحمد ، مرجع سابق .

حول استغلال اسبانيا للثروة السمكية والفوسفات في الأراضي الصحراوية مقابل الانسحاب منها وفي الوقت نفسه لا تريد اسبانيا التخلي عن الجزائر كبلد غني بالنفط وشريك اقتصادي مهم.

لكن هذا الحياد الذي تضعه اسبانيا بشكل ايجابي يعمل على استمرارية الوضع الراهن " الإبقاء على حالة الجمود" فإسبانيا تريد الابقاء على الوضع القائم لأن هذه السياسة هي في صالحها حتى لا يحاول المغرب في حال نجاحه في ضم الصحراء الغربية المطالبة بسبتة ومليلة اللتان تحتلهما اسبانيا كما أن حصول الصحراء الغربية على الاستقلال يعرض الوضع الداخلي الاسباني للخطر من خلال مطالبة اقليمي الباسك وكتالونيا بالانفصال عنها.

هذا الموقف يعرقل مسار التسوية في إطار الأمم المتحدة وبخصوص الولايات المتحدة الأمريكية فموقفها يختلف عن الدول السابقة فما لا يهمها التمكن من تنظيم الاستفتاء بقدر ما يهمها تحقيق التوازن افي المنطقة بين الجزائر والمغرب وبما أن حالة اللاحربواللاسلم تضمن لحد الآن المصالح الأمريكية فإن فإنه يبدو الوضع المثالي بالنسبة لها، كما أن ميزان القوة بين المغرب والجزائر لم يتغير بعد فلا ضرورة لتغيير الأوضاع فالإدارة الأمريكية تحكمها مصالح ما يعرف باللوبيات فاللوبي الأمريكي النفطي يميل إلى الجزائر باعتباره بلد غني بالنفط مقارنة بالمغرب أما اللوبي الصهيوني الأمريكي فهو الأقرب إلى المغرب باعتباره حليفا استراتيجيا قديما للولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة إلى المركب الصناعي العسكري الأقرب إلى المغرب كون هذا الأخير يعتمد على المركب في عملية التسليح[1].

وسنتكلم بإسهاب عن موقف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ودورها في تكريس حالة الوضع القائم في الصحراء الغربية باعتبارهما الدولتان اللتان تحددان تطور قضية الصحراء الغربية في المبحث الموالي.

من جهة أخرى فإنه لا يمكن تجاهل الدور الإسرائيلي الذي تسعى المغرب إلى إقحامه في القضية حيث أنها تعول كثيرا عليه في ترجيح الكفة لصالحها وهو ما يؤكد عليه قيام وزير خارجية المغرب باستقبال وزير خارجية اسرائيل شالوم سليفان في الرباط ويأتي هذا حيث ألقى العاهل المغربي بالمناسبة كلمة أمامه

[1] يحي أبو زكريا، الطريق إلى الصحراء المغربية عبر تل أبيب، متوفر على http://www.arabtimes.com/zobala/zakaria-new8.htm ، تم الاطلاع يوم 2017/05/28 على الساعة 14.33.

أكد من خلالها على مغربية الصحراء الغربية بل الصحراء الشرقية الجزائرية , وهو تصريح أدخل الجهات الرسمية في حالة طوارئ .

وتأتي زيارة وزير خارجية اسرائيل إلى الرباط في سيّاق تفعيل العلاقات الاسرائيلية – المغربيّة وإخراجها إلى العلن و المكشوف بعد أن كانت نشيطة بعيدا عن الأضواء , وربما العلاقات المغربية – الاسرائيلية هي الأقدم من نوعها حتى قبل اتفاقية أوسلو التي شرعنة التلاقي العربي – الاسرائيلي , فموشي ديان في مذكراته تحدثّ عن زياراته المتكررّة إلى الرباط في عهد العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني وتحدثّ عن تمتّعه بالقصور التي كان ينزل فيها في الرباط , وعن عطورها وفخامتها , وتحدث عن بعض المسؤولين العرب الذين كان يلتقيهم سرّا وبعيدا عن الأضواء وبترتيب من الحسن الثاني .

واختيار المغرب هذا الوقت بالتحديد لتدشين العلاقات المغربية – الاسرائيلية والتي هي بالأساس كانت سارية المفعول لا يهدف كما ادعت الجهات الرسمية المغربية إلى المساهمة في تفعيل عمليّة السلام المنهارة أساسا باعتراف رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الذي أعلن أنّ خارطة الطريق ضاعت في الطريق أو ماتت بتعبيره .

والواقع أن الرباط ومن خلال تفعيل علاقاتها مع اسرائيل تسعى للحصول على مزيد من الرضا الأمريكي والإعجاب الأمريكي لترجح كفتها في الصراع من أجل مغربة الصحراء الغربية , حيث أنها تعمل جاهدة لإقناع واشنطن بضرورة الاعتراف بأحقية المغرب في ضمّ الصحراء الغربية و قطع الطريق عن الجزائر التي تسعى لقيّام دولة صحراوية بقيادة جبهة البوليساريو , حتى لو أدّى الأمر إلى منح جزء من هذه الأراضي للأمريكان لتحويلها إلى قواعد عسكرية أمريكية في المغرب العربي وعلى زواية المحيط الأطلسي[1] .

المبحث الثاني: قراءة استشرافية لخيارات تسوية قضية الصحراء الغربية في إطار هيئة الامم المتاحة

المطلب الأول: سيناريو الحل السلمي

[1] العلاقات المغربية الاسرائيلية ، من الموقع http://raseef22.com/politics يوم 10-05-2017 على الساعة 23.13

ويعتمد هذا السيناريو على تغليب خيار التسوية السلمية و استبعاد المواجهة العسكرية بين طرف النزاع ويشمل هذا الحل ثلاث خيارات تم طرحها في إطار الأمم المتحدة لحد الآن وهي الاستفتاء، الحكم الذاتي أو التقسيم.

1- **بالنسبة لخيار الاستفتاء لتقرير المصير** للناخبين الصحراويين فيكون بالاختيار بين الانضمام إلى المغرب أو الاستقلال في إطار الجمهورية العربية الصحراوية وقد سبق أن صادق مجلس الأمن على مخطط السلام الأممي في 1990(لائحة 690) الرامي إلى تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية في فيفري 1992 ثم على إثره تكليف بعثة المينورسو بالسهر على إجراء هذا الاستفتاء الذي لم ير النور لحد الآن في ظل العراقيل من طرف المغرب وتغاضي القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) عن تلك العراقيل.

فموقف الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لخيار الاستفتاء يبدو غامضا، فمن جهة كانت مؤيدة لمخطط السلام الأممي ولها دبلوماسية تبدو ايجابية في إدارتها للنزاع في الصحراء الغربية من خلال مبادرات جيمس بيكر وكريستوفر روس وحرصها على تحقيق مبدأ التوازن في المنطقة حرصا على مصالحها مع المغرب والجزائر ولكن من جهة أخرى تنتهج موقفا سلبيا تجاه العقبات التي تعترض تطبيق مخطط السلام الأممي خاصة بعدم الضغط على المغرب لتجاوز مشكل القوائم الانتخابية والتي تعتبر أحد النقاط الرئيسية التي تعطل اجراء الاستفتاء مما يؤكد أن الولايات المتحدة لا تشجع الاستفتاء خاصة إذا عملت مسبقا أن نتيجته لن ترض المغرب وذلك بقيام دولة صحراوية مستقلة على حساب المغرب، وهذا ما تؤكد عليه التعديلات التي جاءت في مقترح جيمس بيكر في 2003 بإضافة خيار الحكم الذاتي إلى جانب الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب كخيارات للاستفتاء.

إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعير اهمية لمشروعية مطالب جبهة البوليساريو بقدر ضمان الاستقرار في المنطقة وخيار الاستفتاء حسب الإدارة الامريكية يخضع للمعادلة الصفرية (رابح كلي- خاسر كلي) وهو ما يزيد من احتمال زعزعة استقرار المنطقة لذلك فالمفروض حسب الإدارة الأمريكية أن المغرب لن يغامر بالاستفتاء لعدم ضمانه الفوز بنتيجة خصوصا أن هذا الأخير يربط استقرار وضعه الداخلي بمصير القضية الصحراوية.

أما بخصوص فرنسا فموقفها واضح حيث أنها تتجاهل دائما خيار الاستفتاء رغم خطاباتها الرسمية التي تعلن حيادها ودعم الجهود الأممية لتنظيم استفتاء بل تشدد على إيجاد حل سياسي تفاوضي دائم يحظى

بتزكية جميع الأطراف خاصة المغرب والجزائر ففرنسا ترفض أي خيار تسوية يسمح بقيام دولة صحراوية مستقلة على حساب مصالح حليفها التقليدي" المغرب" على حساب استقرار النظام الملكي المغرب الذي يضمن مصالح فرنسا في المنطقة.

2- **خيار الحكم الذاتي**وقد سبق وأن طرحه المغرب بدعم فرنسي وجد تأييدا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ورفض من جبهة البوليساريو والجزائر كما طرحه رسميا جيمس بيكر على هيئة الأمم المتحدة وطرفي النزاع في جوان 2000 كما طرحه الأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة " كوفي عنان" في تقريره لمجلس الأمن 2001 ضمن الخيارات الأربع التي سبق الإشارة لها وهذا بمنح الحكم الذاتي للصحراويين في إطار السيادة المغربية على أن ينظم استفتاء تأكيدي لهذا الإطار القانوني عد فترة 5 سنوات.

وقد لاق ذلك تأييد كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تشجيعا على هذا الخيار التفاوضي بدلا من الاستفتاء خصوصا أن المغرب لن يقبل بنتيجة استفتاء يفضي إلى استقلال الصحراء الغربية ما يشكل ضربا لاستقرار النظام الملكي المغربي وهذا ما يروج له المغرب دائما كوسيلة ضغط على حليفه الفرنسي والأمريكي اللذان يحاولان دائما تفادي السيناريو.

فالإدارة الأمريكية تعمل على ترجيح تسوية سياسية تفاوضية ترضي مصالح طريفي التوازن لأي طرف إقليمي على حساب الآخر من جهة، وضمان استقرار مصالحهما الاستراتيجية الأمنية والاقتصادية في المنطقة من جهة أخرى ويندرج الدعم الأمريكي لخيار الحكم الذاتي في إطار هذه الحسابات التوازنية وما يؤكد على ذلك هو اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية لتعديلات على هذا الخيار بما يعرف بالصيغة الفدرالية التي لا تختلف عن صفة الحكم الذاتي لكن بصلاحيات أكبر للمجالس الصحراوية تحت السيادة المغربية ولكنها تبقى غير رسمية.

بالنسبة لفرنسا موقفها ثابت وداعم للطروحات المغربية لذلك ترى أن الحكم الذاتي في الصحراء الغربية هو بمثابة صيغة قانونية تكرس سياسة الأمر الواقع لسيادة المغرب على إقليم الصحراء الغربية في ظروف تسمح بضمان الاستقرار الداخلي للمغرب والحيلولة دون اختلال التوازن الإقليمي لصالح الجزائر في حالة استقلال الصحراء الغربية كما تهدف فرنسا باعتبارها الشريك التقليدي في منطقة شمال إفريقيا إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية بالحفاظ على دورها الرئيسي في إدارة موازين القوى الإقليمية في المنطقة بدعمها للمغرب عسكريا، دبلوماسيا، اقتصاديا واستراتيجيا حتى يكون في توازن دائم مع الجزائر التي لها

مؤهلات جيواستراتيجية كبيرة قد تشكل تهديدا في أي وقت لموقع المغرب الاستراتيجي حسب المنظور الفرنسي.

وعلى ضوء هذا فإن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تعمل ومن خلال دبلوماسيتها على الدفع بخيار الحكم الذاتي كرهان يضمن المصالح ولاسيما الاقتصادية لهذه القوى في مجال استغلال موارد إقليم الصحراء الغربية وخاصة الفوسفات والثروة السمكية إضافة إلى النفط كاكتشاف مستقبلي في الصحراء الغربية وهذا ما تؤكده عقود التنقيب والاستغلال النفط للشركات الأمريكية والفرنسية منذ سنة 2000 في المياه الإقليمية الصحراوية.

3- **خيار التقسيم:** ويتمثل في تقسيم إقليم الصحراء الغربية إلى منطقتين: المنطقة الشمالية، وتكون مغربية ومنطقة جنوبية مستقلة تمثل دولة الجمهورية العربية الصحراوية بقيادة جبهة البوليساريو .وقد جاء كبديل لخياري الاستفتاء الذي رفضه المغرب والاتفاق الإطاري أو الحكم الذاتي الذي رفضته البوليساريو والجزائر.

وقد ورد هذا الخيار بصفة رسمية كما رأينا سابقا في تقرير الأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة كوفي عنان لمجلس الأمن والمعروف بالخيار الرابع ويعتبر من الخيارات قليلة التداول حيث رفضته فرنسا مثل رفضها لخيار الاستفتاء الذي يؤدي إلى استقلال الصحراء الغربية لأن ذلك يؤدي إلى اختلال التوازن لصالح الجزائر التي ستستفيد لا محالة من قيام دولة حليفة في حال استقلال الصحراء الغربية حسب المنظور الفرنسي كما أن هذا الخيار يعرض رهان فرنسا على ضمان استقرار النظام الملكي في المغرب للخطر علما أن هذا الرهان هو من محددات السياسة الفرنسية تجاه المغرب العربي.

المطلب الثاني: سيناريو الحرب

ويتمثل في لجوء الطرف المغربي أو جبهة البوليساريو أو كلاهما للقوة العسكرية لإنهاء النزاع، وبالرغم من اعلان الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار سنة 1991 وتوظيف بعثة مينورسو لإجراء الاستفتاء ومتابعة وقف إطلاق النار إلا أن احتمال التصعيد مرة أخرى حسب العديد من الملاحظين يبقى واردا خصوصا بعد أحداث الكركرات في منتصف 2016 إضافة إلى أن المنطقة كلها تعرف وضعا متوترا بعد ما عرف بالربيع العربي وأزمة منطقة الساحل الإفريقي.

ناهيك عن الجيل الحالي في إقليم الصحراء الغربية وخاصة جزر مخيمات اللاجئين يقال عنه أنه جيل حرب ويريد العمل المسلح في ظل يأسه من آفاق التسوية.

كما أن هناك آراء تقول أن خيار الحرب ما هو إلا عملية تهديد ومساومة من قبل البوليساريو للضغط على الأطراف الإقليمية والدولية المعنية والمهتمة بجلب المغرب لطاولة المفاوضات.

مع ذلك إلا أن هناك وفاق إقليمي ودولي حول استبعاد سيناريو الحرب في المنطقة فالجزائر مثلا لن تقبل بإطلاق جبهة البوليساريو لعملات عسكرية من أراضيها رغم أنها تدعم مطالبها لتنظيم استفتاء تقرير المصير باعتبار القضية الصحراوية قضية تصفية استعمار لكن هذا الدعم لا يصل لحد تشجيع التصعيد العسكري في الصحراء الغربية وهذا في إطار العلاقات الاستراتيجية بين البلدين والتي توصف بالمشفرة كما أن فرنسا قد تستعمل ورقة التصعيد أحيانا للضغط على الجزائر في ظل التوتر الحاصل بين الجزائر والمغرب وهذا يقودها لتورط والتدخل في النزاع وهو مالا تحبذه الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد المغامرة بفتح جبهة عسكرية من شأنها أن تؤدي إلى تسلل المنظمات المسلحة في المنطقة خصوصا مع تدهور الأوضاع في ليبيا ومنطقة الساحل وهذا يتنافى مع مشروع الشراكة الاستراتيجية الأمريكية مع دول المنطقة في المجال الأمني السياسي والاقتصادي.

المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع الراهن

وهو السيناريو الأقرب للواقع والذي يمثل والذي يمثل حالة اللاحربواللاسلم للنزاع فمنذ إعلان منظمة الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار سنة 1991 وهي تعمل على تسوية نهائية لقضية الصحراء الغربية دون أتن ذلك ما عتدا تجديد مجلس الأمن لمهام بعثة مينورسوفي أفريل من كل سنة دون أن يتطرق لعملية الاستفتاء الذي أنشأت البعثة من أجله.

وقد أعرب الأمين الأممي السابقّ " كوفي عنان" في تقريره لمجلس الأمن سنة 2004 عن انسداد الحل السياسي في الاقليم كما ندد الأمين العام السابق بان كي مون بسياسة الأمر الواقع التي يمارسها المغرب

المحتل خلال زيارته الأخيرة لمخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف الجزائرية في أفريل 2016 ما أحدث غضبا السلطات المغربية وأدى إلى توتر العلقات بين الطرفين.

أما مؤخرا فقد جاء تقرير الأمين العام غوتيرس السنوي حول الصحراء الغربية في 10 أفريل 2017 (2017/307) ولذي لم يختلف كثيرا عن سابقه وتناول المستجدات الأخيرة المتمثلة في عودة المكون السياسي والإداري للمينورسو ، ملف الكركرات وعدم د لتقدم في المفاوضات التي أدى إليها قرارا مجلس الأمن 2285 (2016) حول التطورات الأخيرة فقد أشار غوتيرس إلى عملية تطهير المغرب داخل منطقة الكركرات والتمهيد لطريق صحراوية بين المغرب وموريتانيا في 14 أوت 2016 وأن البعثة لم تتلق أي إخطار مسبق في يوم 18 من نفس الشهر كما أرسلت البوليساريو بدورها أفرادا مسلحين إلى الموقع في 15 أوت 2016 وذلك بهدف منع الأشغال المغربية من المضي قدما وفي 28 من نفس الشهر نشرت البعثة فريقا ثابتا من المراقبين العسكريين بين المواقع المغربية والمواقع إضافة إلى إصدار بيان في 25 فيفري 2017 يحث فيه على بشدة الطرفان على سحب جميع العناصر المسلحة من العازل بالقرب من الكركرات ما أدى إلى سحب المغرب لقواته أما البوليساريوفقد وضعت شروطا لانسحابها كضرورة لإحراز التقدم في علمية التفاوض وقد توقفت حسب التقرير أشغال البناء التي تقوم بها البوليساريو مع البعثة المؤقتة في المنطقة خلال ساعات النهار.

كما أشار التقرير عدم تمكن البعثة من استئناف مهامها كاملة في إطار مهمة ال 90 يوما التي حددها مجلس الأمن في قراراه 2285 2016 وأنه تم التوصل إلى اتفاق مع المغرب بشأن عودة 25 من الموظفين الدوليين الذين طردوا حيث أعيد التحاقهم بعد ذلك وفي 4 و5 من أفريل 2017 تم إبلاغ البعثة بأن المغرب مستعد لقبول عودة 17 موظف فوريا والذين لم يتمكنوا من العودة منذ مارس 2016.إلى مواقف جبهة البوليساريو، الجزائر، موريتانيا المرحبة باستئناف التفاوض أما المغرب فقد طلب مزيدا من الوقت كما رحبت الأطراف السياسية سالفة الذكر باستقبال المبعوث الشخصي كريستوفر روس قبل استقالته أما المغرب فقدر بأنه يفضل استقباله بعد تشكيل بعد تشكيل حكومته الجديدة ليؤكد بعدها بعدم استقبال المبعوث الشخصي أبدا وهذا قبل يوم واحد من تقديمه لاستقالته في 29-01-2017.

كما أشار التقرير إلى انتهاك الطرفين فيما يتعلق بمنطقة الكركرات وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه المينورسو فقد أشار التقرير الى تباين الطرفين في تفسير ولاية البعثة حيث يرى المغرب أن عمل البعثة

يقتصر على مراقبة اطلاق النار وإزالة الألغام والمساعدة في تدابير بناء الثقة دون الاتصال بالمجتمع المدني وبقية الجهات المدنية الفاعلة أما البوليساريو فترى أن تنظيم الاستفتاء هو العنصر الأساسي لعمل البعثة.

إن استمرارا الوضع الراهن مع فشل هيئة الأمم المتحدة للوصول إلى تسوية نهائية للنزاع هو لصالح المغرب حيث يكرس هذا الوضع سياسة الأمر الواقع التي يفرضها المغرب مثله مثل خيار الحكم الذاتي الذي يضمن السيادة المغربية على الإقليم.

وللمغرب رهانات كبيرة من وراء تكريسه لسياسة الأمر الواقع مما يسمح له باستغلال أكبر قدر ممكن من ثروات الصحراء المغربية حيث يراهن المغرب على استغلال عامل الزمن وهو ما من شأنه إغراق الوعاء الاستفتائي واستغلاله في حال الاتفاق على تسوية عن طريق الاستفتاء الشعبي وذلك بتهجير المغاربة للمنطقة وتوطينهم يسمح له بوضع نسيج ديموغرافي جديد هذا من جهة.

ومن جهة أخرى يتم توظيف الزمن بشكل يسمح للمغرب بفرض ضغوط على الجبهة لإرغامها على التنازل فيما يخص مبدأ الاستفتاء والاستقلال قد تصل إلى قبولها لخيار الحكم الذاتي أو ما يعرف باتفاق الإطار من خلال العملية التفاوضية.

كما أن سيناريو الوضع القائم هو بمثابة ورقة رابحة في يد المغرب يستغلها بتوظيف النزاع في الصحراء الغربية ليضمن الوفاق الوطني ويسكت المعارضة إضافة إلى تجنيد الجيش الملكي وعزله عن العمل السياسي في الدخل أما بخصوص القوى العظمى المعنية وللمعتمة بالقضية الصحراوية فتركز كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا باعتبارهما أحد المحددات الرئيسية لتطورات القضية حيث هناك شبه توافق فرنسي أمريكي على سيناريو استقرار الوضع الراهن طالما يخدم مصالح المغرب ولا يمس لحد الآن بالمصالح الجيواستراتيجية والاقتصادية للبلدين خصوصا في ظل وجود توافق إقليمي ودولي حول استبعاد سيناريو التصعيد العسكري والحرب كما رأينا سابقا.

كماّ أن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تصنف نزاع الصحراء الغربية ضمن النزاعات المحدودة التي لا ترتقي للتصعيد العسكري لحد الآن.

ففرنسا تبدومرتاحة للوضع القائم طالما الأمر يخدم الحسابات المغربية كما رأينا سابقا إلى أن هذا الوضع لا يعرقل مسار شراكتها الثنائية مع دول المنطقة خاصة الجزائريين حيث تعمل فرنسا على إيجاد خيارات ترضى المغرب وتكون مقبولة بشكل نسبي من طرف الجزائر التي لا تريد أن تخسرها بسبب دعمها الواضح للمغرب.

ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث لا يقلقها الوضع القائم مادام الأمر لا يشكل عائقا أما مصالحها الاقتصادية وذلك باستمرار الاستثمارات النفطية مع الجزائر والاستراتيجية باستمرار الشراكة الاستراتيجية والأمنية مع دول المنطقة والتي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 2001/09/11 ضمن مكافحة الإرهاب الدولي حيث ترى هذه الأخيرة أن الشراكة الاقتصادية بمنطق والاستراتيجية هي أكبر فرصة للنجاح تسوية النزاع والتمسك دائما بمنطق التوازن بين المغرب والجزائر خدمة لمصالحها مع البلدين وضمان الاستقرار للمنطقة[1].

خلاصة الفصل الثالث :

إذن كما لاحظنا فإن السبب الرئيسي في عدم وجود حل للقضية الصحراوية هو موازين القوة الدولية والإقليمية فوجود الدعم للطرفين الصحراوي والمغربي خاصة المبني على المصالح الإستراتيجية لكل طرف أدى إلى بقاء القضية بدون حل وبمعنى أدق بقيت القضية خاضعة للوضع الراهن فهي لم تبرح مكانها رغم كل الجهود الأممية والدولية لحلها.

[1] تم بناء السناريوهات بناءا على مقال دراسة قام بها الاستاذ تيقامونين ابراهيم، بعنوان المواقف الأمريكية الفرنسية إزاء بدائل إدارة النزاع في الصحراء الغربية. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 6(2016)، ص 45-57.

الخاتمة

تعتبر قضية الصحراء الغربية من أعقد النزاعات الإفريقية المستعصية على الحلول التوافقية ثنائيا، اقليميا ودوليا.

ويعد إقليم الصحراء الغربية ذو أهمية استراتيجية كبيرة من موقع جغرافي يربط إفريقيا بأوروبا وثروات متعددة كالفوسفات والثروة السمكية جعلت منه محل أطماع استعمارية بدءا بالاحتلال الاسباني في 1884 والذي جاوز ال 90سنة وانسحابه سنة 1975 بعد عقد صفقة مع كل من المغرب وموريتانيا لتقسيم الصحراء الغربية بين الدولتين مقابل ضمان المصالح الاقتصادية لإسبانيا في الاقليم فتحول النزاع بعد الانسحاب الاسباني بين المغرب وموريتانيا من جهة والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب المعروفة بجبهة البوليساريو والتي تأسست في 1973 من جهة أخرى واستطاعت الجبهة وفي غضون أربع سنوات من إخراج موريتانيا من النزاع بموجب اتفاقية الجزائر سنة 1979 لتستمر الحرب بين المغرب والبوليساريو إلى أن تدخلت منظمة الأمم المتحدة بعد فشل الوحدة الإفريقية /الاتحاد الإفريقي في وقف الحرب وكان في سبتمبر سنة 1991 حيث تم التوصل إلى اتفاق بين طرفي النزاع يقضي بوقف إطلاق النار وإجراء تنظيم استفتاء لتحديد الوضع النهائي للإقليم حيث أنشئت بعثة أممية لتنظيم ذلك الاستفتاء سمينتبالمينورسو بقرار من مجلس الأمن رقم 690 في أفريل 1991 لم يتم تنظيم ذلك الاستفتاء إلى يومنا هذا رغم التوقيع على اتفاقية هيستن سنة 1997 حول مشكلة تحديد الهوية مما أدى بمنظمة الأمم المتحدة إلى التفكير في حل سياسي يتفق عليه الطرفان عبر المفاوضات، وذلك من خلال مبادرات عديدة من قبل مبعوثي المنظمة فكان مقترح كاتب الدولة الأمريكية سابقا جيمس بيكر بما يعرف باتفاق الإطار وهو يرمي إلى إعطاء حكم ذاتي للصحراويين تحت السيادة المغربية ثم مشروع التقسيم فضلا عن مقترح حكم ذاتي موسع يليه الاستفتاء وكلها باءت بالفشل، ليدخل الطرفان في جولات عديدة من المفاوضات سنة 2007 بمنهاست الأمريكية برعاية أممية لكن دون تقدم يذكر بسبب تمسك كل طرف بموقفه فالمغرب يعتبر إقليم الصحراء الغربية امتدادا طبيعيا له وجزء لا يتجزأ من وحدته الترابية أما جبهة البوليساريو فهي تطالب باستقلال الإقليمي وإعطاء الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره.

وفي مقابل ذلك لازالت منظمة الأمم المتحدة تعتبر قضيةة الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار وتصنف الإقليم كإقليم غير محكوم ذاتيا ومدرج على لائحة اللجنة الرابعة لتصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة للمنظمة، كما قام مجلس الأمن بوضع النزاع في إطار الفصل السادس من ميثاق هيئة الأمم المتحدة وطلب من المغرب وجبهة البوليساريو الدخول في مفاوضات من أجل إيجاد حل سلمي دون شروط مسبقة.

وقد اختلفت المواقف إزاء هذه القضية نظرا لتداخل تلك المواقف سواء الإقليمية أو الدولية تبعا لطبيعة المواقف السياسية أو الأطماع والمصالح المنظرة فموريتانيا بعد انسحابها وعقدها لاتفاقية السلام فضلت عدم التدخل والابتعاد عن القضية، أما الجزائر فقد التزمت بموقفها الثابت وهو الوقوف ومساندة الشعوب لتقرير مصيرها ولاتزال متمسكة به لحد الآن ما شكل لعها خلافا حادا مع المغرب.

أما بالنسبة للقوى الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل اسبانيا والتي لها تأثير قوي بحكم عضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي فإنما تنظر للنزاع بالدرجة الأولى عبر مصالحها في المنطقة على حساب الشرعية الدولية وهذا ما يفسر تلويح فرنسا المستمر باستخدام حق الفيتو داخل مجلس الأمن ضد أي مبادرة لا تتماشى مع مصالحها في المنطقة أو مصالح حليفها المغرب في هذه القضية.

ومن خلال كل ما سبق التطرق له توصلنا إلى ما يلي:

1- بتناولنا لمسارات التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية ابتداء من 1991 تاريخ وقف النار إلى غاية 2017 تاريخ انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي فإن هذه الفترة تميزت بحالة من الجمود واستمرار للوضع الراهن بمعنى لا حرب ولا سلم ولا حل وهذا راجع إلى حقيقة ميزان القوى اليوم والذي يميل بشكل شبه كامل لصالح النظام المغربي سواء على مستوى المغرب ومحاولته المستمرة والناجحة لحد الآن في تكريس سياسة الأمر الواقع في الصحراء الغربية باستخدامه لكافة الوسائل من أجل إضفاء الشرعية على احتلاله رغم أن التواجد المغربي في الإقليم مرفوض بحكم

القانون والشرعية الدولية حيث لا توجد أي دولة في العالم تعترف للمغرب بسيادته على الصحراء الغربية إلا أنه يتبع سياسات عسكرية، سياسية، اقتصادية وحتى نفسية على الشعب الصحراوي كما سبق وذكرنا إضافة إلى لعب المغرب على عامل الوقت من خلال العملية التفاوضية وتمسكه بخيار الحكم الذاتي كخيار وحيد للتسوية مع تصريحات الحكومة المغربية للأمم المتحدة بعدم امكانية قبول استقلال الصحراء الغربية دون أن تحرك المنظمة ساكنا.

أو على صعيد الدعم الدولي حيث يحظى المغرب بدعم لا مشروط من قبل فرنسا فهي أكبر قوة خارجية داعمة للاحتلال المغربي على الصعيد السياسي العسكري والدبلوماسي باعتبار المغرب الراعي الأول لمصالح فرنسا الجيوسياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة مع حرص فرنسا على حماية مجالها الحيوي ونفوذها في شمال إفريقيا من تنامي النفوذ الأمريكي في المنطقة إضافة إلى حرصها على ترسيخ الثقافة الفرنكفونية في أرجاء القارة الإفريقية لذلك تعمل فرنسا على منع قيام دولة صحراوية تنفتح على النفوذ الاسباني أكثر باعتبار الصحراء الغربية مستعمرة اسبانية وسكانها يتحدثون اللغة الاسبانية.

لذلك وباعتبار فرنسا دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن كما انها من الدول الرئيسية التي تسوغ قرارات هذا الأخير فإنما تهدد في كثير من المرات استخدام حق الفيتو إذا تقدمت الأمم المتحدة بحل لا يخدم مصالحها أو مصالح المغرب في نزاع الصحراء الغربية.

هذا الموقف الفرنسي يساهم في استمرارية حالة الجمود وتكريس لسياسة الوضع الراهن والتي لا تخدم القضية الصحراوية بقدر ما تخدم مصلحة المغرب في رسعيها لضم الصحراء الغربية كمكسب أعلى أو ترسيخ الحكم الذاتي وتدعيم سياستها الإدماجية للإقليم كمكسب أدنى.

استمرارية الوضع الراهن لا تخدم فرنسا والمغرب وحسب وإنما تشمل اسبانيا والتي رغم محاولتها الموازنة بين احترام الشرعية الدولية وانتهاك التمسك بمصالحها الجيوسياسية مع المغرب والجزائر إلا أنها تميل إلى كفة المغرب على اعتبار أن العلاقات التي تربط بين البلدين تصل إلى مستويات كبيرة فالمغرب يعد بالنسبة لاسبانيا شريكا استراتيجيا لمكافحة الهجرة والارهاب إلى جانب الاستثمار وكذا حصة اسبانيا من الثروات الصحراوية وهو ما تستخدمه المغرب كورقة للضغط على اسبانيا من أجل ضمان مساندتها.

هذا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تميل إلى الطروحات المغربية خاصة فيما يخص الحكم الذاتي والذي أشارت إليه مختلف تصريحات المسؤولين الأمريكيين بأنه الأقرب إلى الواقع فما يهم الأمريكيين هو التوصل إلى تسوية تضمن ديمومة أكبر للاستقرار في المنطقة.

لذلك فالموقف الأمريكي يتوافق مع نظيره الفرنسي من خلال محاولتهما الحفاظ على الوضع القائم وهو ما سيسمح للمغرب بكسب المزيد من الوقت لتكريس هذه السياسة باحتلاله للإقليم وفي المقابل نلاحظ تراجع كبير لأداء السياسة الخارجية لجبهة البوليساريو حيث برغم من وقوفها في وجه الاحتلال المغربي كممثل شرعي ووحيد للشعب الصحراوي إضافة إلى عدم انقسامها داخليا وعدم لجوئها للقوة كوسيلة للحفاظ على انسجامها (الجبهة) ركزت كثيرا على قدرة الامم المتحدة في تسوية النزاع وتغافلت عن التغيرات الاقليمية والدولية وتأثيراتها على حلى النزاعات الدولية وطرق تسويتها وما يخلفه ذلك من تكتلات وتحالفات اقليمية ودولية حيث عجزت الجبهة عن حشد دعم كبير لها من شأنه تغيير مواقف الدول الكبرى المهتمة بالنزاع وقلب موازين القوى من أجل الضغط على الطرف المغربي لتقديم التنازلات، يأتي هذا العجز مع عدم قدرة النظام الجزائري على فرض خياراته على الأمم المتحدة في ظل انشغاله بأزمة انهيار اسعار البترول الذي وصل إلى مستوى الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي

إلى جانب وضع الجوار الجزائري المضطرب سواء من جانب مالي ومنطقة الساحل وانتشار المجموعات المسلحة فيها وليبيا التيس شكلت مخازن السلاح المفتوحة تهديدا مباشرا على امن الجزائر وانتشار مجموعات ارهابية داخليا وخارجيا وهو ما يحاول النظام المغربي استغلاله لاختراق الساحة الإفريقية اقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا ومنافسة الجزائر في لعب دور في حل النزاعات الاقليمية مثل النزاع المالي خصوصا بعد انضمامه الى التحاد الافريقي فقد يحاول السيطرة ى على هذا الأخير من خلال كسب تأييد الدول الأعضاء بخصوص القضية الصحراوية مع اتباع المغرب لسياسة خارجية جديدة تقوم على الانفتاح على افريقيا في جميع المجالات

يأتي هذا في ظل تضييق هامش حركة الأمم المتحدة التي تسعى لإيجاد تسوية للقضية الصحراوية والتي طال أمدها باعتبارها آخر مستعمرة إفريقية وهذا بسبب الضغوط الدولية المفروضة على الهيئة الأممية ونخص بالذكر الضغوط الفرنسية والأمريكية كما سبق مرأينا كونها

صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن ومن دون موافقة إحدى هذه الدول لا يمكن تطبيق القانون والشرعية الدولية ولهذا أصبحت التسوية السلمية للنزاعات الدولية مرهونة بمواقف الدول الكبرى التي تخدم مصالحها ومصالح حلفائها وخاصة إذا كانت أطرافا في النزاع وهذا ما يفسر عجز الأمم المتحدة عن تنظيم استفتاء تقرير المصير والذي تم لأجله انشاء بعثة المينورسو إلا أن هذه البعثة تم تقليص دورها ليقتصر على مراقبة وقف اطلاق النار وعدم توسيع مهامها لتسهل مراقبة حقوق الانسان ودعم مطالب المنظمات الحقوقية العالمية بذلك.

لذلك يمكن القول أن منظمة الأمم المتحدة لم تستطع لحد الآن أن تطرح خيارات لتسوية القضية الصحراوية خارج الإطار الذي تتبناه القوى الاقليمية والدولية والمتمثل لحد الآن في الإبقاء على الوضع الراهن –اللاحرب– اللاسلم وهذا ما يؤكد فرضيتنا والتي تؤكد على بقاء المنظمة الأممية رهينة الواقع الدولي الذي تحكمه ضغوطات القوى الاقليمية والدولية خدمة لمصالحها في القضايا التي تهمها.

وعليه يتعين على المجتمع الدولي وعلى رأسه منظمة الأمم المتحدة والدول الكبرى المؤثرة والفعالة بتكثيف العمل السياسي من أجل إيجاد سبل أخرى قد تؤدي إلى الوصول إلى حل سلمي يرضي جميع الاطراف مما يستدعي حدا أدنى من التوافق الاقليمي والدولي علما أن تسوية القضية الصحراوية سيؤدي إلى إزالة التوتر بين الجزائر والمغرب وهو ما سينعكس ايجابا على تجسيد الاندماج المغاربي في اطار اتحاد المغرب العربي.

قائمة المراجع

الفهرس

الفهرس:

إهداء و شكر	01
ملخص الدراسة	04
مقدمة	11
الفصل الأول: دراسة جيوبوليتيكية لقضية الصحراء الغربية	21
المبحث الأول: التعريف بالصحراء الغربية	23
المطلب الأول: الخصائص الجغرافية للصحراء الغربية	23
المطلب الثاني: أصل سكان الصحراء الغربية.	24
المطلب الثالث: الثروات الاستراتيجية في الصحراء الغربية	26
المبحث الثاني: الجذور التاريخية للنزاع الصحراء الغربية	29
المطلب لأول: الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية	29
المطلب الثاني: الاحتلال المغربي للصحراء الغربية:	33
المبحث الثالث: البعد الإقليمي والدولي لقضية الصحراء الغربية	36
المطلب الأول: المواقف الإقليمية وتطورها	36
المطلب الثاني: مواقف الدول الكبرى تجاه القضية الصحراوية	47
المطلب الثالث: مواقف المنظمات الإقليمية وتطورها	54
خلاصة الفصل الأول	61
الفصل الثاني: مسارات تسوية القضية الصحراوية في إطار منظمة الأمم المتحدة	62
المبحث الأول: بداية الاهتمام الأممي بالقضية الصحرواية	64
المطلب الأول: مقترحات التسوية ما بين 1988– 1997	64
المطلب الثاني: اتفاقيات التسوية 1997 – 2002	71
المطلب الثالث: مخطط جيمس بيكر الثاني 2003	76
المبحث الثاني: جولات مفاوضات بين طرفي النزاع والبدائل الممكنة لحل النزاع	79
المطلب الأول:– جولات المفاوضات 2007–2008	79
المطلب الثاني: جولات مفاوضات 2010–2011	85
خلاصة الفصل الثاني	89
الفصل الثالث: تحديات و خيارات تسوية القضية الصحراوية في إطار منظمةالأمم المتحدة	90

المبحث الأول: التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في تسوية القضية الصحراوية	92
المطلب الأول: سياسات المغرب المعرقلة لمسار التسوية	92
المطلب الثاني: انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي وتأثير ذلك على القضية الصحراوية	94
المطلب الثالث: عراقيل دولية على مستوى مجلس الأمن	101
المبحث الثاني: قراءة استشرافية لخيارات تسوية قضية الصحراء الغربية في إطار هيئة الامم المتاحة	105
المطلب الأول: سيناريو الحل السلمي	105
المطلب الثاني: سيناريو الحرب	108
المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع الراهن	109
خلاصة الفصل الثالث	112
الخاتمة	113
قائمة المراجع	119
الفهرس	125

خريطة تمثل الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية

المصدر http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Polesario/Map09.jpg_cvt.htm

خريطة تمثل توزيع الأراض الصحراوية بين المغرب وجبهة البوليساريو

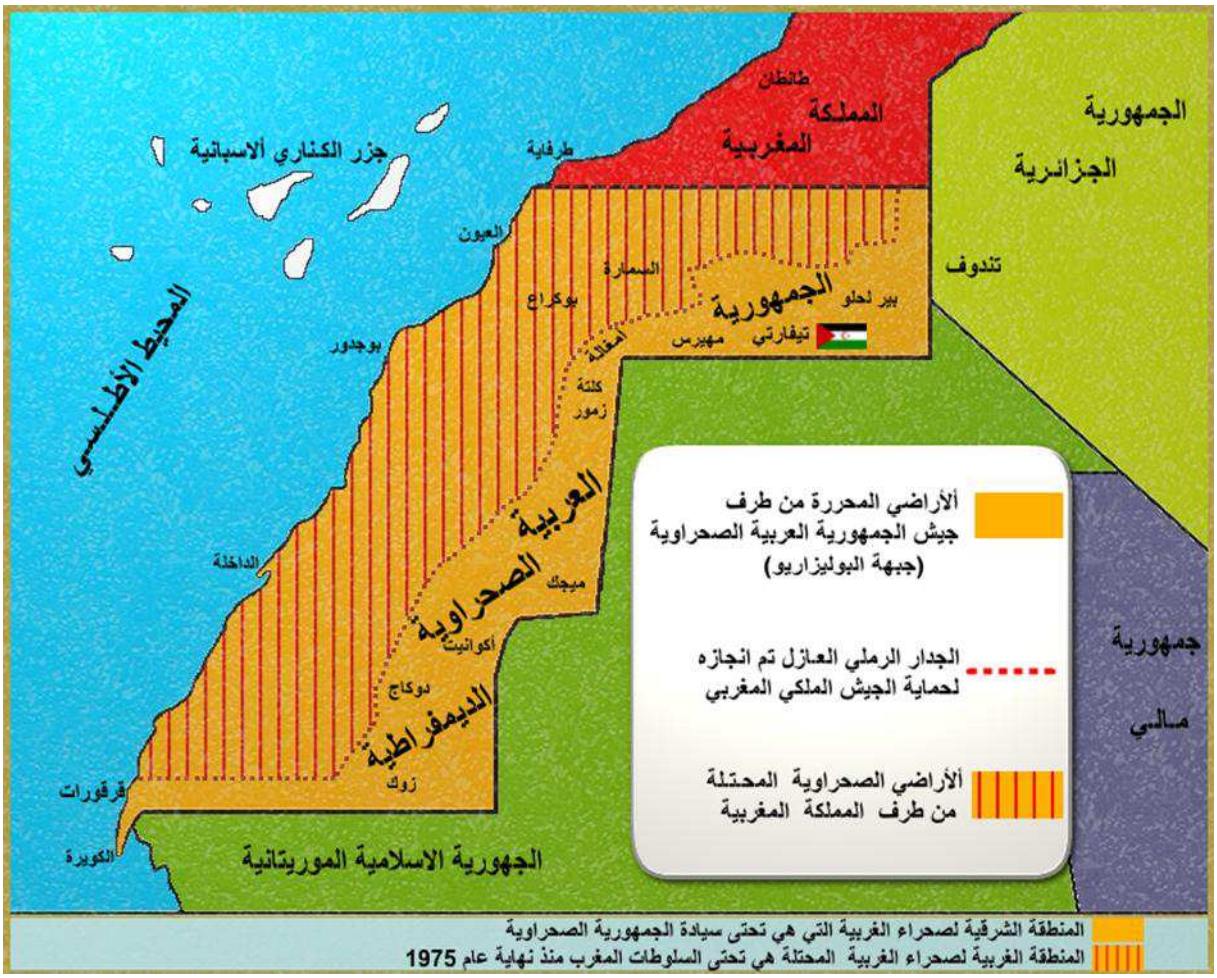

.

المصدر :

https://www.google.dz/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1+%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9&sa=X&rlz=1C1PRFC_enDZ749DZ749&tbm=isch&tbo=u&source=univ&ved=0ahUKEwiM6rLJgc_UAhXPERQKHeovDTwQsAQIQA&biw=994&bih=622#imgrc=BhLVBAL43E0MoM :

خريطة تمثل الأقاليم الجغرافية للمغرب سنة 1880

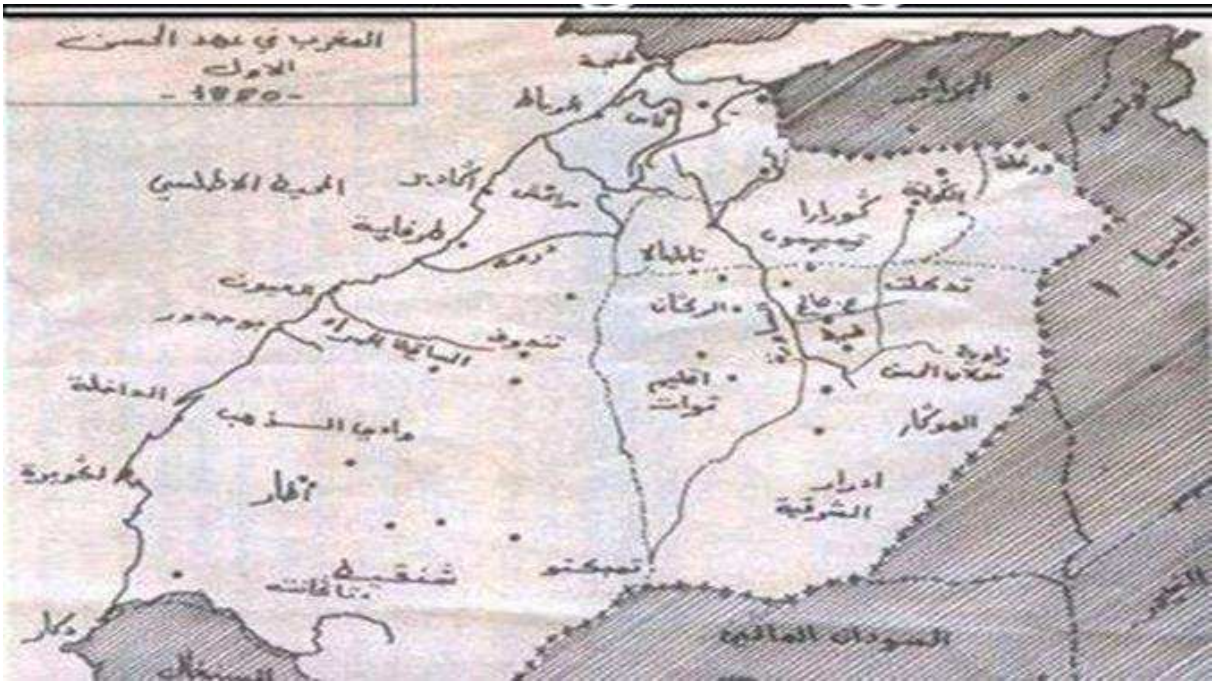

المصدر: http://www.algeriatimes.net/algerianews34888.html